الأمم المتحدة

A/55/PV.46

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٦
الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد

تقرير الأمين العام (A/55/344)

السيد العبسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): أود باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أعرب عن تأييدنا لنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في جنيف لاستعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

بالرغم من الاهتمامات والمبادرات الدولية خلال سنوات العقد الأخير لمكافحة الفقر والأمية وخلق فرص عمل جديدة لتحقيق التكامل الاجتماعي، فإن التقارير والإحصاءات الدولية تؤكد أن أكثر من بليون ومائتين وخمسين ألف نسمة مازالوا يعيشون في فقر مدقع ومحرومين من أبسط خدمات الغذاء والمياه الصالحة للشرب، كما يعانون من الأمراض المعدية والأمية، ومظاهر العنف وحالات الصراعات والكوارث والأزمات الطبيعية. ولذلك وجب علينا أن نسلم بأن الجهود المبذولة الآن هي دون المستوى المطلوب لمواجهة هذه التحديات لتحقيق النقلة النوعية للأوضاع الاجتماعية لشعوب الدول النامية، وخصوصا الأكثر تضررا منها.

إن مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية عزز إدراك رؤساء الدول والحكومات بنوعية المشاكل الاجتماعية والتنموية المحيطة بشعوبهم، وأيضا بالحلول الناجعة لها. وعليه فإننا ندعو إلى إيجاد الإرادة السياسية اللازمة من أجل وضع آليات واستراتيجيات إقليمية ودولية أكثر موضوعية تساهم في مكافحة الفقر وإيجاد ترتيبات مناسبة لتخفيف عبء الديون على العديد من الدول النامية، خاصة الأقل نموا، وإتاحة الفرص أمامها للاستفادة من خدمات التكنولوجيا والعولمة، واستقطاب الاستثمارات الخارجية ووصول صادراتها الوطنية إلى الأسواق العالمية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-72164 (A)
0072164

كما ندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية في الدول النامية، وهو ما يستدعي تكاتف الجهود والمساعي الوطنية والإقليمية والدولية بما يحقق بيئة دولية منصفة وعادلة تساهم في استتباب السلم والأمن الدوليين.

استنادا إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ''حفظه الله''، والداعية إلى جعل إنسان الإمارات محور الجهود الإنمائية الوطنية، عنيت الدولة بانتهاج تشريعات وسياسات وخطط هدفت بشكل أساسي إلى الارتقاء بتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية والثقافية والخدماتية الأخرى. هذا بالإضافة إلى جهودها الأخرى المساوية بين الرجل والمرأة في جميع مجالات التعليم والعمل وتلقي الخدمات بمختلف تنوعها، وبما يتلاءم مع العادات العربية والمعتقدات الإسلامية السمحاء، فضلا عن جهودها الأخرى الساعية نحو تأهيل المسنين والمعاقين للمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة.

ولم يقتصر اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الداخلي فقط، بل تعداه لميادين التعاون مع الفعاليات التنموية الثنائية والإقليمية والدولية، فساهمت في بناء المدارس والمستشفيات ودور الأيتام، ومنحت القروض الميسرة للعديد من الدول النامية، واستضافت العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التدريبية المعنية بالشؤون الاجتماعية والبيئية والسكان والقطاعات الإنمائية الأخرى المختلفة.

ختاما فإننا نأمل أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ ما آل إليه مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في جنيف من أجل تحقيق مستقبل أفضل للبشرية وللأجيال القادمة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد نيتين ديساي والسيد جون لانغمور على جهودهما الملموسة في كافة مجالات التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وتعزيز العمالة المنتجة والتضامن الاجتماعي.

لقد شهدت الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه الماضي، لأول مرة منذ خمس سنوات، ومن خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة تنفيذ توصيات قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، أكبر تجمع دولي – حكومي وغير حكومي – يهدف إلى تأكيد الزخم والالتزام السياسي بالقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والتقدم الاجتماعي. ولقد عقدنا العزم وعاهدنا أنفسنا – نحن الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية – على بذل كافة الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين حالة البشر في ضوء تطلع شعوب العالم ومطالبتها بإيلاء أولوية متقدمة للجوانب الاجتماعية للتنمية نظرا لارتباطها الوثيق وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والسياسية وتأثرها بها بحيث أصبحت تمثل كلا واحدا لا يتجزأ ينعكس إيجابا أو سلبا على الاستقرار والسلم والأمن الدولي. ونحن إذ نطالب أنفسنا وجميع دول العالم ببذل مجهودات أكبر في مجالات التنمية الاجتماعية، نرحب بما أكدته الدورة الاستثنائية من أن كثيرا من الحكومات لا تزال تؤيد – وبقوة – الالتزامات المعلنة في كوبنهاغن والخاصة بوضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي تعزز التنمية الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية، وإنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي، فضلا عن تخصيص قدر أكبر من ميزانيتها للقطاع الاجتماعي.

إن مصر، إذ ترحب بنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، تؤكد على التزامها بتنفيذ التوصيات الصادرة عنها وعن قمة كوبنهاغن التي ستظل تحتفظ بأهميتها في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية وإزالة العقبات التي تعترض تحقيقها. ولا شك أن الفقر يعد التحدي الأكبر والعائق الأساسي لجهود الدول النامية نحو التنفيذ الكامل لالتزاماتها في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية، الأمر الذي لن يتم التغلب عليه إلا بتوافر عنصرين رئيسيين هما: دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني من جهة وإيجاد مناخ دولي أكثر عدالة وإنصافا من جهة أخرى.

وتعد قضية تخصيص وتعبئة الموارد حجر الزاوية في تنفيذ كافة الدول لتعهداتها في مجالات تعزيز التنمية الاجتماعية، فإن مفهوم تمكين الشعوب وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يقتصر فقط على سن اللوائح والقوانين. وإنما يتعدى ذلك ليشمل ضرورة تطبيقها على أرض الواقع من خلال الاهتمام بالتعليم، والصحة، والتدريب، والتأهيل المهني، وتوفير فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية. وهو الأمر الذي يحتاج إلى حشد الموارد المادية والمساعدات الفنية اللازمة، ليس فقط من قبل الحكومات الوطنية، وإنما أيضا من قبل المجتمع الدولي كالتزام سياسي تعهدت به الدول المتقدمة. ولا شك أن التهميش المتزايد لدور الدول النامية على المسرح الاقتصادي الدولي ينذر بخلق خطوط مواجهة جديدة بين الشمال والجنوب تحركها معايير اقتصادية وتنموية غير عادلة، قد تؤثر سلبا على استتباب الاستقرار الدولي. كما أن ظاهرة العولمة بمزاياها ومثالبها تفرض وضع سياسات تراعي تأثير هذه الظاهرة على عملية التنمية الشاملة للدول. وأود هنا أن أشير إلى نقطتين رئيسيتين لا نمل من التأكيد على ضرورة الاسترشاد بهما عند تناول موضوعات التنمية الاجتماعية: النقطة الأولى، هي ضرورة احترام الثقافات والحضارات المختلفة، فلا يوجد أي مبرر لأن يفرض على أي منها نمط من الحياة لا تقره أو ممارسات لا تقبلها. والنقطة الثانية، هي أنه بالرغم من تسليمنا بأن الدور الأساسي والمحوري في عملية التنمية يقع على عاتق الحكومات المختلفة، فإن الجهود التي تبذلها تلك الحكومات يرتهن نجاحها بوجود بيئة دولية مواتية بما يشمل ذلك من عوامل كالتجارة والاستثمار وتقديم الموارد المالية والمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا.

وتقدر مصر أهمية موضوعات التنمية الاجتماعية وتلتزم مع باقي دول العالم ببذل كل الجهود اللازمة للتصدي والتغلب على المشكلات التي تواجه قضايا التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية مواتية للقضاء على الفقر وتوسيع نطاق العمالة ومحاربة البطالة وتشجيع التكامل والتكافل الاجتماعي. وقد بدأت مصر في صياغة عقد اجتماعي جديد واستراتيجية تنمية اجتماعية متكاملة تبنى على الشراكة الكاملة بين الدولة والمجتمع المدني. كما تقوم على أساس تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأود في هذا الصدد التذكير بالاقتراح الذي تقدمت به السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية في كلمتها أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة توصيات قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية والتأكيد على ذلك، حيث أشارت إلى ضرورة التفكير معا في آلية يكون من شأنها جعل المشروعات الصغيرة محركا لنموذج تنموي جديد. وقد قامت بجهود مكثفة في هذا المجال سعيا لتحقيق التقدم الاجتماعي بما يتفق مع التزامات القمة الاجتماعية والدورة الاستثنائية، كما خصصت مصر ما يقرب من ٣٠ في المائة من ميزانية الحكومة للقطاع الاجتماعي، وخاصة قطاعات الصحة والتعليم ودعم الاحتياجات الأساسية، بما يزيد بكثير عما تطالب به مبادرة ٢٠/٢٠ المنبثقة عن كوبنهاغن.

وقد اهتمت مصر أساسا، وتقوم استراتيجية مصر في مجال التنمية الاجتماعية على ما يلي: أولا، ضمان التزايد المتواصل لمعدلات النمو في حدود الموارد المتاحة، والتعزيز الدائم لها مع ضبط معدلات التزايد السكاني والعمل على تخفيضها. وثانيا، التوظيف الأمثل لكافة الطاقات البشرية دون تهميش لأي فئات أو طوائف، والتركيز على التنمية البشرية ونشر الوعي الاجتماعي. وثالثا، دعم وتعميق الممارسات الديمقراطية، والحفاظ على استمرار واستقرار المؤسسات الدستورية، والالتزام بالشرعية وسيادة القانون، والحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، وذلك لضمان المشاركة الفعلية والجادة لكل المواطنين وأبناء المجتمع في إدارة شؤون بلادهم وفي صنع واتخاذ القرار مما يحقق التكامل والاندماج الاجتماعي.

أود في ختام بياني أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أهمية تكافل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز ودعم التنمية الاجتماعية بكافة صورها وفي جميع مجالاتها. وأناشد، باسم بلادي، كل الدول والحكومات الالتزام بتحقيق توصيات كل من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وبتنفيذ تعهداتها في هذا الشأن وخاصة في مجال تعبئة الموارد وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية، فالتنمية الاجتماعية مسؤولية جماعية دولية تؤثر في حياتنا اليومية ومستقبل عالمنا.

السيد غيتي (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد أتاحت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، التي عقدت في أوائل هذا العام، للحكومات فرصة لرسم طريق المستقبل بعد استعراض التقدم في تنفيذ الالتزامات العشر الواردة في إعلان كوبنهاغن. وأوضح هذا الاستعراض أن معظم – إن لم يكن كل – الالتزامات لا تزال لم يجر الوفاء بها. ومن بين الأسباب العديدة لهذا الفشل الجماعي، كان عدم كفاية التعاون الدولي أكثرها أهمية.

وهذه الحقيقة غير عادية لأنه بين مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية، تعززت العولمة، ودخلت في أزمة، وخضعت لفحص دقيق. إن العولمة تعني، أو ينبغي أن تعني – التكافل. والأثر المعدي للذوبان المالي لمنتصف التسعينات أوضح أنه ما من بلد أو مجموعة من البلدان يمكن أن تعزل نفسها عن متاعب البلدان الأخرى. كما بين أيضا أنه بينما تصبح الأعراض الأولى لأية أزمة واضحة في القطاعات المالية أو الاقتصادية، فإن أكثر الآثار تدميرا هي على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي. وبالمثل، فإن تجربة البلدان التي حققت أفضل النتائج في الاقتصاد المعولم تبين أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يحقق عائدا. وللنهوض بالعولمة وتجنب آثارها السلبية على حد سواء، تصبح التنمية الاجتماعية ضرورة مطلقة وعاجلة. وقد ثبت هذا بشكل بالغ الوضوح يجعل من المثير للدهشة أنه ما زال أكثر القطاعات إهمالا في التعاون الدولي.

لقد وضع برنامج العمل المعتمد في كوبنهاغن عددا من الغايات المستهدفة للوفاء باحتياجات الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وبينما تحققت مكاسب متواضعة في التعليم – وبخاصة في تضييق الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية – فإن أهدافا أخرى تظل بحاجة إلى تحقيق. وكان من المقرر أن يخفض معدل الأمية بين الكبار إلى نصف مستوى عام ١٩٩٠، لكنه انخفض بنسبة ٥ في المائة فقط، بحلول عام ٢٠٠٠. وبحلول هذا العام كان من المفروض أن نكون قد خفضنا إلى النصف سوء التغذية الحاد والمعتدل بين الأطفال تحت سن الخامسة، لكن لا يزال طفلان من بين كل خمسة أطفال ضعيفي النمو، ولا يزال وزن طفل من بين كل ثلاثة أطفال دون المتوسط ولا يزال طفل من بين كل عشرة أطفال مصابا بالهزال. ولا يزال ثلاثة ملايين طفل حديثي الولادة يموتون في الأسبوع الأول بعد الولادة، ويولد ثلاثة

ملايين آخرين ميتين. وتعيش حوالي ١٥ مليون امرأة بإصابات دائمة نتيجة مضاعفات تتصل بالولادة. إن حجم المأساة الإنسانية أكبر من أن يحصى.

والتقديرات التي نشرها البنك الدولي في تقريره ''تقرير التنمية العالمية'' هذا العام لا تبعث على كثير من الارتياح. وحتى يخفض فقر الدخل بمقدار النصف بحلول ٢٠١٥، ينبغي أن يكون قد تحقق خفض مركب بنسبة ٢,٧ في المائة كل عام بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨؛ وبدلا من ذلك كان المعدل ١,٧. والتعليم الابتدائي الشامل غير محتمل التحقيق بحلول التاريخ المستهدف. وخفض الوفيات بين المواليد بمقدار الثلثين كان من الممكن أن يتحقق مع حدوث خفض بنسبة ٣٠ في المائة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨ لكن المعدل الفعلي كان ١٠ في المائة فقط. والبنك الدولي يقول، مع بعض التأكيد، أن إجراءات البلدان النامية والمنظمات التعددية حاسمة للنجاح. وهي لا بد أن تستمع إلى أصوات شركائها الإنمائيين. وقول البنك الدولي بكون مشكلة انعدام الرأي وانعدام الحيلة الأساس المؤسسي للفقر، لهو تحد فيما بين الدول مثلما هو تحد داخل الدول.

وبعض السياسات التي مارسها العالم المتقدم النمو تأتي على عكس المراد. وكما يشير البنك الدولي، تؤدي المعونات الزراعية في العالم المتقدم النمو إلى خسائر في الرعاية الاجتماعية للعالم النامي قيمتها ٢٠ بليون دولار، أي ما يعادل ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية، لكن نفس المعونات تؤدي إلى خسائر في الرعاية الاجتماعية في العالم المتقدم النمو قيمتها ٦٣ بليون دولار. ومن الصعب معرفة من هم أصحاب المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تحميها هذه السياسات. وفيما يتعلق بالصحة، ذكرتنا منظمة الصحة العالمية مرة أخرى بأن ١٠ في المائة فقط من الـ ٦٠ بليون دولار التي تنفق كل عام على الأبحاث الصحية تذهب إلى أبحاث علاجات الأمراض التي تصيب ٩٠ في المائة من سكان العالم. وصدرت براءات اختراع لأكثر من ١ ٢٠٠ دواء جديد بين ١٩٧٥ وبداية القرن الجديد؛ كان من بينها ١٣ دواء فقط للأمراض الاستوائية.

والقائمة تطول، لكن هذه الأمثلة تدل على انهيار الإرادة السياسية للعمل معا لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي طوعا في كوبنهاغن. وفي اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمس مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، حيث طرح موضوع القضاء على الفقر في الألفية الجديدة، استرعى انتباهنا في الموجز الذي قدمه الرئيس إلى أننا إذا أردنا أن نحقق الهدف الذي أعيد تأكيده في مؤتمر قمة الألفية – لخفض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ – فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية ينبغي أن يخفض بمقدار ٢٠ مليونا كل عام، مقابل معدل ٨ ملايين كل عام الذي حققناه في التسعينات.

هذه صورة قاتمة غير مطمئنة تقريبا. وأكثر جوانبها قتامة اللامبالاة التي لا يزال الأكثر حظا ينظرون بها إلى هذه التحديات والاحتياجات الشديدة. إن تقرير الأمين العام به نقطتان مضيئتان: الالتزامات التي قطعها بلدان اثنان لرفع مساعدتهما الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من ناتجهما القومي الإجمالي، والتعمق في مبادرة دين البلدان الفقيرة المثقلة الديون. وهذان تدبيران ساران، لكنهما لا يقتربان مما يحتاجان إليه.

إن هبوط التعاون الإنمائي الدولي لا ينعكس فقط في الهبوط المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يكون شركاؤنا في العالم المتقدم النمو راغبين في معالجة الأمور الهيكلية الأساسية مثل الحمائية التي تخنق صادرات البلدان النامية؛ والآليات التنظيمية للسيطرة على تحركات رأس المال القصيرة الأجل؛ والشفافية في أداء المؤسسات المالية الدولية،

بما فيها البنوك التجارية المتعددة الجنسية؛ والإزالة التدريجية للمعونات الزراعية التي يقدمها العالم المتقدم النمو؛ وزيادة الوصول إلى المستحدثات التكنولوجية، وتحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المرضى في البلدان النامية، لا سيما في القطاع الصحي. وفي ظل هذه الخلفية سنحكم على المبادرات الجديدة التي ووفق عليها في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين لتعزيز تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في فجر القرن الجديد علينا أن نقوي جهودنا لنجعل العالم مكانا يمكن لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يتمتع فيه بحياة خالية من الخوف ومن الجوع. وهذه إحدى الرسالات التي وجهت في مؤتمر قمة الألفية التاريخي. وفي هذا السياق يعتبر وفدي من الأمور المهمة قيام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، التي انعقدت في جنيف في حزيران/يونيه الماضي، باعتماد مبادرات إضافية للتنمية الاجتماعية استنادا إلى استعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥. وستوفر تلك المبادرات الجديدة مرشدا مفيدا بإلقائها الضوء على التدابير المحددة المطلوب اتخاذها لتعزيز النهوض بالتنمية الاجتماعية.

الآن، إذ نبدأ بمتابعة محددة لنتائج الدورة الاستثنائية المكرسة للتنمية الاجتماعية أود أن أشاطر الجمعية العامة وجهات نظرنا بشأن أمور عديدة ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا. وأود أيضا أن أعرض بعض الجهود التي تبذلها اليابان الآن في هذا الصدد.

أولا، يعتبر وفدي أن اختيار موضوع الدورة الاستثنائية هذا العام، وهو تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم معولم، جاء في أنسب وقت لأنه ساعد على تحفيز المناقشة بشأن تدابير محددة للتصدي للتحديات الخطيرة التي تفرضها العولمة. ومن المهم أن الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية يؤكد أن أحدا لن يستبعد من منافع العولمة والتنمية الاقتصادية العالمية، وأن الجمعية تعلق أهمية على التعاون الدولي من أجل تحقيق تنمية جوهرها الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن رئيس وزراء اليابان السيد موري أكد في بيانه بمؤتمر قمة الألفية على أهمية النهج الذي يكون مركزه الإنسان وهدفه احترام حياة وكرامة كل فرد، من أجل تحقيق عالم أكثر سلما وأكثر ازدهارا في القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، وكإسهام محدد لبلوغ هذا الغرض، أعلن رئيس الوزراء السيد موري مساهمة مالية إضافية لصندوق الأمن الإنساني، الذي أنشئ لتنفيذ نهج يكون مركزه الإنسان في معالجة المسائل الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. ونحن نأمل أن تسهم هذه المبادرة في التقدم بالنهج الذي يكون مركزه الإنسان في النهوض بالتنمية الاجتماعية.

ثانيا، يود وفدي أن يؤكد على أهمية اتخاذ خطوات محددة في تنفيذ الإجراءات المقترحة في المبادرات الإضافية للتنمية الاجتماعية، بما فيها التدابير التي تتناول المسائل التي ظهرت حديثا مثل إبداء المؤسسات روح المسؤولية الاجتماعية؛ وإمداد البلدان النامية بالدعم المتصل بتكنولوجيا المعلومات؛ وتحقيق انخفاض في عدد الشبان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان الأكثر تأثرا في أفريقيا بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن زعماء المجموعة الثمانية، في مؤتمر قمة أوكيناوا الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي، اتفقوا على أهمية معالجة المسائل التي تظهر في عالم اليوم المتزايد العولمة. واليابان مستعدة للمساهمة في جهود

المجتمع الدولي للتصدي لهذه المسائل عن طريق المبادرات التي أعلنتها بمناسبة مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

وهذه المبادرات تتضمن، أولا، مجموعة شاملة من أنشطة التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات، تصل قيمتها إلى نحو ١٥ بليون دولار، لدعم البلدان النامية في هذا المجال، وثانيا، تدابير في مجال الأمراض المعدية والطفيلية، مع تخصيص مبلغ مستهدف يصل إلى ٣ بلايين دولار خلال السنوات الخمس القادمة. ومع هاتين المبادرتين بخصوص المسائل التي تظهر حديثا، ستساهم اليابان في دعم جهود البلدان النامية لتحسين الوضع المتعلق باحتياجات شعوبها الإنسانية الأساسية.

ثالثا، بالنظر إلى الطائفة الواسعة من المجالات التي ستغطيها جهودنا للتقدم بالتنمية الاجتماعية، سيكتسي قيام العناصر الفاعلة الكبرى، أي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بمتابعة فعالة بتعزيز التنسيق وتشاطر الخبرات، أهمية حاسمة.

وكما تذكر الوثيقة التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية، سيتسم بأهمية قصوى حفاظ مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة على التنسيق فيما بينها وقيام كل منها في نفس الوقت بدراسة مستفيضة للنهج المناسبة. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى الدور الهام الذي من المفروض أن يؤديه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في التقدم بالتنمية الاجتماعية، يسر وفدي أن يكون الموضوع الفرعي للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها المقبلة دور التطوع في النهوض بالتنمية الاجتماعية.

في الختام ستواصل اليابان، بالتعاون مع العناصر الفاعلة الكبرى، بذل قصارى جهدها للمساهمة في النهوض بالتنمية الاجتماعية، وذلك حتى لا يشكو أي فرد عضو في المجتمع، في القرن الجديد، من الخوف والعوز.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأعضاء في مجموعة ريو بخصوص البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد“.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ مسائل اجتماعية تكتسي أهمية متجددة في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة. وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمري قمة بيجين وكوبنهاغن العالميين، وفي جمعية الألفية أيضا، رسمت الدول الأعضاء الخريطة التي تهتدي بها شعوبنا في السنوات المقبلة بخصوص المسائل الرئيسية ذات الاهتمام لنا، وعلى وجه الخصوص المسائل الاجتماعية.

ولا تزال الدول الأعضاء بمجموعة ريو مقتنعة بأنه بدون القضاء على الفقر وتحقيق العمالة التامة والتكامل الاجتماعي، لن يتسنى للعالم أن يتمتع بالسلام الدائم أو الأمن ولا بالاحترام الواجب لكل حقوق الإنسان. وكل الجهود، المبذولة بصورة فردية أو جماعية، التي تسهم في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول أو الحكومات، كما ورد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، لا يمكن أن توجه إلا إلى تحقيق النفع لكل مواطني بلداننا.

إن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، التي عقدت في جنيف تحت عنوان ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم معولم“ تميزت بأنها لم تكن محفلا لمناقشات نظرية فقط. فقد كانت محفلا اقترحت فيه إجراءات ومبادرات محددة للإسراع بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في كوبنهاغن. ونحن نعتقد أنه لا بد لجميع الأعضاء أن يفخروا بهذا الإنجاز الناجح من جانب الأمم المتحدة.

خلال اجتماع رؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو، الذي عقد في حزيران/يونيه في كارتاخينا، بكولومبيا، صدر إعلان كارتاخينا دي أنديـاس لمجموعة ريو ٢٠٠٠: ''التزام من أجل الألفية''. وذلك الإعلان بيَّن بشكل صريح التزام منطقتنا بالبعد الإنساني للتنمية وأنشأ آليات لخفض الفوارق الاقتصادية ومعدل الفقر المرتفع في دولنا. وحتى نحقق هذا الهدف، نود أن نعرب عن نيتنا لتخصيص مستويات مناسبة من الموارد للبرامج الاجتماعية وبخاصة تلك المتصلة بالموارد البشرية، بهدف إضافي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.

وبتلك المناسبة، طالبنا أيضا بزيادة في تدفقات التجارة الدولية ورفضنا التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان الصناعية، وبخاصة في القطاع الزراعي، والتي لا علاقة لها بسياسة التجارة المفتوحة التي تمارسها بلدان منطقتنا. لذلك، من الضروري ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية والإصرار على إلغاء الإعانات التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو. ونحن نأمل أن نرى توسعا في التجارة الدولية، ونأمل أيضا أن تسهم صادراتنا في خلق العمالة وتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاجتماعية.

وفي مؤتمر كارتاخينا، أصدرت مجموعة ريو أيضا نداء للتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الدين الخارجي المتزايدة، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المثقلة بالديون في المنطقة. إن الدين الخارجي لا يمكن أن يسمح له بأن يظل عقبة في طريق الوفاء بأشد احتياجات شعوبنا الاجتماعية إلحاحا.

ثمة جانب إضافي أكدنا عليه هو الحصول الشامل على التعليم الأساسي والتحسين الكبير في نوعيته. وكلا هذين العنصرين أساس رئيسي للتنمية البشرية المثمرة ولممارسة الديمقراطية. ونحن نعتبر من المهم دعم التدريب الوظيفي وبرامج التدريب المهنية في استخدام الأجهزة العلمية والتكنولوجية. وهذه المهمة، مع خلق الفرص للعمالة المثمرة، ستكون الأساس لمشاركة شبابنا الاجتماعية والثقافية بقدر أكبر.

وتؤكد البلدان الأعضاء في مجموعة ريو من جديد أمام الجمعية اليوم القرار الذي اتخذته حكوماتها باتباع سياسات اجتماعية تضع الشعب في بؤرة اهتماماتها وتقود بلداننا على طريق التنمية المستدامة. ونكرر التأكيد أيضا على التزامنا بإدماج برامج التنمية الاجتماعية في سياساتنا الاقتصادية وتعزيز التفاعل الإيجابي بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي أمريكا اللاتينية في مجموعها حققنا تقدما كبيرا صوب إيجاد حلول لحالة الفقر الراهنة. ولكن تبقى قطاعات كبيرة من السكان عاجزة عن الاستفادة من ذلك التقدم أو من الفرص التي تتيحها عولمة الأسواق. ولذلك نشعر أن من الضروري زيادة جهودنا الوطنية والاستعمال الأفضل للتعاون الدولي لتقليل عدد الناس الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ كما تم الاتفاق عليه في الدورة الاستثنائية التي عقدت في جنيف. وفي هذا الصدد نأمل في أن نبني جسورا قوية من التعاون والحوار مع المتكلمين باسم المجتمع المدني ومع منظمات هذا المجتمع في بلدنا.

وقد أكدنا ذلك في الماضي، ولكننا نود أن نشدد عليه مرة أخرى. إن أعضاء مجموعة ريو قد التزموا بتطبيق أشكال فعالة وشفافة للحكم، تخضع لرقابة مواطنينا. كما أننا نتعهد بمواصلة الحرب ضد الفساد، وهو آفة تلحق أضرارا بالبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

قبل أن أختتم أود أن أشكر، بالنيابة عن الأعضاء في مجموعة ريو، شعب وحكومة سويسرا لما قدماه لنا من كرم

وحسن ضيافة أثناء الدورة الاستثنائية التي عقدت في جنيف في تموز/يوليه من هذه السنة. وإننا ممتنون بصفة خاصة للموقف المتعاون للغاية من جانب السلطات السويسرية لسماحها بدخول ممثلي المجتمع المدني لكي يُسمع صوتهم في محفل جنيف ٢٠٠٠، فقد أكمل العمل الذي أدوه نجاح المداولات الحكومية الدولية.

والآن وقد أكتمل استعراض تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، أصبح الأمر متروكا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تضطلع بتنفيذ الالتزامات التي قبلنا بها للتعجيل بالتنمية الاجتماعية للشعوب. وكما قيل كثيرا، لقد انتهى زمن الأقوال وجاء الآن زمن الأعمال. ونحن أعضاء مجموعة ريو نستلهم عملية كوبنهاغن في اتخاذ القرارات في السنوات المقبلة.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد أتاحت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة المعنية بمتابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية الفرصة للمجتمع الدولي لكي يؤكد من جديد التزاماته العشرة التي قطعها على نفسه قبل خمس سنوات في كوبنهاغن. إلا أن الدورة كانت أيضا فرصة لـ ١٧٨ بلدا و ٦٠٠ منظمة غير حكومية شاركت بنشاط في تقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

ويود وفدي في البداية، أن يوجه تحية قلبية لرئيس اللجنة التحضيرية، السفير كريستيان ماكيرا سفير شيلي، ولسائر أعضاء المكتب لما أدوه من عمل ممتاز أثناء الشهور الإثني عشر من المفاوضات. كما يهنئ وفدي حكومة سويسرا على عرضها استضافة هذه الدورة وخاصة على التسهيلات التي قدمتها، والتي مكنتنا من تنظيم عملنا إلى حد الكمال.

الأمر الأهم أن الدورة الرابعة والعشرين كانت مناسبة لمناقشة التحديات التي تنطوي عليها العولمة، والفرص التي تتيحها والقيود التي لم يسبق لها مثيل التي تفرضها، وعلى البلدان النامية بالذات.

وبينما تكرر الوثيقة الختامية المعنونة ”مبادرات إضافية من أجل التنمية الاجتماعية“، التي كانت نتيجة لمفاوضات عسيرة، التأكيد على الدور المحوري الذي تقوم به الحكومات الوطنية لتحقيق التنمية الاجتماعية، فإنها تشدد على نحو قاطع لا يقل عن ذلك على مسؤولية المجتمع الدولي عن التحكم بهذه العولمة ذات السرعة المزدوجة، وإدارة أزمة الديون، وإتاحة وصول صادرات بلدان الجنوب إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر كبير من الناحية النوعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنديرو سالازار (السلفادور).

وعلاوة على ذلك يشير الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية في جنيف بحق إلى أن انعدام الأمن والأزمات المالية، والفقر، وانعدام المساواة، واستبعاد وتهميش عدد متزايد من الناس في جميع البلدان، بل ومناطق بأسرها، هي عقبات ضخمة تعترض الاندماج المتناسق في الاقتصاد العالمي لكثير من البلدان النامية، وعلى الأخص أقلها نموا.

وفي رأينا أن القضاء على الفقر والعمالة المنتجة والاندماج الاجتماعي هي أهداف استراتيجية أساسية لحكوماتنا. ولذلك فإن تعزيز التعاون الدولي بغية تحقيق ذلك الهدف من أجل الوصول إلى هدف تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أمر بالغ الأهمية.

ويرى وفدي أيضا أن الاهتمامات ذات الأولوية ينبغي أن تعطى لتعبئة موارد إضافية للتعليم، ضمن أشياء أخرى، بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها في المحفل العالمي للتعليم المعقود في داكار بالسنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد شدد المحفل على أهمية التقدم الذي أحرز في كثير من البلدان نحو بلوغ التعليم الشامل، ولكنه أكد أيضا على الاحتياجات الهائلة التي ما زال يتعين تلبيتها، خاصة أن هناك اليوم ١١٣ مليون طفل لا تتوفر لهم فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وأن من بين ٨٠٠ مليون طفل دون السادسة من العمر لم يلتحق سوى ثلثهم بشكل من أشكال رياض الأطفال، وأن ٨٨٠ مليونا ممن بلغوا سن الرشد أميون، وأن التمييز على أساس نوع الجنس ما زال منتشرا بكثرة في أنظمة التعليم.

وإذا كان تحقيق هدف التعليم الشامل يتطلب إرادة من جانب الحكومات، فكيف يمكن إعمال هذه الإرادة السياسية – إذا كانت الوسائل اللازمة لتحقيقها مفقودة؟ وحسبما اقترح في إطار عمل داكار، فإن على المجتمع الدولي أن يدشن على الفور مبادرة عالمية تستهدف بلورة استراتيجيات لتعبئة الموارد اللازمة لكفالة الدعم الفعال للجهود الوطنية التي تبذلها حكوماتنا.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نوفر مزيدا من الموارد الخارجية للتعليم، وللتعليم الأساسي بالذات؛ وتحسين القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة الخارجية؛ وضمان التنسيق الأكثر فعالية بين مبادرات المانحين؛ وتعزيز التدابير الرامية لتخفيف عبء الديون وإلغائها بل وزيادة تلك التدابير والتعجيل بتنفيذها من أجل مكافحة الفقر على نحو أفضل.

إن تحقيق هدف التعليم للجميع يتطلب زيادة المساعدة الإنمائية الرئيسية وتخفيف عبء الدين بحوالي ٨ بلايين دولار كل عام. هذا الهدف المعقول يمكن أن يتحقق داخل إطار مبادرة عالمية طوعية لأن الوسائل موجودة والموارد متاحة وكل ما نحتاج إليه هو توفر الإرادة لإطلاقها.

وينبغي بذل جهود مماثلة في المجال الصحي بتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عن طريق أسعار معقولة وحملة عالمية مصممة ومنسقة ضد مرض الإيدز في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

قبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد التزام السنغال بأن تتسق سياستها الوطنية مع الأهداف التي اتفق عليها في كوبنهاغن وأعيد تأكيدها في الدورة الاستثنائية للمتابعة التي عقدت في جنيف. إن رئيس دولتنا سعادة عبد الله واد، والحكومة التي تشكلت في نيسان/أبريل نتيجة للتغير الديمقراطي الذي تولى بموجبه السلطة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، يعطيان أولوية كبيرة لمكافحة الفقر وإشراك المرأة في هذا الكفاح.

وينفذ الآن برنامج كبير للتعبئة الاجتماعية لمواجهة التحديات الكبيرة المتمثلة في الفقر والأمراض المتوطنة ومعدل وفيات الأمهات والرضع والأحداث، وتدني المستوى التعليمي للبنات. وتعمل حكومة بلادي بدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، على إعادة تحديد استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفقر بالتأكيد على بناء القدرات وتعزيز منح السلطات، وبصفة خاصة باستهداف الشباب والمرأة في المناطق السريعة التأثر. والهدف من ذلك هو أن نخفض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٠ أثر الفقر على الأسر. ولتحقيق هذه الغاية تنفذ عدة مشاريع محددة مدرة للدخل بما في ذلك مشروع لمكافحة الفقر بين النساء وإنشاء صندوق استثمار اجتماعي. ويتقدم العمل في مشروع آخر لإنشاء صندوق للتضامن الوطني لمساعدة ضحايا الكوارث والمحتاجين.

وفيما يتعلق بموضوع الصحة، نظمت حكومتي في تموز/يوليه مؤتمرا وطنيا للصحة، كان فرصة مناسبة لجميع العاملين في النظام الصحي للتأكيد على الإصلاحات الرئيسية المطلوبة في نظامنا الوطني للصحة، مع التركيز بصفة خاصة على مسائل مثل إمكانية الوصول من الناحية الجغرافية والمالية إلى الرعاية والأدوية والرعاية الصحية الشاملة وتنمية البحوث وتعزيز الموارد البشرية.

أود أن أؤكد من جديد تصميم حكومة بلادي على بذل كل جهد ممكن حتى تنفذ في سياساتها اليومية الالتزامات التي وافقنا عليها في كوبنهاغن في ١٩٩٥ وفي جنيف في ٢٠٠٠.

وكما أكد رئيس وزراء السنغال عندما ترأس وفد بلادي في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

”يجب ألا تقتصر مكافحة الفقر على الخطابات والنوايا الحسنة. فمكافحة الفقر والتخلف تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل الجميع. ونحن لا نحتاج في نضالنا هذا إلى نظم تقوم على أساس المساعدة، ولكن إلى شراكة حقيقية ومسؤولة ومفيدة للجميع تقوم على أساس تفاعلات وآليات متسقة ومفتوحة وعملية لها أثر متميز وفعالة ومستقرة“. (A/S-24/PV.7)

السيد باتريسيو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بالتقرير الشامل للأمين العام (A/AC.253/13) عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. التقرير يسمح لنا بتقييم التقدم المحرز والعوائق التي واجهتنا في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

ويشجعنا أن نلاحظ في التقرير أنه منذ ١٩٩٥ أحرز تقدم في بعض المجالات مثل مكافحة الأمية والارتفاع في معدل العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس والوصول إلى الخدمات الأساسية وتخفيض معدل الوفيات بين الأطفال والتحرك المتزايد صوب المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تخصيص الموارد المحلية للتنمية الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى نلاحظ بقلق عميق، كما ورد في تقرير الأمين العام أنه:

”بالرغم من أن الفقر النسبي قد يكون تقلص، فإن الأعداد المطلقة للفقراء على نطاق العالم استمرت في التزايد ...

”وبالرغم من الالتزام الذي عقد في كوبنهاغن بتعزيز التعاون من أجل التنمية من خلال الأمم المتحدة، انخفضت الموارد المخصصة لهذا الغرض، وثقل عبء الدين بشكل ملحوظ“. (A/AC.253/13، الفقرة ٥)

ولا بد من اتخاذ تدابير أخرى لعكس اتجاه هذه الحالة بقصد التأكد من اتخاذ الخطوات المتأنية تنفيذا للقرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية، التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه الماضي. وقد قرر رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر قمة الألفية:

”أن نخفض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها“. (القرار ٥٥/٢، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ١٩)

هذا القرار يؤكد من جديد التزام الحكومات بمكافحة مشكلة الفقر الذي يعيش في ظله حوالي ١,٢ بليون نسمة

من سكان عالمنا. إن اعتماد تدابير فعالة وتنفيذ تلك التدابير لتعزيز التنمية الاجتماعية وتخفيض الفقر يتطلبان نهجا متعدد الأبعاد من جانب جميع الفاعلين على المستوى الوطني والدولي. والإرادة السياسية لجميع الحكومات أمر لازم لتحقيق النجاح.

إلغاء الدين الخارجي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أحد التدابير الأكثر أهمية التي ينبغي اتخاذها. فلا يزال عبء الدين عقبة كؤودا في سبيل التنمية. وتعزيز عملية تخفيف الدين أمر حيوي لضمان التنمية المستدامة، مع مراعاة أن المدخرات المترتبة عن إلغاء الديون يمكن أن تستخدم في تحسين القطاعات الاجتماعية، وهذا ما نفعله حاليا في موزامبيق في ظل المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتدابير الأخرى لتخفيف الدين التي نستفيد منها.

والفقر مشكلة عالمية، ليست موزامبيق مستثناة منها. إذ تبلغ نسبة الفقر المدقع في موزامبيق ٦٩,٤ في المائة، مما يدل على أن أكثر من ثلثي عدد السكان يعيشون دون خط الفقر.

وقد تجلت التوصيات الرئيسية الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في برنامج عمل حكومة موزامبيق الخماسي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، بل وشكّلت جزءا من هذا البرنامج. وكان للبرنامج تأثير كبير في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي وموارد المياه والتكامل الاجتماعي.

وقد أدى اعتماد هذا البرنامج إلى زيادة في عدد الوحدات الصحية، وإلى التحسن في التغطية بالتحصين ضد مختلف الأمراض، خاصة ما يصيب منها الأطفال، وفي تدريب الموظفين. وعلى نفس الغرار، أقرَّت الحكومة أيضا خطة استراتيجية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووقف انتشاره السريع في داخل البلد.

وقد وجه اهتمام خاص أيضا لمجال التعليم. وتمخض تنفيذ الخطة الحكومية عن زيادة كبيرة في عدد مدارس المرحلة الأولى الابتدائية، التي أدت بدورها إلى زيادة فرص التحاق الأطفال بالمدارس، مع الاهتمام بالتحاق المزيد من البنات بها بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، ازداد إنتاج الحبوب من ١ ٤٠٠ ٠٠٠ طن في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٧. وتدل هذه الأرقام على ظهور اتجاهات تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي في السنين القادمة.

والإمداد بالمياه من المجالات الأخرى التي ركزت عليها حكومة موزامبيق جهودها. وفي هذا الصدد افتُتح ٤ ٠٠٠ نَقْب وبئر جديدة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، وتم إصلاح ١ ٧٠٠ بئر أخرى. وبالرغم من إحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال، لا يحصل على المياه الصالحة للشرب سوى نسبة ٢٤ في المائة من سكان موزامبيق، يعيش ٤٤ في المائة منهم في المناطق الحضرية و ١٢ في المائة في المناطق الريفية.

وبالمثل، ركّزت الحكومة جهودها على إيجاد فرص للعمل، مما ترتب عليه تدريب ما يزيد عن ١٦ ٠٠٠ من أبناء موزامبيق على مهارات متنوعة، ومَنْح ٨٠ ٠٠٠ تسهيل ائتماني لأصحاب المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن خلال تنفيذ هذه السياسات أمكن توفير نحو ٥٤ ٠٠٠ وظيفة جديدة، ولا سيما لأفقر شرائح المجتمع في موزامبيق وأكثرها ضعفا.

ولتعزيز التنمية الاجتماعية، جرى تنفيذ برامج ومشاريع أخرى متنوعة داخل البلد بهدف مساعدة المحتاجين، ولا سيما أكثرهم ضعفا. وتحقيقا لهذه الغاية،

استفادت ٩٠ ٠٠٠ أسرة تعاني الفقر المدقع من مشاريع تقديم المعونة الغذائية ومشاريع مدرة للدخل.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التنمية الاجتماعية، لا تزال مشكلة الفقر بعيدة عن الحل. وقد حان الوقت لإعادة تكريس أنفسنا لهذا الصراع ولتنفيذ جميع الالتزامات التي سبق إقرارها، ولا سيما في أعقاب الفيضانات القاسية التي ألحقت الدمار بالمقاطعات الجنوبية والوسطى من بلدنا في وقت سابق من هذا العام، مما كان له أثر سالب على النمو الاقتصادي السابق لدينا.

ومن هذا المنطلق أقرت حكومة موزامبيق خطة للعمل على مدى خمس سنوات للحد من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وذلك بهدف عكس المسار المؤدي لحالة الفقر المدقع. وهذه الخطة هي من الأهداف الحكومية التي تتمتع بالأولوية، والتي ترمي إلى إعداد أنشطة فعالة ومنسقة للحد من الفقر المدقع على المدى المتوسط واستئصال شأفة الفقر على المدى الطويل. وهي تشتمل على العناصر التالية: الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع بخطى النمو الاقتصادي واستدامته؛ وتحقيق الوئام بين خطة العمل وغيرها من صكوك السياسات العامة، كالسياسة السكانية، واستراتيجية الأمن الغذائي، والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخطة العمل لمتابعة مؤتمر بيجين، والبرنامج المتكامل للعمل الاجتماعي الوطني والعمالة والشباب؛ وتخصيص الموارد للحد من الفقر من خلال سياسة لميزانية متوسطة الأجل تشمل إعداد إطار مالي متوسط الأجل والمواءمة بين هذا الصك وبين الخطة الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة؛ وضمان التنسيق المؤسسي بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والقطاع الخاص وإقامة الشراكات بينها فيما يتصل بمبادرات الحد من الفقر.

ومن البوادر التي نراها مشجعة أن عددا متزايدا من البلدان المانحة ينظر في إلغاء ديون البلدان التي أبدت إصرارا على اتخاذ القرارات الصحيحة لتوفير حياة أفضل لمواطنيها. ونعتبر هذه الخطوة إسهاما له أهميته في التنمية، كما جاء في إعلان الألفية.

ويرحب وفدي بالقرار الذي اتخذه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن أهلية المزيد من البلدان الفقيرة للإعفاء من الديون ضمن إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتُعد هذه المبادرة تسليما من المجتمع الدولي باستمرار حكومات هذه البلدان على التزامها بالاضطلاع بإصلاحات سليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وختاما، أثني على الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، التي لم تدخر وسعا في الاضطلاع بمهامها على جميع الأصعدة بأن تخفض مستوى الفقر إلى النصف في غضون الأعوام الـ ١٥ القادمة. وينبغي أن نستمر بقوة في القيام بمحاولاتنا حتى نحقق القضاء الكامل على الفقر في كل أرجاء العالم.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): منذ أربعة أشهر اجتمعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في جنيف، وأعربت من جديد عن التزامها بأن تجعل احتياجات البشر وحقوقهم محورا لجميع السياسات التي تتخذها، وبأن تحقق في الألفية الجديدة مجتمعا للجميع.

وفي الوثيقة الختامية المعنونة ”اتخاذ مزيد من المبادرات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية“، اتفقنا جميعا على أنه رغم إحراز شيء من التقدم في بعض المجالات منذ

انعقاد مؤتمر قمَّة كوبنهاغن، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا هناك. وتشمل الوثيقة الختامية مبادرات جديدة متنوعة لإيجاد بيئة تمكِّن من تحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن، وهي القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي. ويتعين علينا الآن مرة أخرى أن نترجم الوثيقة الختامية هذه إلى أعمال.

ولكي نفي بأهداف رئيسية ثلاثة تم وضعها في كوبنهاغن وأُعيد تأكيدها خلال الدورة الاستثنائية، يجب علينا التصدي لبعض التحديات الأساسية التي نواجهها.

وأول هذه التحديات هو العولمة. ففي حين امتُدحت من ناحية وذُمَّت من ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أننا نعيش في عالم يتسم بالعولمة. وفي هذا العالم تضعف قدرة الحكومة في مواجهة اقتصاد السوق الحديث، ويجري الاتصال بصفة مستمرة بين الأمم على جانبي المعمورة، ولا توزع منافع العولمة على نحو متكافئ.

والمسؤولية تقع علينا في ضمان أن تصبح العولمة فرصة وأن توزع مزاياها بالعدل بين الفئات التي ظلت إلى الآن مستبعدة بسبب انعدام قدرتها ونقص مواردها اللازمة لاقتناص الفرص الجديدة.

وثانيا، تتزايد الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية التي نشهدها تنشب في شتى أنحاء العالم، بل إنها لتهدد التنمية الأساسية لمجتمعاتنا. ومن العقبات الواضحة الأخرى التي تستمر رغم جهودنا، الجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات. ويرى وفدي أن هذه العقبات ينبغي أن تذلَّل من خلال التدابير الفعالة والمنسقة إلى جانب تعزيز برامج المساعدة التقنية.

وثالثا، أصبح من الجلي لنا جميعا خلال الدورة الاستثنائية أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ظهر بوصفه أكبر وباء مدمر في زماننا، وأن التعاون الدولي الراسخ مطلوب على وجه السرعة كي يمكن التصدي لهذه القضية. ويرحب وفدي في هذا الصدد بمبادرة الدورة الاستثنائية للوقاية والحماية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي لعواقب انتقاله وتشجيع أشد البلدان تضررا من الفيروس/الإيدز على أن تضع أهدافا محددة الزمن للتقليل من مستويات العدوى. وبالنظر إلى أن الفيروس/الإيدز مسألة تتعلق بأمن الإنسان فإن وفدي يرى أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفيروس/ الإيدز في عام ٢٠٠١ فرصة مؤاتية لتحديد جميع التدابير الضرورية، لا للوقاية من العدوى في المستقبل فحسب، بل ولتوفير الرعاية لمن يعانون منها بالفعل.

هذه تحديات قوية لا تستطيع آحاد البلدان أن تواجهها بمفردها. وبينما تقع المسؤولية الأولى عن التنمية الاجتماعية على عاتق الدول ذاتها، وبينما ينبغي لكل دولة أن تبذل قصارى جهدها لوضع نظام اجتماعي واقتصادي مستقر وعلى قدر من الكفاءة والعدل عن طريق صلاح الحكم، فأهمية تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين الدول لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. ووفدي يرحب في هذا الصدد بنتائج وثيقة كوبنهاغن + ٥ التي تولي اهتماما كبيرا لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية بغية تعزيز أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن. وجمهورية كوريا على أتم الاستعداد لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة مع الدول الأخرى. كذلك يشدد وفدي على ضرورة بذل الجهود الجماعية والمنسقة من الدول الأعضاء جميعها ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية.

وقد طبقت جمهورية كوريا، من جانبها، سلسلة من التدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. وبينما كانت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ ضربة قاصمة مذهلة

لقطاع كبير من المجتمع الكوري، فقد كانت فرصة لنا لاستعراض العيوب الهيكلية في اقتصادنا ومجتمعنا. وذكَّرتنا بوجه خاص بأهمية رسم سياسات لحماية الفئات الضعيفة في مجتمعنا، واستجابة لها استحدثت الحكومة الكورية وطبقت مفهوما للرعاية المنتجة، يركز على بناء قدرات الأفراد. وتنفذ حكومتي بهمة سياسات ترمي إلى إيجاد فرص العمل وتقديم المساعدة لأصحاب الأعمال الصغيرة.

أما عن التكامل الاجتماعي فقد اعتمدت حكومتي كذلك تدابير سياسة ترمي إلى إزالة الفوارق الإقليمية وتعزيز الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة، كالمسنين والمعوقين والنساء والأطفال ومَن لا مأوى لهم. وفضلا عن هذا، فرغم الموارد المحدودة تتزايد باستمرار الحصة المخصصة في الميزانية الوطنية للصحة والرعاية.

ولئن كان الكثيرون يرون أن الطابع المتعدد الوجوه للتنمية الاجتماعية يمثل عقبة أمام بناء خطة عمل ملموسة، فإننا نراه فرصة للتصدي في آن واحد لشتى التحديات التي نواجهها في القضايا المتراكبة. ومن ثم يصبح من الأمور الحيوية أن يُتَّبع نهج شامل ومتكامل في التصدي لهذه التحديات. ورغم أن الدورة الاستثنائية قد انفضت، فهي وفَّرت لنا تقييما مشجعا للمبادرات والإجراءات التي تحيي التزام الدول بالتنمية الاجتماعية. فلنرجو دوام هذا الزخم في السنوات المقبلة وأن نشهد مزايا الجهود التعاونية في القريب العاجل.

السيد فالديز (بيرو) (تكلم بالاسبانية): نحن نناقش على نحو منفصل موضوع ونطاق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، غير أن الطابع المتعدد الوجوه لهذا البند يضطرنا إلى تحليل أهدافه بصورة شاملة إلى جانب التزامات المؤتمرات العالمية الأخرى، كاللذين عقدا في القاهرة وبيجين، بقدر شمولها لمبادئ توجيهية وتدابير اجتماعية محددة.

لقد تصدى المجتمع الدولي في كوبنهاغن لتحديات مكافحة الفقر وإيجاد عمالة منتجة وتعزيز النسيج الاجتماعي. وسلَّمنا هنالك بإمكانات إسهام المجتمع الدولي بشكل حاسم في فعالية تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية؛ واتفقنا على أهمية عملية تكيف هيكلي مسؤول اجتماعيا؛ وشددنا على الضرورة الملحة لزيادة التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة؛ وشجعنا على النظر في مشكلة الديون الخارجية على أفريقيا وعلى أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أننا اتفقنا في المقام الأول، وبالإجماع على وضع الفرد في قلب عملية التنمية وأعطينا لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن صفة الالتزام العالمي.

ومن الجوانب الموضوعية التي انبثقت عن العملية بزوغ فجر وعي عالمي بالآثار المتعددة للفقر على التنمية البشرية. وعلينا في هذا السياق أن نشدد على أهمية التغلب على الفقر من أجل توفير العمالة الكاملة وممارسة حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين والشباب والنساء والرجال في العالم. ونحن مقتنعون بأن اتباع نهج من هذا القبيل يتيح لنا إيلاء أعلى الأولويات التي يستحقها هذا النهج على الصعيدين الوطني والدولي، للمواجهة المباشرة مع الفقر.

ونشير أيضا إلى أن المسؤولية الأساسية عن القضاء على الفقر تقع على عاتق الحكومات تجاه مجتمعاتها حيث تفرض شتى الأولويات وبكثافات مختلفة وفوارق مختلفة، في تنفيذ السياسات الاجتماعية. وهذا يعني توجيه جميع قطاعات المجتمع المدني إلى العمل يدا واحدة لخير الأغلبية، وخاصة أشد الفئات ضعفا.

ولا توجد استراتيجيات صارمة أو صيغ فريدة أو تدابير سهلة للقضاء على الفقر، الذي هو هدف يشمل جميع جوانب التنمية البشرية. فالهويات الثقافية والعرقية والتاريخية،

بل والاستقرار الاقتصادي والسياسي للشعوب والبلدان، أمور مهمة في تحديد السياسات والإجراءات السليمة.

كذلك تتطلب الهجمة الشرسة للفقر وجود مؤسسات صامدة، وتمويلا كافيا لاستدامتها، وبرامج محددة تعيِّن مناطق الفقر وجيوبه، كما تتطلب إرادة سياسية ثابتة من الحكومات. ونقص أي من هذه العوامل يعرقل الجهود المبذولة لقطع هذه الدائرة المفرغة للفقر ولتحقيق حياة أفضل نوعية للمواطنين.

ولقد بدأنا في أيار/مايو ١٩٩٩ عملنا في تقييم تنفيذ التزامات مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن. واستغرق التوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء في جنيف في حزيران/يونيه المنصرم نحو ١٣ شهرا. وكانت المفاوضات معقدة وبطيئة رغم الجهود التي بذلتها جميع الوفود والإسهام الواضح من سفير شيلي، كريستيان ماكيرا رئيس اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية.

وكانت العولمة والتكيف الهيكلي في صميم المناقشة، وسيبقيان بالتأكيد في صميمها على الأجل المتوسط بسبب ضرورة التسليم بجوانبهما الإيجابية والسلبية. فالظروف المادية للبلدان مختلفة والخلل في التوازن بينها واضح للعيان.

وخلال عملنا ظهرت من جديد مسألة الدين الخارجي وآليات السيطرة على تدفقات رأس المال والحكم السليم وحقوق العمال. وإذا كنا حقا نواجه بيئة جديدة تتمثل في العولمة، علينا أن ندخل في حوار حول النماذج الاقتصادية والمؤسسات والآليات اللازمة للاستجابة للحالة الجديدة. وذلك لا يعني فرض نموذج محدد أو الالتزام الصارم به إذ ليست هناك مجموعة واحدة من القواعد للتغلب، مثلا، على الأزمات المالية. والحقيقة أنه كان للأزمات المالية في العديد من الحالات آثار سلبية خطيرة داخل المنطقة وخارجها، وهو ما يعني أن العديد من الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية خفضت بشكل ملحوظ.

ولقد شهدنا أيضا موقفا متزمتا من مسألة الموارد المالية وتخفيض المساعدة الإنمائية، وهو ما سيشكل دون شك موضوعا لمناقشات موضوعية خلال المرحلة الراهنة للمفاوضات بشأن تمويل التنمية وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وغيره من المؤتمرات فالمسألة على وجه التحديد، يجب أن تحسم قبل أن يمكن للمانحين والمتلقين للمعونة أن يضطلعا معا بمهمام التنمية الاجتماعية.

ووفدي قد سعى ببساطة إلى التشديد على عدد قليل لا غير من عناصر مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع الحساس، ونحن ندرك أن المناقشات ستستمر. بيد أننا نود أن نوضح القيمة المتأصلة لهذه المناقشات بالنسبة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ والتي ما زالت سارية ونأمل أن يمثل التقييم الذي أجري في جنيف التزاما مجددا من حكوماتنا بمواصلة الاستثمار في التنمية الاجتماعية لشعوبنا.

السيد كوتشيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يمثل برنامج مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية نقطة تحوُّل في نظرتنا إلى التنمية الاجتماعية. فلفترة طويلة لم يول القادة السياسيون الاهتمام اللازم لما يسمى الآن بالتنمية ذات الوجه الإنساني. وفي كوبنهاغن ركز المجتمع الدولي للمرة الأولى اهتمامه على تحقيق تحسين مادي في مجالات هامة ولكنها مهملة في كثير من الأحيان من قبيل الفقر والبطالة والمرض والأمية وأوضاع أشد الناس فقرا.

ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لم يطرأ إلا القليل من التغيير على الحالة العامة بعد كوبنهاغن، فالبلدان الغنية تزداد غنى بينما تصل أشد البلدان فقرا إلى حد البؤس. والعولمة وفرص النمو لم تحسن أوجه التباين القائمة

فيما بين البلدان وداخلها. ورغم التقدم المحرز في مجال ثورة المعلومات والتكنولوجيا لم تجتث جذور الجوع والمرض والفقر.

وهذا العام وبعد خمس سنين من الاعتماد التاريخي لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اتخذ المجتمع الدولي خطوة أخرى إلى الأمام في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للجميع من خلال عقد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين الناجحة للجمعية العامة وإصدار إعلان سياسي ووثيقة نهائية. وقد تعزز هذا أيضا، بإعلان مؤتمر قمة الألفية الذي حدد أهدافا طموحة، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وعلينا أن نتساءل عن سبل تحقيق هذه الأهداف. وتكمن الاجابة في تحقيق الأمن الاجتماعي للجميع داخل دول ديمقراطية لها اقتصادات سوق ومجتمعات مدنية تحترم فيها حقوق الإنسان والحريات ويمكن لكل فرد فيها أن يشكل حياته وأن يؤثر فيها بفعالية.

ومع ذلك، فهذا غير كاف في العالم القائم على العولمة والترابط الذي نعيش فيه. ولا يمكن للدولة الواحدة أن تحقق وحدها التنمية المستدامة. واليوم ما تواجهنا حاجة ماسة إلى تحقيق مستويات أعلى من التعاون الدولي بالاستناد إلى مبادئ عدم التمييز والمنافسة المفتوحة والإمكانية الشفافة للوصول إلى جميع الأسواق العالمية والقواعد المنصفة والعادلة للتجارة الحرة، وبدون الجهود الجماعية لن يمكن كفالة مستوى معيشي أفضل والمزيد من الكرامة لكل البشر وفي الوقت ذاته، ينبغي لكل دولة أن تضطلع بدورها الحاسم في إعداد ومواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز العمالة المنتجة. والإمكانية العامة والمتساوية للحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية والدعم الاجتماعيين للجماعات المحرومة والضعيفة.

إن أوكرانيا، رئيسا وحكومة، تتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة على هذا الطريق، وتعمل بشكل متسق على ترجمة الاستراتيجيات والسياسات الدولية في المجال الاجتماعي إلى برامج وطنية، وتنمية اقتصاد له منحى اجتماعي وتعزيز سياسة اجتماعية تقوم على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة إنما هما من بين الأفكار الواردة في المبادرة الرئاسية المعنونة: ”أوكرانيا: الطريق إلى القرن الحادي والعشرين – استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤“.

وما زال القضاء على الفقر يمثل مكان الصدارة في جدول أعمال السياسة الوطنية لبلادي. وبغية حسم هذه المشكلة، اعتمدنا مؤخرا برنامجا جديدا عن الحماية من الفقر يتضمن حماية الحقوق الدستورية للمواطنين من خلال نظام لمعايير الحد الأدنى الوطنية وتوفير الحوافز للعمل الكفء والأنشطة في مجال إقامة المشاريع والأعمال التجارية، ورفع مستويات دخول المواطنين، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين نظام الأمن الاجتماعي.

وإذ نرى أن أحسن السبل للقضاء على الفقر والسير بكرامة في اتجاه الاتساق الاجتماعي هو كفالة العمالة الكاملة، فإننا قد استجبنا إلى هذه الاحتياجات باستحداث برنامج استثماري متكامل وباتخاذ تدابير مختلفة تقنية ومالية واجتماعية. وعلى وجه التحديد، قمنا بإعداد خطة عامة لايجاد أصحاب عمل جدد وإعداد تشريعات بشأن المزايا الضرائبية للأعمال التجارية تساعد على إنشاء أعمال جديدة في المناطق المحرومة ديمغرافيا.

وأوكرانيا لا تألو جهدا في سعيها إلى تنفيذ سياستها الإنمائية وفي اصلاح التشريعات المتعلقة بشؤون العمال والعمل والمجتمع مع بذل قصارى جهدها لتخفيفها إلى أدنى حد الآثار الاجتماعية المعاكسة المترتبة على عملية التحويل

الجاري الاضطلاع بها في بلادنا. ومع ذلك، ورغم كل الجهود التي نبذلها، يواجه بلدنا الآن مصاعب كبيرة في تنفيذ التنمية الاجتماعية. وإنشاء مجتمع ديمقراطي يقوم على مبادئ اقتصاد سوق له منحى اجتماعي هو للأسف مهمة غير سهلة. وقد اقترنت بتدهور في المستويات المعيشية، وهي حالة زادتها استفحالا الأزمة البيئية وضرورة التغلب على الآثار السلبية لكارثة تشيرنوبل. وذلك يتطلب سنويا البلايين من الدولارات.

ومن بين المشاكل الملحة الأخرى، عودة ضحايا قمع العصر الستاليني إلى بلدانهم ودمجهم فيها وبخاصة التتار من منطقة القرم. وتتخذ حكومة أوكرانيا خطوات محددة للتصدي لهذه المشكلات ولغيرها.

ووضعنا نظام تدابير لمواجهة الأزمات يهدف إلى تحقيق استقرار اقتصاد البلد، وإعادة هيكلة المؤسسات التجارية، وتحسين نظامي الضريبة والصيرفة، والتغلب على مشكلة عدم التسديد ودعم الانتاج الوطني، ويجري الآن تنفيذ هذا النظام. وعندما نتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية، سنتمكن من التصدي للمشاكل الاجتماعية الأساسية، لا سيما تطبيع أجور الدولة وزيادة المعاشات التقاعدية والفوائد الاجتماعية الأخرى.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية إزالة العقبات التي تحول دون مساهمتنا في العمليات الاقتصادية العالمية، وذلك بزيادة انفتاح الأسواق الدولية أمام منتجاتنا، وإزالة الحواجز الجمركية، وتوسيع النطاق العالمي للتجارة المتعددة الأطراف، وضمان الشفافية والخضوع للمحاسبة في المؤسسات المالية.

لقد أصبحت الدورة الاستثنائية ومؤتمر قمة الألفية الآن تاريخا ماضيا. والتعاون الذي أظهرته الدول الأعضاء، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، يوفر قاعدة مشتركة يمكن أن نتحرك على أساسها إلى الأمام؛ وهذا كله يبعث لدينا الأمل.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه الماضي للنظر، بعد خمس سنوات، في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها عدد كبير من رؤساء الدول في مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، تبين لنا بصورة محزنة أن الإمكانية الحقيقية للوفاء بتلك الالتزامات هي اليوم أبعد بكثير منها في أي وقت مضى. وأصبحت الشكوك بشأن الإمكانية الحقيقية للتنمية الاجتماعية مسألة عامة بين البلدان النامية؛ وقد قدم مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا مثالا ممتازا على ذلك. وفي البيانات التي أدلى بها العديد من رؤساء دولنا خلال مؤتمر القمة، اتضح بطريقة أو بأخرى أن الفجوة والفوارق القائمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، وبين المجموعات ذات الدخول العالية والمجموعات المحرومة في كل بقعة من بقاع العالم قد اتسعت بدلا من أن تضيق.

وكل هذا يحدث في سياق العولمة الليبرالية الجديدة، وهي ظاهرة يُفترض أن تُمكن من تحقيق التقدم وزيادة الرفاهية. ولكنها لم تفعل سوى توسيع وعولمة الظلم والتهميش الاجتماعي. فكل شيء انطبع بطابع العولمة في عالم اليوم، فيما عدا الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في العالم الثالث تظل احصائيات الصحة والسلامة والتغذية مستمرة في التدهور، بينما يستمر الفقر والبطالة، من بين شرور أخرى، في الزيادة. ومن المفارقات أن هذا يحدث إلى جانب استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وفي وقت لا تزال فيه سياسات التكيف الهيكلي تحدث خرابا اجتماعيا للعديد من البلدان النامية، وتنخفض فيه تدفقات

الاستثمار إلى العديد من البلدان النامية، ويزداد فيه عبء تسديد الديون الخارجية ثقلا.

كيف ستتمكن البشرية من التغلب على هذه الحالة الرهيبة التي يواجهها العالم الثالث إذا لم تستوف التزامات كوبنهاغن؟ وكيف سنستطيع التغلب على هذه الحالة المفزعة التي يواجهها ١,٣ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، أكثرهم في البلدان النامية؟ وكيف سننقذ الـ ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة الذين يعانون من بلوى سوء التغذية؟ بل كيف سننقذ الـ ١٢ مليون طفل الذين يموتون سنويا قبل أن يبلغوا الخامسة؟ وكيف سنعلم الـ ١٣٠ مليون طفل الذين لا يجدون الفرصة بتاتا للتعليم، زائدا الـ ٨٤٠ مليونا من البالغين الأميين؟ وكيف سنطيل حياة الـ ٦٥٤ مليون شخص في بلدان الجنوب الذين لن يبلغوا سن الأربعين؟ إن الأغنى من سكان كوكبنا يجب عليهم تحمل التزاماتهم الخاصة التي تعهدوا بها في كوبنهاغن، ويجب عليهم ألا يتنصلوا من مسؤولياتهم.

لا حاجة إلى صياغة التزامات جديدة مختلفة عن الالتزامات المتعهد بها قبل خمس سنوات. وعدم الامتثال لالتزامات كوبنهاغن لا يعني قطعا أن تلك الالتزامات لم تعد تمثل الضمان الوحيد للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية وللقطاعات المحرومة اجتماعيا في داخل الدول الصناعية نفسها. ومما له مغزى في ذلك الصدد، أن الوثيقة الختامية لدورة جنيف الاستثنائية، وخاصة مبادراتها الجديدة، لم تشكك في نتائج كوبنهاغن، وأنه كان من الواضح عند نهاية عملية المتابعة أن مؤتمر القمة له دور لا جدال فيه ينبغي أن يضطلع به فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية.

فكيف سنحرز تقدما فيما وراء كوبنهاغن إذا استمر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وإذا استمرت الشروط الموضوعة على تقديم المساعدة إلى بلدان العالم الثالث تزداد قساوة، وإذا استمر فرض برامج ووصفات للتكيف الهيكلي تتجاهل الأولويات الاجتماعية، وإذا حدث الفشل في إنشاء إطار دولي مناسب يجري فيه تغيير النظام الاقتصادي الدولي المجحف القائم؟ إن الاقتصادات النامية لن تستطيع إحداث التغييرات الهيكلية التي ستمكنها من تنفيذ السياسات المؤدية إلى التقدم الاجتماعي إلا بتوفير الساحة الدولية الملائمة للتنمية الاجتماعية.

لقد نجحت كوبا في تنفيذ سياسات واستراتيجيات للتنمية الاجتماعية على أساس أكثر عدلا وانصافا لتوزيع مواردنا. ونتيجة لذلك استطاع بلدنا إحراز نتائج ممتازة بالمقارنة بالتزامات كوبنهاغن، وتمكن من أن يفعل ذلك منذ أمد بعيد قبل عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجدر بالذكر، على سبيل المثال، أن ١٠٠ في المائة من السكان الكوبيين يتمتعون بالحصول على العناية الصحية والتعليم مجانا؛ ويبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد ٧٥ سنة؛ ومعدل وفيات الأطفال ٦,٤ في الألف من المواليد الأحياء عند الولادة؛ و ١٠٠ في المائة من أطفالنا محصنون من الأمراض التي يمكن الوقاية منها؛ ولدينا طبيب لكل ١٦٩ نسمة؛ و ٩٩ في المائة من أطفالنا في سن الدراسة الابتدائية و ٩٥ من أطفالنا في سن الدراسة الثانوية يداومون في المدارس؛ وواحد من كل خمسة كوبيين طالب؛ وقد تخرج ٦٠٠ ٠٠٠ طالب من جامعاتنا؛ ولم يعد للأمية وجود لدينا.

ولا شك في أن إيلاء كوبا الأولوية في تخصيص الموارد للأنشطة الاجتماعية والتزامها بزيادة رفاهية مواطنيها كانا عاملا أساسيا في أننا استطعنا تحقيق مؤشرات اجتماعية أفضل من مؤشرات تشاهد في العديد من البلدان التي لديها موارد أكثر ومستوى أعلى من التنمية. وكل ذلك يشهد على صحة نهجنا.

ولكن يجدر بالذكر أن هذا التقدم الاجتماعي أحرز على الرغم من الآثار السلبية للحرب الاقتصادية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على كوبا. وتتمثل تلك الحرب بشكل واضح للغاية في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تسبب في ما يفوق أكثر من ٦٧ بليون دولار من الأضرار الاقتصادية للاقتصاد الكوبي.

إن كوبا مستعدة للمشاطرة في تجربتها. فالتقدم نحو عالم تسود فيه العدالة الاجتماعية للجميع لن يتيسر بدون تعزيز التعاون والتضامن. وذلك هو أساس العمل الذي يقوم به الشعب الكوبي وحكومته. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٢٦ من الكوبيين العاملين في الحقل الصحي خدموا في بلدان العالم الثالث. ويوجد الآن كذلك أكثر من ٨٠٠ ١ طبيب كوبي يقدمون عناية صحية تخصصية في ١٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وهذا جزء من برنامج نعتزم تمديده قريبا إلى سبعة بلدان أخرى في أفريقيا، وكذلك إلى بلدان أخرى من تلك القارة طلبت بلدانها المساعدة منا. وفي إطار هذا البرنامج تلقى نحو ٥ ملايين شخص عناية طبية؛ وأجريت أكثر من ٠٠٠ ٤٢ عملية جراحية وتمت ٠٠٠ ٢٣ ولادة.

ولضمان استدامة البرنامج في البلدان التي نقدم فيها المساعدة، أقيمت برامج تدريب في مجال الموارد البشرية. ولذلك فتحنا كلية طبية لأمريكا اللاتينية؛ سيتخرج منها ٠٠٠ ٦ طبيب خلال فترة عشر سنوات، ويدرس فيها حاليا ١٠٠ ٣ طالب من ٢٠ بلدا من بلدان العالم الثالث. وفُتحت أيضا كلية طبية لمنطقة البحر الكاريبي سجل فيها للدراسة ٢٥٠ من شباب هايتي، وتُوفر أيضا فرص جديدة لطلبة البلدان الأخرى من المنطقة. وفي قارة أفريقيا الشقيقة ظللنا نشجع افتتاح الكليات الطبية بتقديم المحاضرين الكوبيين الذين يقومون بالتدريس مجانا.

وستظل التنمية الاجتماعية حلما يستحيل على العالم الثالث أن يحققه طالما لم يشارك المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الصناعية، في تعزيز التزامات كوبنهاغن ودفعها إلى الأمام.

السيد تشن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين الناجحة التي عقدتها الجمعية العامة في جنيف في حزيران/يونيه الماضي، استعرضت الدول الأعضاء معا تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين اعتمدا قبل خمس سنوات، ولخصت منجزاتها وتجاربها في ذلك المجال، واقترحت الأخذ بمجموعة من المبادرات للقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي، وغير ذلك من القضايا، واضعة بذلك أهداف المرحلة التالية من التنمية الاجتماعية العالمية. ونحن نقدر تقرير الأمين العام عن هذه الدورة الاستثنائية.

وإعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي أصدره مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر، يضع أهدافا معينة بشأن القضايا الاجتماعية العالمية، مثل التنمية، والقضاء على الفقر، والتعليم، ومكافحة المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتحقيق هذه الأهداف.

وفي السنوات الأخيرة الماضية، كان المجتمع الدولي يعلق أهمية أكثر من أي وقت مضى، على قضية التنمية الاجتماعية، التي أصبح لها الأولوية تدريجيا في استراتيجيات التنمية في جميع البلدان، مما أسفر عن درجات مختلفة من التقدم. ومع ذلك، ما زال العمل في هذا المجال يواجه العديد من المشاكل والتحديات. ونظرا للإجحاف الطويل الأمد الذي يتميز به النظام الاقتصادي الدولي، لم تتيسر للبلدان فرص متكافئة للحصول على منافع عملية العولمة، وتزداد الهوة اتساعا بين الشمال والجنوب، ولا يزال الفقر مشكلة

ضخمة تعوق على نحو مباشر تحقيق التنمية الاجتماعية العالمية.

ووفقا لتقرير الأمين العام، يشكل دخل المليار من السكان الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ٦٠ في المائة من دخل العالم، بينما يشكل دخل الـ ٣,٥ مليار نسمة في البلدان المنخفضة الدخل أقل من ٢٠ في المائة. وحاليا، يعيش حوالي ١,٢ مليار نسمة في العالم على أقل من دولار في اليوم لكل منهم. ولأسباب اقتصادية، لا يتمكن أكثر من ١٣٠ مليونا من الأطفال في سن المدارس الابتدائية في البلدان النامية من تحمل نفقات الالتحاق بالمدارس، بل ويتوقف عن الدراسة كثيرون ممن يذهبون إلى المدارس. والأسوأ من ذلك أن الأمراض بجميع أنواعها تضر بصحة الأفراد وتستنفد في نفس الوقت الموارد المحدودة بالفعل والمتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويزيد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من إلحاق الضرر بالتنمية الاجتماعية العالمية. ففي عام ١٩٩٩ وحده، أصيب ٥,٦ مليون نسمة بفيروس نقص المناعة البشري، ونصفهم لم يبلغ من العمر ٢٥ عاما. وهذه الأرقام التي تدعو إلى الجزع تدل على أنه سيطلب من جميع الحكومات والشعوب، بالإضافة إلى المجتمع الدولي ككل، الاضطلاع بجهود مستديمة وصعبة قبل أن نتمكن من تحقيق هدف التنمية الاجتماعية والرخاء العام لبني البشر أجمعين.

و لم يكن من السهل التوصل إلى وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين عن التنمية الاجتماعية في جنيف. والأهداف المحددة التي وضعها إعلان ألفية الأمم المتحدة تبيّن الإرادة السياسية لحكومات جميع البلدان. ومسؤوليتنا المشتركة اليوم أن نتخذ خطوات ملموسة للوفاء بهذه الالتزامات. ولقضية التنمية الاجتماعية جوانب متعددة. وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، قطعت الدول الأعضاء ١٠ التزامات رئيسية بالقيام بمبادرات إضافية. ويجب علينا في هذه المرحلة أن نوجه مواردنا المحدودة نحو المجالات ذات الأولوية. وتحقيقا لهذا الغرض، أود أن ألقي الضوء على المجالات التي يجب أن نركز عليها عملنا المتعلق بالتنمية الاجتماعية.

أولا، إن القضاء على الفقر هو المهمة ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية. وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف، قطعت الجمعية التزاما بتخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب على جميع البلدان أن تبذل قصارى جهدها لكي تحقق هذا الهدف الملموس جدا. وجميع الحكومات، بل والشعوب نفسها، مسؤولة عن القضاء على الفقر وتشجيع التنمية. ومع ذلك، هناك حاجة أيضا إلى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تعمل من أجل الخير العام للإنسانية برمتها، وأن تقدم المساعدات المالية والتكنولوجية إلى البلدان النامية دون فرض أي شروط سياسية، وأن تساعد تلك البلدان على تحقيق أهداف تنميتها في موعد مبكر. وسيكون هذا مؤاتيا كذلك لتحقيق المزيد من التنمية في البلدان المتقدمة النمو نفسها.

وثانيا، إن التعليم شرط أساسي للتنمية الاجتماعية. ونوعية ووتيرة التنمية الاجتماعية في بلد ما تحددهما نوعية ومستوى تعليم شعبه. ولهذا، فإن إعطاء الأولوية للتعليم، والاستثمار المتزايد في التعليم من الضروريات بالنسبة للعدد الهائل من البلدان النامية. إذا كان لها أن تعزز التنمية الاجتماعية. وبنفس الروح، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم الدعم المخلص والحقيقي في هذا الصدد إلى البلدان النامية.

وثالثا، إن الصحة الأفضل عنصر هام من عناصر التنمية الاجتماعية. وتشكل الأمراض والفقر حلقة مفرغة تعوق التنمية. فيجب على جميع الحكومات، ولا سيما

حكومات البلدان النامية، أن تعطي أولوية لتحسين صحة الأفراد، وبخاصة لوقف الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فحين يستنفد المرض الموارد ويودي بالأرواح في البلدان النامية، يجب على المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، أن يظهر اهتماما أكبر ويقدم دعما أعظم.

وفي الخمس سنوات التي انقضت على عقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، تغلبت الصين على العديد من الصعوبات، وحققت تقدما اقتصاديا سريعا، وأحرزت تقدما هائلا في التنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فمثلها مثل جميع البلدان النامية الأخرى، لا يزال أمام الصين طريق طويل وشاق عليها أن تقطعه في مجال التنمية الاجتماعية. والمهام المتمثلة في التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتحسين ظروف المعيشة، والقضاء على الفقر، وزيادة الاستثمار في التعليم، وتوفير رعاية طبية وصحية أفضل تعزيزا لنوعية حياة الشعب، هي المهام الصعبة التي تواجهها الحكومة الصينية، التي تبذل الآن جهودا أكبر في جميع هذه المجالات. والحكومة الصينية واثقة من أنها ستفي بالتزاماتها وتواصل تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسقة والمستدامة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى في العالم لكي نحقق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يتحول إلى العولمة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يسعدني أن آخذ الكلمة باسم بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) وهي – الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل – والبلدان المنتسبان إليها، بوليفيا وشيلي، لكي أدلي أمام الجمعية ببيان عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية في هذا الصدد.

قبل خمس سنوات، أصدر رؤساء الدول والحكومات ورسميون رفيعو المستوى من ١٨٦ بلدا، اجتمعوا في كوبنهاغن، إعلانا وبرنامج عمل اعتبرا عقدا اجتماعيا جديدا على الصعيد العالمي. والالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن لا تزال قائمة. وقبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، أتيحت لنا الفرصة في جنيف لنعيد تأكيد هذه الالتزامات في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، التي عقدت لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولاقتراح مبادرات جديدة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية.

ومع أن خمس سنوات فترة قصيرة لتقييم التقدم المحرز، فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، نجد من الصحيح أيضا أن الواقع الدولي تغير تغيرا كبيرا، منذ مؤتمر القمة العالمي، وإن كان من غير الضرورة نحو الأفضل دائما، ومنذ ذلك الوقت، اختبر المجتمع الدولي فرص ومخاطر العولمة وشهد عالما يصبح أكثر تكافلا. والأزمة المالية خلقت مصاعب خطيرة للسياسة الاجتماعية. ولا تزال الساحة الدولية تحيق بها مشاكل حادة، مثل الحمائية، وبخاصة عندما تتعلق بصادرات السلع الأساسية من البلدان النامية، والدين الأجنبي الذي يستهلك قدرا كبيرا من الموارد التي يحتاج إليها للتنمية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن الإعلان السياسي وتقييم تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية التي تم التوصل إليها في جنيف يؤكدان هذا التشخيص. ومع ذلك، كان أفضل إنجاز للدورة الاستثنائية أنها أعادت تأكيد الإصرار على التنفيذ التام للالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة كوبنهاغن، بينما وافقت، في الوقت نفسه، على جدول أعمال تكميلي يستهدف تعزيز ذلك التنفيذ.

وإذ تضع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي، هذا الأمر في اعتبارها، توافق تماما على الفكرة القائلة إنه لتحقيق تنمية اجتماعية، يجب أن نحقق التكامل بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، وأن نكفل أيضا الديمقراطية الكاملة، وحكم القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وفي الوقت نفسه، لا نزال مقتنعين بأن هذا الجهد، عن طريق المشاركة النشطة لكل العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، عنصر لا غنى عنه في سعينا للتوصل إلى حلول وفي تنفيذ المشاريع والبرامج الاجتماعية. والجهود الوطنية لجعل تلك الحلول المقترحة فعالة تتطلب إطارا دوليا مؤاتيا نحقق به توزيعا أكثر إنصافا لمنافع النمو الاقتصادي والفرص التي تولدها العولمة وعن طريق تجارة دولية حرة لا تمييزية.

إن التحديات التي تواجهنا كبيرة، والقضاء على الفقر، وضمان العمالة الكاملة المثمرة وتبني التكامل الاجتماعي أهداف تؤيدها بلداننا وهي جزء من جدول أعمالنا المشترك. ومشروع الالتزام الذي يتناول التنمية الاجتماعية، ووقّعه في شهر أيلول/سبتمبر الماضي الوزراء والمسؤولون الكبار في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي، يبين إصرار بلداننا على تحقيق التنمية الاجتماعية.

إننا ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الدول. لكننا مقتنعون أيضا بأن التعهد الجماعي من المجتمع الدولي أمر أساسي. لهذا، من الضروري أن تقوم الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو، ومنظومة الأمم المتحدة أيضا، بتكثيفها إلى حد كبير جهود التعاون الدولي الرامية إلى التنمية الاجتماعية المستدامة.

والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي، مقتنعة بأننا إذا كان لنا أن نضافر جهودنا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، سنتمكن من تحقيق الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن وأعيد تأكيدها مرة أخرى في جنيف من أجل عالم أكثر إنصافا ومساواة وديمقراطية. وبهذه الطريقة، سنتمكن من التركيز على واحد من الأهداف المركزية لميثاق الأمم المتحدة – بعبارة أخرى ”أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تعهد زعماؤنا عندما اجتمعوا في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بجعل الإنسان محور التنمية المستدامة. فهم ناقشوا تعزيز التكامل الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص إشراك المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا، وتخفيف وخفض الفقر وتوسيع العمالة المنتجة. وبعد ذلك بخمس سنوات، عندما اجتمعوا مرة أخرى في حزيران/يونيه الماضي في الدورة الاستثنائية في جنيف لاستعراض تنفيذ تلك الالتزامات، وجدوا أن إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي لم تكن متساوية بين مختلف البلدان بل حتى بين القطاعات في البلد الواحد. ولاحظوا أيضا أن التنمية المستدامة لم يكن ممكنا تحقيقها بدون تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن الدورة الاستثنائية وفّرت فرصة ممتازة لنا لجرد دروس وتجارب الماضي والتحرك قدما مسلحين بأفكار جديدة وتوجيهات للمستقبل. وبيّن الاستعراض أن مشاكل البطالة، والفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، والتمييز، والأمراض المعدية والطفيلية، والأزمات الاقتصادية بشكل منتظم والصراعات الأهلية أصبحت أكثر حدة، وليس أكثر تحسنا، في السنوات الخمس منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن.

ومن الواضح، أن الفقر والتفكك الاجتماعي، في عالم معولم، يشكلان تهديدا حقيقيا للسلم والازدهار العالميين. وإذا كنا نريد السلام والازدهار، فإن المجتمع الدولي ليس أمامه من بديل سوى تحمل مسؤولية مشتركة في إدارة التنمية الاجتماعية والاجتماعية في أنحاء العالم.

ويسعد وفدي أن يلاحظ أنه على الرغم من الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الدولية مثل حقوق الإنسان، والحكم والعولمة، فقد تمكنت الدورة الاستثنائية من التوصل إلى اتفاق بشأن طائفة من المسائل للخروج بوثيقة شاملة للنتائج. وتضمنت التوصيات الحملة العالمية على الفقر، وتنفيذ الترتيبات المتعلقة بتخفيف عبء الديون، وتمكين الفقراء من خلال الوصول إلى مخططات الائتمان الجزئي، وضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية، حتى في أوقات الأزمات المالية، والتماس موارد جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. وقد اتفق في الدورة أيضا على تشجيع إدماج المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد، والرشوة وغسل الأموال ونقل الأموال على نحو غير مشروع، ومهاجمة التهرب من الضرائب التي يقوض أنظمة الضرائب الوطنية.

وقد بيَّن الاستعراض الذي أجري في مؤتمر القمة الاجتماعية أن الفقر هو التحدي الأعظم الذي يواجهنا. ولذا، فإن القضاء على الفقر على المستوى العالمي ينبغي أن يحظى بالأولوية العليا في جدول الأعمال الدولي. وينبغي معالجته بطريقة متعددة الشعاب. وينبغي حث القطاع العام والقطاع الخاص معا على تحقيق النمو المقترن بالإنصاف. والواقع أنه ما زال يتعين علينا تلبية الاحتياجات التي تكفي للوصول إلى مستويات من المعيشة الكريمة، وتلبية الاحتياجات الغذائية والإسكانية على نحو كاف ومحو الأمية والتعليم والصحة وإيجاد فرص العمل في مجتمعاتنا، ولا سيما للسكان المهمشين والمحرومين. والهوة بين الفقراء والأغنياء من حيث الدخل تتسع ولا تضيق.

والطريقة المؤكدة تماما للقضاء على الفقر، على مستوى العالم، تتمثل في النهوض بالنمو المستدام القائم على الإنصاف. وقد ألزم المجتمع الدولي نفسه في الدورة الاستثنائية بجنيف بتخفيض نسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي بذل جهود جماعية منسقة الآن للوفاء بذلك التعهد. ومن الواضح أن هناك حاجة عاجلة للتمويل الدولي والموارد الدولية لمساعدة جهود البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بضمان توجيه ٠.٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

وقد التزم زعماؤنا مؤخرا، في مؤتمر قمة الألفية، بأن المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع يجب أن تتقاسمها أمم العالم. ولا بد من إدارة التحديات العالمية وفق المبادئ الأساسية للمساواة والعدالة الاجتماعية: أي أقل الناس استفادة أو الذين يعانون، يستحقون المساعدة من الذين يجنون أكبر الفوائد.

ويقلق وفدي أيضا إزاء استمرار العنف الاجتماعي الجاري بلا هوادة ضد النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. إن ويلات المخدرات والجريمة عبر الوطنية والأمراض القاتلة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا تقف عند الحدود وإنما تنتشر بسرعة. وهي تحديات تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها على مواجهتها. ومن ثم فهناك حاجة على المستوى الدولي لصياغة شراكة حقيقية لتنفيذ تطلعات القمة الاجتماعية بنجاح.

وتحث ماليزيا البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد على المضي في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامجها الاجتماعية، وبرامجها للتنمية البشرية، والتعليم، والتدريب

على الرعاية الصحية وهلم جرا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تقدم البلد الاقتصادي ينبغي ألا توقفه المشكلات الاجتماعية مثل إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وإدمان المخدرات بين الشباب وجنوح الأحداث.

وتشجع ماليزيا مفهوم التنمية المتوازنة بوصفه سمة أساسية لبرنامج تنميتها الاجتماعية. وتولي الحكومة اهتماما جادا للاستراتيجيات التي تستهدف تولد النمو الاقتصادي السريع المستدام وضمان مشاركة الماليزيين من كل المجموعات العرقية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، في فوائد النمو الاقتصادي على قدم المساواة. وعلاوة على كفالة المساواة في النمو، تركز خطة التنمية القومية الماليزية أيضا على الحاجة للنمو المتوازن مع مراعاة حماية البيئة وحماية موارد ماليزيا الطبيعية.

وتمارس ماليزيا نهجا شاملا في معالجة التنمية، تتولى الحكومة بمقتضاه جميع نواحي التنمية الاجتماعية، حتى تشمل جميع المواطنين – الرجال والنساء، والفقراء إلى جانب الجماعات العاطلة عن العمل والمحرومة. وقد أدمجت هذه الفلسفة في كل سياساتنا العامة الأساسية. وتعمل ماليزيا جاهدة أيضا للقضاء على الفقر المدقع بتخفيضه بنسبة ٥ في المائة هذا العام، حتى يمكن القضاء على الفقر الكامل في ماليزيا تماما بحلول عام ٢٠٠٥.

وفي عالمنا هذا المتسم بالعولمة، يتزايد الإدراك بأن التنوع في طائفة الجهات الفاعلة أمر مطلوب في عملية التنمية. وتشمل هذه الجهات الفاعلة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يقوم بدوره. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالشراكة التي أنشأتها الأمم المتحدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الميثاق العالمي. ويتفق وفدي على أن المجتمع المدني – ولا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص – ينبغي أن يلقي مزيدا من التشجيع لمعالجة المساوئ الاجتماعية. ونحن نعترف بأن مساهمة المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الاستثنائية في جنيف كانت تتسم بالأهمية، ولا سيما من حيث توفير الخبرة الفنية.

وفي حين أن المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية يمكنها أن تقوم بدور هام في استكمال جهود الحكومات الوطنية ودعمها فيما يتعلق بمعالجة مشاكل التنمية الاجتماعية، إلا أن المسؤولية الأساسية عن ضمان النجاح للبرامج الاجتماعية الخاصة بالتنمية تظل في أيدي الحكومات. فالحكومات وحدها هي القادرة على اتخاذ تدابير مؤسسية لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها البرامج العالمية. ولا يمكن أن تنجح خطط العمل العالمية إلا إذا أوفت الدول بالتزاماتها بالعمل بشكل متناسق على المستوى المحلي لكي تحقق التطلعات العالمية.

إن الوثيقة المكونة من ثلاثة أجزاء التي أصدرتها الدورة الاستثنائية في جنيف وتتضمن نتائجها ليست نتاج الأسبوع الواحد الذي استغرقه الاجتماع في جنيف، بل كان نتيجة مناقشات ومداولات مطولة بين الدول الأعضاء. وهي تتويج لجهود ملموسة، ومواقف تم التفاوض بشأنها، وحلول وسط وابتكارات لتلبية اهتمامات الجميع. وواجبنا الآن أن نضمن رسميا القيام بإجراءات المتابعة لتنفيذ التعهدات التي قطعناها في الوثيقة. وما زالت ماليزيا، من جانبها، ملتزمة بدعم هذه التعهدات وستواصل العمل من أجل تعزيز طاقاتها وقدراتها لتحقيق تلك الأهداف.

ولعل المهمة الماثلة أمامنا، بالرغم من صعوبتها، أصبحت أقل مشقة الآن، نظرا لأن ١٥٠ من زعماء الدول في عالمنا، صغيرها وكبيرها، قد كرسوا أنفسهم من جديد – في مؤتمر قمة الألفية التاريخي الذي عقد مؤخرا في أيلول/سبتمبر الماضي – لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع

الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ولكن كما يقال، إن البيّنة لا تثبت إلا بالتنفيذ.

السيدة اليوت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية يشرفني أن أتكلم بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية في هذا الصدد“.

إن المساهمة الهامة التي قدمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للمناقشة الدولية بشأن الحتميات الاجتماعية للتنمية في عالم يتسم بالعولمة، أمر لا شك فيه. فقد تناول برنامج عمل هذا المؤتمر عددا من المسائل ذات الاهتمام المشترك للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، مثل آفة الفقر التي كانت تؤثر على الملايين من البشر على الرغم من ظهور اقتصاد عالمي دينامي؛ وآفة البطالة والعمالة الناقصة التي كانت تحد من فرص المشاركة الكاملة لجميع أفراد الشعب في مجتمعاتهم، وزيادة الإبعاد الاجتماعي للذين ليست لديهم القوة أو الصوت الذي يسمح لهم باسترعاء الانتباه إلى حالتهم الخاصة.

وعلى المستوى الدولي كان واضحا أن هناك بلدانا ومناطق مهمشة في الاقتصاد العالمي. وكان لبرامج التكيف الهيكلي، والتكاليف الباهظة لخدمة الدين أثر مدمر على النسيج الاجتماعي لمعظم البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع هذه التطورات تزامنت مع انخفاض قدرة الدول في معظم البلدان النامية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها ولحماية أكثر الفئات تضررا منهم.

ولذلك فكرت الدول الأعضاء في السنوات الخمس الماضية بتصميم وإرادة سياسية عالية في تحقيق الأهداف التي وضعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي. وقد أولت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية اهتماما خاصا لنهج اجتماعي اقتصادي متكامل لصنع القرار الوطني، اعترافا بحقيقة أن النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية الفعالة يعزز كل منهما الآخر خاصة في مجال تحقيق القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي.

والاجتماعات الدورية للمجلس الوزاري للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية توفر الفرصة لتقييم فاعلية سياساتنا وبرامجنا. وتراعي هذه التقييمات العدد المتزايد للعناصر الفاعلة المشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية؛ ومدى التوصيل المنصف لهذه الخدمات وإمكانية الوصول إليها؛ وفاعلية برامج الحماية الاجتماعية؛ واحتياجات الجماعات المحرومة والضعيفة في المجتمع.

وعلى الرغم من أن معظم بلدان الجماعة الكاريبية حاولت علنا في الماضي أن تمول برامج الحماية الاجتماعية من خلال تغطية عالمية، فإن المساعدة المتزايدة أصبحت مستهدفة وتقوم على أساس الدخل. ومع ذلك أصبحت البلاد في نفس الوقت تدرك التحدي الذي تفرضه عادة الخدمات الرفيعة المترلة التي يوفرها أصحاب المؤسسات الخاصة التي قد تكون أجورهم المرتفعة عقبة تحول دون حصول أكثر قطاعات المجتمع فقرا على خدماتهم.

وعملية الاستعراض التي جرت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ألقت الضوء على عدد من هذه التحديات وسلمت بأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن لم يكن متكافئا في أحسن الحالات. ووجدت أن فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تتركز في عدد قليل من البلدان، وأن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد تزايد.

إن الفقر يستمر بسبب الافتقار إلى الموارد، والمستويات غير الكافية للتنمية الاقتصادية، وتدهور شروط التجارة، وفي معظم الحالات ضعف الهياكل والنظم الإدارية

غير الفعالة، واستمرار التفاوت في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم، والفقر فيما بين النساء. والواقع أن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ يسلم بهذه الاتجاهات في التأكيد على أن معدل الدخل لخُمس سكان العالم الذين يعيشون في أكثر البلدان غنى بالنسبة إلى معدل الدخل لخُمس سكان العالم الذين يعيشون في أشد البلدان فقرا ارتفع من ٣٠ إلى ١ في عام ١٩٦٠، إلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠ وإلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٧. وبنهاية التسعينات فإن خُمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعا يتمتعون بنسبة ٨٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي بالمقارنة مع نسبة ١ في المائة لخُمس أشد الناس فقرا؛ ونسبة ٨٢ في المائة من سوق الصادرات العالمي بالمقارنة مع نسبة ١ في المائة لخُمس أشد الناس فقرا؛ ونسبة ٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع نسبة ١ في المائة في خُمس أشد الناس فقرا.

ويجب التغلب على هذه التفاوتات العالمية وعلى تركيز الثروة والدخل في عدد قليل من البلدان إذا ما أراد المجتمع الدولي أن ينفذ على نحو واقعي المهام التي وضعت في كوبنهاغن والمتمثلة في التصدي للأسباب الجوهرية والهيكلية للفقر والبطالة والإبعاد الاجتماعي، بغية التقليل من عدم اليقين وانعدام الاطمئنان في حياة جميع الشعوب.

وفي هذا الصدد ترحب الجماعة الكاريبية بالتزامات عدد من البلدان المانحة في حزيران/يونيه الماضي بالإسهام في صندوق المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبشطب القروض لعدد من البلدان النامية وإلغاء الفوائد المستحقة على بلدان نامية أخرى وزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية على الرغم من وصولها إلى الهدف المتمثل في تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، للإسهام في مشاريع في البلدان النامية في مجالي التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتقديم الدعم للنظم المؤسسية التنظيمية في البلدان النامية، وتوفير المساعدة المالية لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى لتنفيذ البرامج التي تستهدف القضاء على الفقر وغيره من أهداف كوبنهاغن الأخرى.

وتأمل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تؤيد جميع البلدان المانحة الالتزام القوي الذي أبداه عدد من البلدان المانحة. وتكرر المنطقة أهمية تحقيق الهدف المتمثل في تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كذلك يجب أن يترجم الدور القيادي المفترض أن تقوم به بعض البلدان المتقدمة النمو في صنع السياسة على الصعيد الدولي، إلى عمل ملموس يفيد أشد البلدان فقرا.

ويدرك المجتمع الدولي تماما أنه على الرغم من الدخل المرتفع جدا لكل فرد والاقتصاد الدينامي، هناك حالات تشارك فيها الحكومات المانحة بنسبة تقل عن ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، يوجه أقل من خمسها إلى أقل البلدان نموا. والواقع أنه ثمة دراسة أعدت في عام ٢٠٠٠ بشأن الفقر على مستوى العالم، تبين أن بلدا من هذه البلدان يصل فيه متوسط دخل الفرد إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ دولار، وحصل فيه المستثمرون على أكثر من ٧ تريليونات دولار كمكاسب في رأس المال في عام ١٩٩٦، تصل المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في العام الواحد إلى حوالي ٤,٩٥ دولار. وبالنسبة إلى ٦٠٠ مليون متلق للمساعدة في أقل البلدان نموا عام ١٩٩٨ كانت هذه المعونة حوالي ٢,٢٠ دولار للشخص من ذلك البلد المانح.

ومن ناحية أخرى، يقل هذا المبلغ كثيرا بالنسبة إلى ٣,٤ بليون شخص من جميع البلدان المنخفضة الدخل، كما حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ومما لا شك فيه أنه في ظل بيئة دولية مؤاتية وعمل متسق على المستوى الدولي لتعزيز التنمية الاجتماعية، فإن أهداف مؤتمر القمة العالمي يمكن تحقيقها. وتأمل الجماعة الكاريبية في أن توفر التدابير والمبادرات الإضافية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في حزيران/يونيه الماضي قوة الدفع المطلوبة لإحراز نجاح أكبر.

ولقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عددا من الاقتراحات الهامة لزيادة وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق بغية تحقيق التنمية الاجتماعية، لأنه في نهاية المطاف لا يمكن أن يكون هناك توزيع منصف لفوائد النمو الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها إذا ما أهملنا النمو في البلدان النامية أو إذا لم يكن هناك نمو فيها على الإطلاق.

وثمة موضوع آخر له أهمية خاصة للجماعة الكاريبية وهو التوصية بمشاركة البلدان النامية على نحو أكثر فعالية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. ونرى أن هذه التوصية ترتبط بالمبدأ الرابع لإعلان كوبنهاغن الذي يؤكد على أهمية الديمقراطية والشفافية والمساءلة لدى كل من الحكومات والإدارات لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي يكون الفرد محورها. والحكم والديمقراطية يجب ألا يقتصرا على المستوى الوطني، ولكن يجب أن يساهما أيضا في العمليات الدولية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد التزام الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإذا ما استمرت المبادرات الوطنية، فإن المنطقة ستواصل إسهامها النشط في جهود المجتمع الدولي حتى تضمن أن البيئة الدولية ملائمة للتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التنفيذ الكامل والمبكر لإعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي سيعطي قوة دفع كبيرة للجهود الرامية إلى تحسين البيئة الدولية.

وبالمثل، فإن نتائج المؤتمرات الدولية التي تعقد في عام ٢٠٠١ بشأن تمويل التنمية، وأقل البلدان نموا، ومرض الإيدز، والأطفال، والعنصرية وما يتصل بها من تعصب، يجب النظر إليها باعتبارها نتائج تعزز المبادئ التي وضعت في كوبنهاغن.

السيد موواليفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لبوتسوانا أن تخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بالنيابة عن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وتترانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

وقد اجتمعنا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في جنيف لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. ونجحت هذه الدورة الاستثنائية بكل المقاييس في تركيز الاهتمام على التحديات الرهيبة التي تواجه البشرية. وأتاحت للمجتمع الدولي فرصة للأخذ بنهج تطلعية وحازمة في تناول التنمية الاجتماعية والرخاء الإنساني.

وتود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تعرب عن تقديرها للإسهامات الإيجابية التي قدمتها مختلف وكالات الأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة إلى العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية.

وتتفق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/344 في أن من العناصر الهامة التي أدت إلى نجاح الدورة الاستثنائية المشاركة من جانب الأمم المتحدة على صعيد المنظمة برمتها، ومن المنظمات غير الحكومية، وطائفة عريضة من منظمات المجتمع المدني. ورغم التسليم بأن المسؤولية عن النهوض بالتنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، نود أن نؤكد أن تعزيز إقامة الشراكات الذكية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية تدبير حاسم وضروري. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يحترم التزاماته بجملة أمور منها، أولا، تعزيز التنمية المستدامة؛ وثانيا، تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وثالثا، العمل على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة؛ ورابعا، تحقيق التنمية الاجتماعية.

وكان من الملائم أن تشكل العولمة جزءا لا يتجزأ من استعراض كوبنهاغن، حيث أن العولمة اتجاه اقتصادي رئيسي يقوم الآن بتحويل الاقتصادات الوطنية والإقليمية والدولية وإعادة تشكيلها ونحن ندخل في القرن الحادي والعشرين. وحقيقي أن أغلبية كبيرة من البلدان الأفريقية لم تتمتع بالقدرة على المشاركة في الاقتصاد العالمي ولم تتجاوز نسبة النمو فيها نتيجة لذلك ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وتوافق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على ضرورة التوصل ضمن نطاق الأمم المتحدة إلى اتفاق محدد على نموذج شامل للعولمة لا يؤدي إلى تعزيز التدفقات التجارية والمالية فحسب، بل يؤدي إلى تحسين في مستويات معيشة المواطنين ونوعيتها.

وينبغي للعولمة على الصعيد الوطني على وجه التحديد أن تمكن البلدان من إبعاد شبح الفقر ومن التصدي للبطالة، ونقل التكنولوجيا، والشواغل الصحية وما إلى ذلك. ومن دواعي الأسف أنه لا يمكن تحقيق هذا المثل الأعلى ما لم تتضافر جهود الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف من حيث تعزيز القدرات الوطنية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. ونحن على ثقة في هذا الصدد من أن الاجتماع الدولي الذي سينعقد في عام ٢٠٠١ بشأن التمويل لأغراض التنمية سوف يوجه التركيز الضروري إلى المسائل المتصلة بالعولمة.

وقد اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جانبها خطوات ملموسة لبث النمو في اقتصاداتها بغية تعزيز التجارة الإقليمية والعالمية. ويجري اتخاذ خطوات تدريجية لتحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في إنشاء مجال اقتصادي واحد، وآخرها اعتماد بروتوكول تجاري في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. ومن المتوقع تحقيق معدل نمو إقليمي بمعدل ٣,٥ في المائة خلال عام ٢٠٠٠. وهذه علامة إيجابية. ومما يؤسف له أنها لا تكفي لإحداث ثغرة كبيرة في جدار الفقر داخل منطقة الجماعة الإنمائية.

وكان القضاء على الفقر محورا لمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية. وكلنا نلم تماما بالإحصائيات المحزنة التي تفيد أن ١,٢ بليون نسمة يعانون اليوم من الفقر المدقع، ويعيش ٣٠٠ مليون منهم في أفريقيا. والجماعة الإنمائية ملتزمة باستئصال شأفة الفقر وتؤكد بشدة أيضا أن القضاء على الفقر لا يمكن التصدي له بمعزل عن السياق الاجتماعي الاقتصادي الأوسع نطاقا. وتشهد بهذه الحقيقة الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بشأن اتخاذ المزيد من التدابير، كما يتجلى في الجزء الثاني من الوثيقة A/55/344.

وكشف التقرير الإقليمي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن أن نسبة قدرها ٤٠ في المائة من سكان المنطقة يعانون الفقر، وعن تأثر النساء والأطفال بدرجة بالغة. وبالإضافة إلى ذلك، أعاقت الكوارث الطبيعية والصراع المسلح الذي طال أمده الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاجتماعية في بلدان

الجماعة الإنمائية. ولعل هذه الجمعية العامة تتذكر أن المنطقة تعرضت لفيضانات شديدة في وقت سابق من هذا العام، أخذت نصيبها من إزهاق الأرواح، ودمرت الهياكل الأساسية وعوقت النشاط الاقتصادي، ولا سيما في موزامبيق. وشكلت هذه الكارثة انتكاسة هائلة للتنمية. وتود الجماعة الإنمائية أن تشكر من هبوا لمد يد المساعدة للمنطقة في وقت شدها. والجمعية على علم أيضا بالصراعات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، التي تشكل عائقا يحول دون التنمية المستدامة في المنطقة. وإيجاد حل سلمي لهذه الصراعات هو الشغل الشاغل لقادتنا، لأننا ندرك أن فرصة إحراز التقدم الاجتماعي الاقتصادي ضئيلة بدون إقرار السلام. ولا شك أن هذه الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان قد تآمرت على إعاقة الجهود التي يبذلها مواطنونا في مواصلة أنشطة إنتاجية من شأنها أن تمكنهم من انتشال أنفسهم وأسرهم من براثن الفقر.

ولاحظ مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في ناميبيا في شهر آب/أغسطس الماضي أن المنطقة ستتكبد عجزا يتجاوز ٦٠٠ ٠٠٠ طن في إنتاج العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ من الحبوب. وسيكون لهذا العجز بطبيعة الحال تأثير على الأمن الغذائي الإقليمي، ولا سيما بالنسبة للمرأة الريفية، والمسنين، وفئات المجتمع الضعيفة الأخرى.

ومرض الإيدز مأساة بشرية رئيسية وتحد إنمائي له آثار اجتماعية اقتصادية خطيرة على كل قطاعات مجتمعاتنا وطوائفنا. والجنوب الأفريقي هو أسوأ المناطق تأثرا بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي بعض البلدان أصيب به أكثر من ١٠ في المائة من السكان البالغين، مع انتشاره بنسب أعلى بين الشباب. ولذا فسوف يدمر الفيروس/الإيدز أساس مستقبل المنطقة ذاته إن لم يجد من يكبحه. ومن دواعي سرورنا أن منظومة الأمم المتحدة حددت الفيروس/الإيدز أيضا كأحد مجالات التركيز على سبيل الأولوية. وقطع استعراض كوبنهاغن شوطا أبعد فشارك منظمة الصحة العالمية وشركات الأدوية وغيرها في الدعوة إلى العمل على توفير العقاقير الأساسية وبأسعار محتملة لمعالجة الحالات المتصلة بالفيروس/الإيدز. ويجري الحوار نفسه ضمن الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لمكافحة الفيروس/الإيدز بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ولا بد أن يشترك المجتمع الدولي اشتراكا كاملا في مكافحة هذه الجائحة، لأن الأمراض، شأنها شأن غيرها من أشد المصائب الطبيعية، لا تعرف حدودا على الإطلاق. ولهذا السبب تقدر الجماعة وضع مؤتمر قمة الألفية قضية الفيروس/الإيدز في صدر اهتماماته. ونرحب أيضا بقرار عقد دورة استثنائية عن الفيروس/الإيدز، وبالنتائج الإيجابية للمشاورات غير الرسمية بشأن هذه القضية.

وفي السياق الأفريقي لا يمكن النظر إلى السعي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية بمعزل عن السياق الإنمائي الواسع. فخدمة الديون الخارجية تظل تجنح بالموارد القيمة بعيدا عن التنمية الاجتماعية وبذا تؤبد الفقر. ويؤسفنا أن صورة الديون المترتبة على بلدان الجماعة تكشف عن أن الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف تشكل بصورة مستمرة عبئا ثقيلا على اقتصاداتنا. ومع هذا فنحن نقدر الخطوات التي يتخذها بعض المانحين الثنائيين لإلغاء الديون ونرجو أن يحذو الآخرون حذوهم.

فلا معنى لأي تنمية بلا تعليم. وينبغي ألا يظل توفير التعليم الأساسي العام لجميع الأطفال دونما تمييز مجرد مثل أعلى في القرن الحادي والعشرين، بل أن يصبح حقا من حقوق الإنسان وفق ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بكفالة توفير التعليم للجميع في أقصر فترة زمنية ممكنة. ويولى اهتمام

خاص حاليا لرأب الفجوة في تسجيل وبقاء الفتيات في المدارس.

ورؤيتنا تتجه نحو قطع شوط آخر وحيازة التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها نحو التنمية. وفي هذا الصدد فإن الجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ وهو ''تكنولوجيا المعلومات والتنمية'' جاء مناسبا وفي حينه تماما. ومن ثم ندعو شركاءنا الإنمائيين إلى أن يجعلوا التكنولوجيا أيسر منالا وأن يسدوا الفجوة الرقمية.

وبحسب ما يتبين من تقرير الأمين العام، فقد تحققت مكاسب في المجالات الموضوعية الرئيسية. وأصدرت الدورة الاستثنائية إعلانات مشددة عن تمكين المرأة ومشكلة اللاجئين، والشباب والمسنين والمعوقين. وجددت الجماعة التزامها باستهداف هذه الفئات السكانية بغية كفالة إدراج احتياجاتها في سياسات التنمية الاجتماعية. كذلك اتخذت الدورة الاستثنائية موقفا شجاعا من حقوق العمال والقضاء على عمالة الطفل. ولهذه الأسباب تعرب الجماعة عن ارتياحها للتقيد بمضمون ومبادئ خطة عمل عمل كوبنهاغن.

وقد مهدت الدورة الاستثنائية الطريق قدما. فوضعت الأهداف والغايات. بيد أن ثغرة التمويل تظل عقبة كأداء في سبيل إحراز تقدم. ويقترن هذا الوضع بهبوط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد كشف تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن المشكلة المزمنة المتمثلة في نقص الدعم الدولي للتنمية الاجتماعية من الجهات المانحة الرئيسية. وتعيد الجماعة تأكيد ندائها إلى الجهات المانحة الرئيسية بأن تفي بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد وفر مؤتمر قمة الألفية الزخم اللازم للتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة. وترغب الجماعة في التشديد على أن قيمة هذه المؤتمرات تكمن في مدى تأثيرها على حياة الرجال والنساء والأطفال على الصعيد العالمي.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): انقضت خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي كان محطة هامة عبرنا فيها جميعا عن طموحنا في غد أفضل لإنسان ينعم بالرفاه والحرية بعيدا عن الفقر والمرض والفاقة والجهل والكثير من الآفات الخطيرة الأخرى التي ابتليت بها مختلف المجتمعات والأمم. وجاءت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة بغرض التأكيد على هذا الطموح.

فقد أكد الإعلان السياسي الذي اعتمدته هذه الدورة على تعهد المجتمع الدولي بأن يركز تركيزا خاصا على النضال ضد الظروف التي تنطوي على تهديدات خطيرة للصحة والسلام والأمن ورفاه جميع الشعوب في أرجاء العالم وأن تعطي الأولوية لهذا النضال. ولقد أقرت قمة كوبنهاغن التزامات توجب جزء منها على عاتق الحكومات الوطنية وجزء آخر على عاتق المجتمع الدولي.

والآن وبعد خمس سنوات من انقضاء القمة نجد أن التعاون الدولي في أدنى درجاته. ففي الوقت الذي عملت فيه الدول النامية على تحمل مسؤولياتها في إطار ما أتيح لها من موارد محدودة، لم تنفذ الدول المتقدمة النمو التزاماتها التي تعهدت بها في تلك القمة، ناهيك عن التحديات الجديدة التي طرحتها العولمة وتداعياتها على اقتصاديات البلدان النامية خاصة وأن الأنماط الراهنة لعملية العولمة تسهم في إشاعة شعور بانعدام الأمن مع اتجاهها إلى تهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي وخاصة البلدان النامية.

فمعدلات التبادل التجاري الدولية ساءت وتدنت الموارد المالية التساهلية المقدمة للدول النامية كما أن عبء المديونية الكبير يضعف قدرة كثير من الحكومات على خدمة مديونياتها الخارجية المتزايدة ويتسبب في تآكل الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. فالتنمية الاجتماعية لا يلزمها نشاط اقتصادي فحسب، بل يلزمها أيضا الحد من عدم المساواة في توزيع الثروة بين الدول وتوزيع منصف لفوائد النمو الاقتصادي بما في ذلك إقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يستند إلى القانون ويتسم بالانفتاح والإنصاف والاستقرار والشفافية وعدم التمييز، نظام يزيد الفرص المتاحة ويضمن العدالة الاجتماعية ويعترف بالترابط بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

لقد شرعت سوريا في عملية تنمية شاملة هدفها تعزيز إحساس الإنسان بكيانه وتمتعه بالحرية وتنمية شخصيته التي تتعامل مع غاياته وأهدافه. واستنادا إلى ذلك فقد ركزت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سوريا على تنمية الموارد، ورفع مستوي الإنسان المادي والاجتماعي والثقافي والصحي باعتباره أداة التنمية وغايتها ووسيلتها.

ففي مجال مكافحة الفقر والقضاء عليه، اعتمدت الحكومة عددا من السياسات والبرامج الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، التي ركزت على زج جميع الموارد والطاقات لاستغلالها اقتصاديا، واستكمال تطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وتحديث النقل ونظام الاتصالات، وتقديم الدعم لصغار المنتجين، ودعم المواد الغذائية الأساسية لحماية فئات الشعب الأقل دخلا. كما ركزت الحكومة على توفير الخدمات الصحية والتعليم المجاني بمختلف مراحله لجميع المواطنين، كما عملت على تقديم مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات المستضعفة في المجتمع من معوقين وأيتام ومسنين وغيرهم، وبالتعاون مع الهيئات غير الحكومية.

كما تم وضع مشروع خطة وطنية للارتقاء بمستوى التغذية وتنظيم العديد من ورشات العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الحد من الفقر. كما تم إقرار مسودة مشروع لإعداد دراسة ميدانية شاملة حول تحديد خط الفقر في سوريا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما فيما يتعلق بالعمل والقوة العاملة، فقد نص الدستور السوري على إتاحة فرص العمل لجميع المواطنين. وعملت الحكومة على تنظيم علاقات العمل والعمال من خلال إصدار العديد من القوانين التي تحمي العمال. كما وضعت أحكاما تتعلق بتشغيل النساء والأحداث. ونصت القوانين النافذة على أن تعامل المرأة بشكل متساو مع الرجل دون تمييز. وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، ومنهم المعوقون.

وقد عملت الحكومة في سياستها الاجتماعية على دعم نمو الاستخدام وتسهيل وصول الناس إلى فرص العمل المنتجة من خلال الاستثمار في نظم التعليم والتدريب، حيث ركزت السياسة التربوية على دمقراطية التعليم لأبناء المواطنين من الذكور والإناث. والتعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية. كما تم التركيز على تطوير التعليم المهني والربط بين التربية والتنمية ومحو الأمية والتوسع في ميزانية الدولة المخصصة للتربية والتعليم.

ويشكل الاحتلال الأجنبي عائقا كبيرا في مسار عملية التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد على أن احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري قد أدى إلى نزوح نحو نصف مليون مواطن سوري من أراضيهم. وعانوا خلال النزوح ويلات الفقر والحرمان وأصبح العديد من النساء معيلات لأسرهن بعد استشهاد واعتقال العديد من الرجال. وعلى الرغم من

الجهود المبذولة من الدولة لتأمين مستلزمات الحد الأدنى من المعيشة، فما زالت هناك حاجة إلى المزيد من الموارد والتوسع في الخدمات. وتضطر الدولة سنويا إلى تحمل أعباء كبيرة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على ثروات الجولان وموارده ويمعن في نهبها وسرقتها وبناء المستوطنات فيها وتوسيعها بغية تغيير طابعها السكاني، الأمر الذي ينعكس سلبا على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادي.

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يبذل جهوده في ممارسة الضغط على إسرائيل للانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية لإنهاء احتلالها البغيض للجولان العربي السوري وبقية الأراضي العربية المحتلة بما يضمن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة للنهوض بالتنمية الاجتماعية وعودة اللاجئين إلى ديارهم وإيجاد البيئة التمكينية اللازمة لتنمية اجتماعية مستدامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

جميعنا يتطلع نحو عالم تقوم العلاقات فيه على أساس من التفاهم والمساواة، عالم تتوفر فيه الشروط الصحيحة لرفاه الإنسان وسعادته، بعيدا عن الفقر والظلم، عالم تنتفي فيه مظاهر الهيمنة والاستعمار والاحتلال الأجنبي. ولتحقيق ذلك لا بد من تعزيز التعاون الدولي والوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في كوبنهاغن وتم إعادة التأكيد عليها في جنيف من هذا العام.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): إن تقييم ومتابعة نتائج وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وما انبثق عن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، يمثل في نظرنا فرصة سانحة لتأكيد الإعلان وبرنامج العمل اللذين التزمت بهما المجموعة الدولية للوقوف على مدى التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، والقيود التي ما زالت تحول دون التنفيذ الكامل لكافة الالتزامات. وإن من أهم هذه الالتزامات تهيئة المناخ الوطني والدولي المناسب لتحقيق تنمية شاملة مستديمة والقضاء على الفقر وخلق مواطن الشغل. هذا إلى جانب توفير المرافق الأساسية والاعتناء بالتعليم والصحة ودعم مكانة المرأة وحماية الطفل. وقد ترسخت لدينا القناعة بأن ظاهرة العولمة التي ميزت نهاية هذا القرن، وإن أدت إلى تزايد لا مثيل له في حجم الثروات وفي تدفق رؤوس الأموال، فإنها تسببت في بروز بعض الجوانب السلبية من شأنها، إن لم يتم احتواؤها، أن تؤدي إلى حدوث المزيد من الخلل في العلاقات الدولية وفي أنماط التنمية وفي تهميش العديد من المجتمعات.

وفي رأينا كذلك أن المجموعة الدولية مدعوة إلى الانكباب بحزم وثبات على معالجة هذه الظواهر السلبية للعولمة وعلى إضفاء طابع التوازن وكذلك الوجه الإنساني الذي تفتقر إليه خاصة وأن قمة الألفية لرؤساء الدول والحكومات أكدت في إعلانها على ضرورة تكريس حق التنمية في الواقع وعلى حماية الإنسان من الفقر والخصاصة.

ولقد كانت لتونس تجربة في مجال التنمية الاجتماعية تنصهر ضمن التوجهات الإنسانية العالمية وتعمل على تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية في إطار مخططات تنموية متكاملة ترتكز على عدة ثوابت تتلاقى مع الاهتمامات العالمية ومن أهمها: أولا، تلازم البُعدين الاقتصادي والاجتماعي بما من شأنه أن يكرس حقوق الإنسان بمعانيها الشاملة والمتكاملة وتفعيل دور المجتمع المدني. وثانيا، تحقيق الحماية لكافة أفراد المجتمع وتوفير أسباب العيش الكريم في إطار تكافؤ الفرص وعدم الإقصاء أو التهميش. وثالثا، الوقاية من الآفات الاجتماعية والحد من استفحالها عند حدوثها، ثم تكثيف وتطوير الرعاية والإحاطة الاجتماعية بالفئات الضعيفة، وتوفير حاجياتها الأساسية وكذلك تدعيم دور المرأة وحماية حق الطفل في البقاء ومن خلالهما الأسرة بأكملها، بما لها من

أهمية في استقرار المجتمع وتطويره. وأخيرا، تعزيز التضامن بين الفئات والأجيال عبر إرساء برنامج للمحافظة على البيئة لما توفره من ظروف ملائمة للتنمية المستديمة.

ولكن ما آلت إليه الأوضاع من تدن في عدد من أقل البلدان نموا يبعث حقا على القلق ويملي على المجموعة الدولية أن تعمل من أجل تدارك الوضع. ولقد جعلت قمة الألفية مقاومة الفقر من أهم أولوياتها والتزمت بتخفيض نسبته إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ بالنسبة إلى سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. كما أن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بمتابعة تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية خصصت لموضوع إزالة الفقر العديد من فقرات بيانها.

وإيمانا من تونس بضرورة ترسيخ قيم التضامن والتكافؤ بين الدول والشعوب والبشر، تقدم سيادة رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، بمقترح إلى قادة الدول والمؤسسات الأممية يدعو فيه إلى استحداث صندوق عالمي للتضامن يتولى تلقي التبرعات والمساهمات الطوعية لتوظيفها في مقاومة الفقر والتهميش والنهوض بالمناطق الأكثر بؤسا في مختلف بقاع العالم، وخاصة منها القارة الأفريقية.

وتسعى تونس حاليا إلى جمع الكلمة حول هذا المشروع الإنساني وبلورة صيغ بعثه إلى الوجود، حتى تكون المجموعة الدولية أكثر تجاوبا مع توصيات كوبنهاغن وجنيف.

وبمبادرة من تونس، واعتمادا على الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام بشأن متابعة توصيات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، قامت مجموعة الـ ٧٧ والصين بتقديم مشروع قرار في اللجنة الثانية في إطار البند ٩٩، المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر“. وإن تونس إذ تقدر تقديرا عاليا دعمكم لمشروع القرار هذا، فإنها تأمل أن يعتمد بتوافق الآراء من أجل تكريس آلية مقاومة الفقر وتمكينها من مجابهة التحديات التي علينا جميعا إزالتها متضامنين في التزامنا، حتى نستهل الألفية الجديدة وقد جهزنا من الآليات ما يمكننا من إزالة تحدي الفقر والخصاصة، الذي يعد في نظرنا من أهم أسباب عدم الاستقرار والاضطرابات التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى كونه يضع مجتمعات بأكملها خارج الدورة التنموية العالمية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عقدت في حزيران/يونيه من هذه السنة أكملنا أول استعراض لفترة الخمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية. وكان الاستعراض تذكيرا قويا بأن عملية المتابعة قد بدأت لتوها وأن التحديات التي تواجهنا هائلة. وحقيقة أن ١,٢ بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع بما يقل عن دولار للفرد في اليوم هي في حد ذاتها تذكير قوي بأنه لم يبق لدينا وقت نضيعه. وقد حان الوقت لأن نعمل.

ومن الأمور الأخرى التي تُذكر على نحو قوي بالحاجة إلى العمل، والعمل الآن، الأبعاد الكارثية التي يبلغها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينتشر الفيروس بأقصى سرعة في مناطق العالم التي تملك أقل الإمكانيات للتعامل معه. والمكاسب العديدة التي أُنجزت خلال العقود الماضية، مثل الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع للفرد، أخذت الآن تتآكل بسبب هذا الوباء. ولا يمكننا تنفيذ التزامات كوبنهاغن بدون التصدي لهذا التحدي. وستتيح الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالإيدز فرصة هامة للمجتمع الدولي لتقييم الأمر والاتفاق على إجراءات جديدة معززة في هذا الميدان. وقد قررت النرويج بالفعل مضاعفة برامج المساعدة الثنائية والمشاركة بشكل أوسع في مواجهة التحديات التي يشكلها مرض الإيدز للتنمية.

وإذا كان لا بد من اختيار هدف واحد من الأهداف التي اتفقنا عليها في الدورة الاستثنائية في جنيف، فينبغي أن يكون ذلك الهدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥. ومعظم أو جميع المبادرات الأخرى التي حددناها ستكون جزءا من جهودنا لتحقيق هذا الهدف الفائق الأهمية، وستسهم في ذلك. وسيقتضي تحقيق أهداف مؤتمر القمة وتنفيذ المبادرات المحددة في الدورة الاستثنائية التزاما قويا من جميع الجهات العاملة ذات الصلة، وتعبئة الموارد والمؤسسات الفعالة وذات الكفاءة التي تعمل في شراكة.

واسمحوا لي أولا أن أتناول موضوع الموارد. فتمويل التنمية الاجتماعية أمر أساسي. والتعاون الإنمائي عنصر هام في هذه الصورة، ولا سيما لأفريقيا وأقل البلدان نموا. ولذا فإننا نحث المزيد من البلدان المانحة على أن تتابع التزاماتها المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة، وأن تتجاوزها إن أمكن. وقد ظل عدم الوفاء بالالتزامات في معظم الأحيان يشكل عقبة رئيسية أمام التقدم. وحكومة النرويج مصممة على تجاوز المستوى الحالي لمساعدتنا الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى ١ في المائة بالتمام. وزادت الحكومة في مقترحاتها لميزانية سنة ٢٠٠١ المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٧٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك تقترح زيادة كبيرة لحصتنا من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها من خلال الأمم المتحدة.

وإن كيفية إنفاق موارد المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة أيضا. وكان من الرسائل الرئيسية التي وجهها مؤتمر القمة أن إتاحة فرص الحصول بالكامل وبالتساوي على الخدمات الاجتماعية الأساسية ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، ولخفض مستوى الفقر بوجه خاص. ويجب أن ينعكس هذا في تعاوننا الإنمائي. وفي جنيف حُثت البلدان المانحة والمتلقية على التنفيذ الكامل لمبادرة ٢٠/٢٠. ويسرنا للغاية أن نرى هذه المبادرة تتمتع الآن بتأييد دولي واسع. وستواصل النرويج الدعوة إلى تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، على الصعيد الثنائي وكذلك مع شركائنا في التنمية ومن خلال التعاون الدولي الأوسع.

وتمثل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إحدى لَبِنات البناء الرئيسية في المعمار الإنمائي الجديد. غير أن التعاون الإنمائي ليس كُوَّة ضيقة. بل هو مظلة، ويجب أن يكون مظلة، تشمل أكثر من المعونة وحدها بكثير، ومن الضروري لتعزيز التنمية المستدامة وجود إطار دولي للتجارة والاستثمار أكثر تشجيعا وملاءمة للتنمية.

ويمثل تخفيف عبء الديون تحديا رئيسيا آخر. والتمويل الكامل والمنصف لآلية تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمثل اختبارا مُبينا لقدرة المجتمع الدولي على الوفاء بوعده.

وسيتيح لنا الحدث المقبل الرفيع المستوى المتعلق بالتمويل من أجل التنمية فرصة لتحليل جميع هذه المسائل ذات الصلة بطريقة منسقة. وتبشر صيغة المؤتمر الشاملة بشارة حسنة للتفكير الابتكاري. ويجب عدم تفويت هذه الفرصة.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الجارية في العديد من البلدان لوضع استراتيجيات وطنية لتخفيف حدة الفقر. وللأمم المتحدة دور بالغ الأهمية يتعين عليها الاضطلاع به في هذا الصدد، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف ذات الصلة، وفي شراكة معها. ويجب علينا تعزيز الأمم المتحدة لتمكينها من أن تؤدي دورها أداء كاملا وفعالا، ويجب علينا أن نحث المنظومة المتعددة الأطراف على العمل معا بصورة أوثق لوضع مناهج للسياسة أكثر ترابطا، وتنسيق أنشطة برامجها على نحو أفضل. وما نريد أن نراه هو شراكة

حقيقية تقوم على أساس تمييز قوة كل مؤسسة وإمكانيتها. ومكافحة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي أمور ليست من مسؤولية الحكومات والمجتمع الدولي فحسب، ولكنها أيضا من مسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونحن نحتاج إلى جمع كل هذه الجهات الفاعلة معا على نحو أفضل حتى تتمكن من العمل لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وقد صيغت مؤخرا أشكال جديدة وهامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتمثل نموذجان مبشران بالخير في الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا وفي التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وقد شُكل كلاهما كتحالف واسع من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويمكن أن يكونا بمثابة رائدين في بحثنا عن سبل أكثر فعالية لتعزيز التنمية. وترحب النرويج ترحيبا حارا بهاتين المبادرتين وقد تعهدت بتقديم دعم مالي كبير لكليهما. وتؤمن النرويج إيمانا قويا بأن الشراكات الابتكارية مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين ستعزز دور الأمم المتحدة وفعاليتها. ولا ينبغي النظر إليها باعتبار أنها تضعف سلطة الأمم المتحدة، بل على العكس، كأدوات إضافية لتعزيز شرعية ونفوذ المنظمة العالمية.

وتعطي النرويج أولوية قصوى لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن. وسنواصل العمل مع شركائنا لكي نضمن أننا سنفي معا بالتزاماتنا.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): إن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التنمية الاجتماعية. التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه من هذا العام لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اعتمدت وثيقة نهائية لتعزيز تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. مثل القضاء على الفقر، وتوفير العمالة والاندماج الاجتماعي. وكما ذكرت وفود كثيرة في الدورة الاستثنائية، يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر للتنمية الاجتماعية، فتشارك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مشاركة فعالة في أنشطة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة. ومع ذلك، لم يجر بعد تحقيق أهداف مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، بل وتزايد تقويض بعضها من جراء التحديات الجديدة، مثل الآثار السلبية للعولمة.

ونلاحظ أنه منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية زاد عدد الفقراء إلى ١,٤ مليار نسمة، وبلغ عدد العاطلين مليار نسمة، ولا تزال الآفات الاجتماعية المستوطنة موجودة. والمشاكل الاجتماعية، مثل الفقر، والبطالة، ونقص خدمات التعليم والخدمات الصحية، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالشيخوخة وقضايا المرأة تشكل قلقا عاما لكل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، بينما يكون للقضاء على الفقر وللمشاكل المتعلقة بالصحة أهمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية. وقد عهد إلى الدورة الحالية للجمعية العامة بمعالجة هذه المشاكل وإيجاد الحلول الواجبة لها كإحدى المهام الرئيسية لها.

وتشير الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين إلى أن كل بلد يتحمل مسؤولية وضع استراتيجية مناسبة للتنمية الاجتماعية تحقق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، وأشارت كذلك إلى أن التنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة الدولية المؤاتية عنصران الأساسيان لتحقيق هذه الأهداف. وأكدت الوثيقة النهائية كذلك الحاجة إلى تعزيز دور منظمات منظومة الأمم المتحدة في القضاء على الفقر وحاجة المؤسسات المالية الدولية إلى إصلاح السياسات.

ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن النقاط التالية تستحق الانتباه الخاص في الجهود المبذولة للتنفيذ الناجح لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

أولا، يحتاج كل بلد إلى وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية تتفق وواقعه الداخلي، واعتماد السياسات الاجتماعية الواجبة. والاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتحقيقه الأهداف التي وضعها لنا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمكن أن تكون ذات فعالية أكبر إذا اتسقت مع الحالة الراهنة في كل بلد. ولكي تتحقق التنمية الاجتماعية، يجب إيلاء اهتمام خاص للتعليم، والرعاية الصحية، إلى جانب القضاء على الفقر وتوفير العمالة، ويجب أن تتفق السياسات الاجتماعية مع مستوى التنمية الاقتصادية.

وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتثل دائما لهذا المبدأ باعتماد سياسات اجتماعية تكفل حصول الشعب على خدمات التعليم والرعاية الصحية بالمجان، رغم أن البلد يعاني من الصعوبات نتيجة للجزاءات الاقتصادية المستمرة المفروضة عليه من قوى أخرى تسعى إلى إخماد نظامه. ويناضل بلدي اليوم لكي يتغلب على عواقب الكوارث الطبيعية، ويحسن ظروف معيشة شعبه عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي مع الاعتماد في نفس الوقت على اقتصاده الوطني الذي يتميز بالاكتفاء الذاتي.

وثانيا، إن التنمية الاقتصادية المستدامة عامل هام آخر في تحقيق التنمية الاجتماعية. ويجب الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعزيزا للتنمية الاقتصادية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. والتحديات الجديدة التي تشكل العولمة ينبغي أن تستعرض وتحسم على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تفرض العولمة على البلدان النامية. فالنظام الاقتصادي الدولي العادل يتعين أن يقام لصالح البلدان النامية. وهناك حاجة إلى تنسيق واستعراض السياسات التجارية الدولية وقواعد وسياسات المؤسسات المالية الدولية لكي تقدم المزايا للبلدان النامية. وينبغي إيلاء الانتباه كذلك لتخفيف عبء الدين الأجنبي للبلدان النامية، فضلا عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان.

وثالثا، يجب تهيئة بيئة دولية سلمية ومستقرة. فالصراعات والنزاعات، بغض النظر عن حجمها، تشكل تهديدا لأرواح الكثيرين، وتؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة. ليس في البلدان المعنية فحسب، بل وفي البلدان المجاورة وبلدان المنطقة كذلك. وما لم توجد حلول للصراعات، ستجري إعاقة التنمية الاجتماعية على نحو كبير. وإيجاد حلول كافية للصراعات يتصف بأهمية كبرى في تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية الاجتماعية. وينبغي حسم جميع أنواع النزاعات من خلال الحوار والتشاور. وينبغي تحاشي التحرش بسيادة الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية، وكثيرا ما يأخذ ذلك التحرش شكل التهديدات العسكرية والجزاءات.

وإذ نبدأ ألفية جديدة، فإن وفد بلادي سيتعاون تعاونا كاملا مع الوفود الأخرى، ويبذل قصارى جهده أثناء الدورة الحالية لكي يهيئ حلولا تستهدف النهوض بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن التنمية الاجتماعية تعني تمكين الإنسان. وهي تتناول حياة كل فرد. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل فرد الحق في مستوى معيشة كاف لصحة ورفاه شخصه وأسرته، بما في ذلك الغذاء، والملبس، والمسكن، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية اللازمة. وقد بيّن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية رؤيا المجتمع الدولي

لتهيئة عالم عادل ومنصف للجميع. وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي حددا ثلاثة مجالات جوهرية وهي – القضاء على الفقر، وتوليد العمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي – بهدف ترجمة تلك الرؤيا إلى واقع حي.

وقد بيَّن استعراض الخمسة أعوام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، الذي أجري في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه الماضي أنه منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن ازداد تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وازدادت حدة الفقر، وزاد الإقصاء الاجتماعي والتمزق الاجتماعي. وتشير الاحصائيات الأخيرة إلى أن هناك ١,٦ بليون نسمة في العالم إزداد وضعهم سوءا عما كان عليه قبل ١٥ سنة. ومن بين سكان البلدان النامية البالغ عددهم ٤.٤ بليون نسمة، يفتقر ثلاثة أخماسهم إلى المرافق الصحية الأساسية، وثلثهم لا تتاح لهم فرصة الحصول على مياه الشرب النقية، وخمسهم لا يحصلون حتى على أبسط خدمات الرعاية الطبية. ويؤكد تقرير الأمين العام عن الألفية (A/54/2000) هذا الوضع المؤسف للمؤشرات الاجتماعية.

ويعتبر الفقر من أسوأ العناصر التي تنتهك الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. وقبل نحو ٣٠٠٠ عام، أشار أرسطو إلى أن الفقر هو المصدر الرئيسي للثورات وللجريمة. ومؤخرا جدا، قال ألفريد مارشال في كتابه المشهور ”مبادئ علم الاقتصاد“ إن دراسة أسباب الفقر هي دراسة لأسباب تدهور جزء كبير من الجنس البشري. واعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ بأن تفشي الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان، وأن تخفيف حدته فورا والقضاء عليه في نهاية المطاف أمر ينبغي أن يبقى من الأولويات القصوى للمجتمع الدولي.

لقد سلم المجتمع الدولي في كوبنهاغن بأن النمو الاقتصادي المستدام والمستند إلى قاعدة عريضة هو شرط لازم للقضاء على الفقر وللنهوض بالتنمية. وأكدت ذلك مجددا وثيقة نتائج كوبنهاغن + ٥ التي حددت الإطار للعمل المتضافر على الصعيدين الوطني والدولي من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية العادلة والمنصفة. ومن دواعي التشجيع أن وثيقة نتائج كوبنهاغن + ٥ وإعلان الأمم المتحدة للألفية يحددان هدف تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ومما يدعو للأسف أن البيئة الدولية السائدة تقيد قدرة معظم البلدان النامية على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستند إلى قاعدة عريضة في اقتصاد عالمي متزايد التكامل. وسيتطلب تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة الاجتماعية تعبئة موارد كافية للإنفاق الاجتماعي خلال العقد القادم. وتفرض العولمة تحديات جديدة على البلدان النامية. ومن شأن تهيئة بيئة دولية تمكينية أن يساعد إلى حد كبير البلدان النامية على تحقيق النمو المستدام المستند إلى قاعدة عريضة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بروح الشراكة والمستقبل المشترك من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وقد أدى عبء الديون الخارجية الذي لا يمكن تحمله إلى إعاقة قدرة البلدان النامية على تخصيص استثمارات للتنمية الاجتماعية. ولا بد من معالجة هذه المشكلة على وجه السرعة. وتعتبر المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الأمور المشجعة، إلا أنه يجدر إدراك حقيقة أن ديون هذه البلدان لا تشكل أكثر من ١٠ في المائة من ديون البلدان النامية. وبقية الديون مطلوبة من بلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. وقدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية مقيدة بشدة بسبب الأولوية المهيمنة لخدمة الديون الخارجية ولسداد أقساطها. وينبغي أن يسمح

للبلدان النامية المديونة باستخدام الموارد المخصصة لخدمة الديون لأغراض تنمية القطاع الاجتماعي، لا سيما التعليم والرعاية الصحية. ومن شأن إجراء تخفيف جوهري في الديون من خلال نُهج مبتكرة أن يعزز إنشاء شراكة اقتصادية جديدة بين الشمال والجنوب.

وينبغي عكس اتجاه التدهور المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تنفذ قواعد التجارة الدولية بطريقة تكفل تكافؤ الفرص بشكل حقيقي للبلدان النامية. وينبغي أن تتاح لمنتجات البلدان النامية فرصة الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي من أجل توليد الموارد اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي ألا يكون هناك أي تلاعب في أسعار السلع الأساسية التي مصدرها العالم النامي. ولقد ظهرت التكنولوجيا كعنصر حاسم أساسي لتوليد الثروات والرخاء المطرد. ولا بد من تحسين قدرة البلدان النامية على توليد هذه التكنولوجيا والحصول عليها.

ومن شأن صون السلم والأمن من خلال الحسم السلمي للمنازعات أن يسهم كثيرا في تحرير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز الأمين العام في تقريره عن الألفية (A/54/2000) المأساة التي ما زالت الصراعات والحروب الأهلية تسببها للأفراد والمجتمعات. ولا يمكن أن نكون فعالين في التوكيد على أن المناطق المتورطة في صراعات مسلحة هي من أفقر مناطق العالم، وهي ترد في ذيل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي منطقتنا كانت قضية جامو وكشمير التي لم تحسم أحد الأسباب الرئيسية للإنفاق غير المتناسب على الأسلحة، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بأسرها التي هي موطن خُمس البشرية. ويجب على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، أن يعزز جهوده لحسم جميع النزاعات المعلقة بالوسائل السلمية، الأمر الذي سيولّد موارد هائلة للاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

وتواصل باكستان، من جانبها، رغم ما تواجهه من قيود مالية هائلة وفي غياب بيئة دولية تمكينية، بذل جهودها لتحسين نوعية الحياة، خصوصا القطاعات الضعيفة في المجتمع. وقد تم تخصيص ٣٥ بليونا من الروبيات في الميزانية الوطنية لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ للبرنامج الحكومي لتخفيف حدة الفقر، مع تركيز خاص على المناطق الريفية. كما أنشأت الحكومة مصرفا لتقديم القروض الصغيرة في إطار جهودها الرامية إلى الحد من انتشار الفقر في البلاد. وتقوم الحكومة أيضا بالعمل لتخصيص ٥٠ في المائة من القروض التي يقدمها مصرف القروض الصغيرة للنساء اللاتي يعشن في فقر.

كما تعلق حكومة باكستان أهمية خاصة على تحقيق هدف حصول جميع المواطنين على التعليم. فارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من البنين والبنات على حد سواء من ٥٥ في المائة في عام ١٩٥٥ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. والحكومة في سبيلها الآن إلى تنفيذ برنامج لمحو الأمية في ثلاثة أعوام بشراكة مع منظمات من القطاعين الخاص والعام، وبتشديد خاص على المناطق الريفية. ويرمي ذلك البرنامج إلى كفالة التعليم الإلزامي لكل طفل، بما يخفض الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم من نسبة ١١ في المائة الحالية إلى نسبة ٥ في المائة، وزيادة معدل تعلُّم القراءة والكتابة بين الإناث إلى نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣.

وفي شهر آب/أغسطس من هذا العام، أعلنت الحكومة عن خطة للتنازل عن السلطة والمسؤولية من أجل إقامة حكومات محلية منتخبة. وتخصص هذه الخطة ٣٣ في المائة من المقاعد في جميع الهيئات المنتخبة - بدءا من مجلس

الاتحاد ونزولا إلى مستوى المقاطعات – للنساء المرشحات. وستبدأ العملية الانتخابية للهيئات الحكومية على صعيدي المحليات والمقاطعات في ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونعتقد أن هذا النهج الذي يصعد من القاعدة إلى القمة سيقطع شوطا طويلا صوب كفالة الحكم الجامع القائم على المشاركة العامة والمساءلة من مستوى القواعد الجماهيرية إلى مستوى القمة.

وأخيرا، نرى أن الرؤيا المتعلقة ببلوغ عالم أكثر عدلا وإنصافا، الذي اتفق على إقامته قادة العالم خلال اجتماعهم في كوبنهاغن، يمكن تحقيقها ولا بد من تحقيقها. وسيتطلب ذلك إقامة شراكة قوية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل أن تتقاسم جميعها بروح التضامن مزايا عالم مزدهر ينعم بالسلام.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): آمل ألا يكون وجود عدد قليل متناثر من الحاضرين هذا المساء في قاعة الجمعية العامة يمثل بأي حال تعبيرا عن التزامنا بالمتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

لقد اجتمع عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ ليعربوا بشكل جماعي عن إرادتهم السياسية لإيلاء أولوية أكثر للتنمية الاجتماعية. ومنذ انعقاد تلك القمة تزايد الاعتراف بأهمية جعل التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي بما يجعل الإنسان محورا للتنمية.

وبعد خمسة أعوام، استعرضنا حالة تنفيذ أهداف تلك القمة. وكان من الواضح أنه على الرغم من إحراز مكاسب عديدة، فإن تحقيق الأهداف المنشودة سيتطلب القيام بعمل أقوى وأكثر شمولا واتخاذ نُهج جديدة ومبتكرة. وكان من الواضح أيضا أن التحديات الجديدة التي تشكلها العولمة والتكافل يتعين تحليلها إلى عوامل في الخطوات التي سنتخذها في المستقبل.

وفي المؤتمر الاستعراضي المعقود في جنيف في عام ٢٠٠٠، اعتمدنا مخططا لتوفير التنمية الاجتماعية للجميع في القرن الحادي والعشرين. وبالإضافة إلى التزامات كوبنهاغن، ينص برنامج عمل هذه المتابعة على تدابير محددة تتخذ على جميع المستويات وتشمل مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة. وهذا البرنامج يبشر بتوطيد المكاسب المحرزة في مجال التنمية الاجتماعية ويعكس اتجاه الانتكاسات التي حدثت، خصوصا من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

وشدد إعلان مؤتمر قمة الألفية على الضرورة الملحّة للتنمية الاجتماعية، ومرة أخرى التزم عدد لم يسبق له مثيل من قادة العالم بالعديد من جوانب هذه التنمية الاجتماعية. ويعزز الإعلان جهودنا الجماعية الرامية إلى كفالة مستوى معيشي أفضل لكل البشر في كنف قدر أكبر من العدالة والكرامة.

وترى بنغلاديش أن هناك ثمانية مجالات تحتاج إلى النظر الدقيق فيها لكفالة التنمية الاجتماعية للجميع.

أولا، ينبغي تهيئة بيئة تمكينية. فالتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحدث في معزل عن غيرها. وقد رأينا تأثيرات عالمية تتجاوز قدرة فرادى البلدان على السيطرة عليها أدت إلى عكس اتجاه المنجزات التي تحققت. وتشهد الآن بزوغ نظم اقتصادية وتجارية عالمية تستمر فيها ظاهرتا التهميش والإقصاء. ونشهد أيضا تقلص المساعدة وزيادة الديون، وما زال يتعين على النظم المالية الدولية أن تدمج الأهداف الاجتماعية في سياساتها وأن تنفذها بشكل كامل. لقد وعدنا في جنيف في عام ٢٠٠٠، وقبلها في كوبنهاغن، بتهيئة بيئة تمكينية، لا تعجيزية، لصالح البلدان النامية، واتفقنا على مساعدتها من خلال تقاسم المعلومات، والمساعدة في

بناء القدرات، وتخفيف عبء الديون والآثار السلبية للاضطرابات المالية الدولية. ويتعين علينا أن نفي بهذه الوعود.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعمل بشكل فعال من أجل القضاء على الفقر. وقد أصبح القضاء على الفقر فيما يبدو الشعار المتردد في هذه الأيام. وهناك اتفاق عام بين الجميع على ضرورة مكافحة الفقر. ومع ذلك، فإن الفقر مستمر. وما لم تتركز تدابير استئصال شأفة الفقر تركيزا كليا على تحقيق الرفاه للفقراء وكفالة إشراكهم في هذه العملية فإن تحقيق نتائج مثمرة سيظل أمرا بعيد المنال.

وقد رأينا من واقع تجربتنا في بنغلاديش أن أفضل طريقة فعالة لمعالجة قضية الفقر هي تمكين الفقراء من أن يساعدوا أنفسهم. لقد قيل الكثير حول نجاح فكرة القروض الصغيرة. ولكننا نرى أنه ما زال هناك الكثير مما يمكن أن تؤديه هذه القروض الصغيرة عدا تشجيع الفقراء، لا سيما من النساء، على القيام بالأعمال الحرة. ففي إطار مبادرة شاملة لمكافحة الفقر لصالح الأسر التي لا مأوى لها، نقوم باستخدام القروض الصغيرة بشكل فعال لتوفير المأوى وسُبل العيش، وضممنا إلى ذلك توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والتغذية، وخدمات الرعاية الأسرية، وتطوير المجتمع.

ثالثا، ينبغي أن نجعل للمرأة شأنا أكبر في التنمية الاقتصادية. وتقول الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعقودة في جنيف إن النساء والرجال يعانون من الفقر بدرجات مختلفة وغير متكافئة، ويصبحون فقراء من خلال عمليات مختلفة، وإنه ما لم تؤخذ هذه الاختلافات في الحسبان، لا يمكن معالجة أسباب الفقر بالإجراءات العامة.

وهذا عنصر لم يكن هو القضية السائدة في كل الأحوال. ولا بد من أن تتم بشكل عاجل معالجة التباين الذي تعاني منه المرأة، من ناحية مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات، وبوصفها المستفيد من تلك الخدمات. ولو أُشرك المزيد من النساء في عملية اتخاذ القرارات، لا سيما على الصعيد المحلي، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق توازن أفضل في السياسة وفي تدفقات الموارد صوب التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ونحن نستفيد في بنغلاديش من عملية الانتخاب المباشر لما يزيد عن ١٤ ٠٠٠ امرأة من المجالس المحلية نتيجة لنص تشريعي صدر مؤخرا، أسهم في زيادة الحساسية الجنسانية في عملية اتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد، وتنفيذ البرامج المحلية والبرامج القائمة على أساس المجتمعات.

رابعا، يتعين علينا أن نحمي الفئات الضعيفة من السكان وذلك بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي. فالتحدي ذو شقين بالنسبة للبلدان النامية. إذ نجد من ناحية، أن المؤسسات التقليدية والاجتماعية، التي ما فتئت تقوم برعاية الفئات الضعيفة، تتعرض للهجوم بسبب القوى الاقتصادية التي تطلقها في أغلب الأحيان عمليات الاقتصاد بأبعاده العالمية الجديدة. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تكون الأطر الجديدة التي وضعت لذلك الغرض، هي أول ضحايا الأزمات الاقتصادية وعمليات التكيف الهيكلي. وهذه مسألة ينبغي دراستها.

خامسا، ينبغي لنا أن نشرك المستفيدين والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. فالحكومات لا تستطيع أن تحقق وحدها أهداف التنمية الاجتماعية. ولا بد من إكمال عملها بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال إقامة شراكات فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني وقيام شبكة للعمل بين العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وثمة هدف له نفس القدر من الأهمية وهو إشراك الشعب وكفالة اعتبار آرائه في عملية التنمية الاجتماعية.

سادسا، هناك حاجة إلى وضع أطر حكومية قوية تعمل كعناصر تمكينية. وقد طرحت فكرة تدعو إلى تقليص الدور الذي تضطلع به الدول في عملية التنمية الاجتماعية. وهذا لا يعني أن الدول ذاتها ينبغي أن تتقلص؛ بل العكس هو الصحيح. فنحن نحتاج إلى دول قوية قادرة على بناء شراكات فعالة مع المجتمع ومع منظمات المجتمع المدني لتسهيل عملية التنمية الاجتماعية. فقضايا الديمقراطية والحكم تكتسي إذن أهمية بالغة.

سابعا، ما زال يتعين الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية لأفريقيا وأقل البلدان نموا. فلا تزال هذه البلدان يجري تهميشها وتقليص مشاركتها في الاقتصاد المعولم.

إن الوعود العديدة التي بذلت لأفريقيا ولأقل البلدان نموا لم تساندها الأفعال. بل إن الأمم المتحدة نفسها قد قلصت حجم التعاون التقني المقدم إلى هذه البلدان. وفي مؤتمر قمة عام ١٩٩٥ ومؤتمر جنيف المعقود سنة ٢٠٠٠ تحددت إجراءات ملحّة عديدة. ونحن نأمل أن تتحقق تلك الإجراءات في هذه المرة. وينبغي أن تساندها أيضا إجراءات تتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في سنة ٢٠٠١.

وتتعلق النقطة الثامنة والأخيرة بتعزيز التعاون الدولي المؤثر. وما لم يكن هناك تعاون دولي حقيقي لن تتحقق أهداف التنمية الاجتماعية. وتحتاج البلدان النامية إلى موارد، كما تحتاج إلى المعارف والقدرات اللازمة لاستغلال تلك الموارد. ولذلك، فإنها تحتاج إلى تعاون دولي لا يوفر الموارد فحسب، بل ويضيق أيضا فجوة المعلومات، ويساعد على بناء القدرات وتعزيز فرص إقامة نظام تجاري عادل وحماية قاعدة الموارد وتهيئة فرص العمل وتحقيق الرفاه للناس.

وختاما، أود أن أقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف عملها في مجال تعزيز أهداف التنمية الاجتماعية. وكما ذكرنا من قبل، ينبغي للتنمية الاجتماعية أن تصبح أحد الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. ولقد أبرزت كل المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات من القرن العشرين – وهي المؤتمرات المعنية بالأمن الغذائي والبيئة، والمستوطنات البشرية، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والطفولة والمرأة – الحاجة إلى التنمية الاجتماعية، التي تتبدى بصورة رئيسية في أعمال الأمم المتحدة. ونظرا لترابط أهداف هذه المؤتمرات واتصالها ببعضها اتصالا وثيقا، يصبح من الضروري القيام بأعمال المتابعة المنسقة المتكاملة فيما يختص بهذه المؤتمرات جميعها، لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذه المتابعة، يلزم أن نواصل تعزيز فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية.

السيدة آراغون (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): في أواخر حزيران/يونيه من هذه السنة، عقدنا دورة استثنائية للجمعية العامة خصصت بالكامل لاستعراض الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد منذ خمس سنوات، ولاستعراض الإجراءات التي اتخذناها فيما بعد للوفاء بتلك الالتزامات. واسمحوا لي في البداية أن أوجه الشكر إلى حكومة سويسرا تقديرا لاستضافتها الكريمة للدورة الاستثنائية، وأن أعرب بالمثل عن تقديرنا للسفير كريستيان ماكييرا، سفير شيلي، الذي قاد تلك الدورة الاستثنائية ببراعة لكي تكلل بالنجاح.

وإنه لمما يسر القلب أن نلاحظ أن قادتنا قد أكدوا مجددا في مؤتمر قمة الألفية الالتزامات وإجراءات المتابعة التي اتفقنا عليها جميعا في الدورة الاستثنائية وأن موضوع تحقيق التنمية لجميع الشعوب في شتى أنحاء العالم قد احتل مكانة

بارزة خلال مناقشات المائدة المستديرة المعقودة في مؤتمر قمة الألفية.

وفي رأينا، أننا خلال استعراضنا أدركنا فرديا وجماعيا، ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق التقدم والرفاه لجميع الشعوب، لا سيما لـ ١,٢ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يوميا، وأكثر من بليون نسمة في العالم النامي ما زالوا محرومين من إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، وأكثر من ٢,٤ بليون نسمة يفتقرون إلى المرافق الصحية الملائمة، فضلا عن ملايين من الأطفال في شتى أنحاء العالم لم يلتحقوا بالمدارس. كما أدركنا أنه يتعين علينا معالجة الاحتياجات الخاصة بالضعفاء والمحرومين والمهمشين في مجتمعاتنا، وأننا لكي نفعل هذا كله تلزمنا الموارد إذا ما أردنا تحقيق هدف التنمية الاجتماعية الذي حددناه قبل خمس سنوات.

وفي خلال دورتنا الاستثنائية، اتفقنا على أن نخطو خطوات لتحقيق العديد من الأهداف، آملين أن يؤدي بنا ذلك إلى الاقتراب من تحقيق هدفنا. وقد اتفقنا على جملة أمور من بينها ضرورة بذل البلدان قصارى جهودها لكي تخفض، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة من يعيشون حياة الفقر بدخل يقل عن دولار واحد للفرد في اليوم إلى النصف. ونظرا لأن أكثر من نصف هؤلاء الناس هم من النساء والأطفال، شددنا على ضرورة توفير تدابير تزيد من فرص عمل النساء بالتدريب والتعليم، وبتحسين إمكانية حصول المرأة على الموارد اللازمة، بجملة وسائل من بينها القروض الصغيرة، بغية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنشئها النساء. وعلينا أن نضيق من الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بحلول سنة ٢٠٠٥، وأن نضمن إكمال الأطفال كافة للمرحلة الابتدائية بحلول سنة ٢٠١٥. وكذلك اتفقنا على مبادرات أخرى لمعالجة مشكلة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الوبيلة السائدة في البلدان النامية. ودعونا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها القاضي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهذا هدف تحدد قبل ٣٠ سنة تقريبا، ووجهنا الانتباه إلى الحاجة إلى استجابة قوية لمسألة عبء الدين الملقى على كاهل البلدان النامية ذات المديونية الباهظة، وعبء المديونية الملقى على كاهل البلدان النامية المتوسطة الدخل.

ونحن نعتقد أن من المهم أن نؤكد على ما اتفقنا عليه وأن نتذكره لكي يتسنى لنا أن نتسلح بالالتزام والحسم في تصرفاتنا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع. ومن جانبنا، فقد وضعت الفلبين استراتيجيات منحازة إلى الفقراء وجعلها جزء لا يتجزأ من خططنا الإنمائية. ونحن نهدف إلى الحد من الفقر باتخاذ وتنفيذ تدابير في نطاق الإطار العام لتكوين رأس المال البشري، وذلك بتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتوسع في تقديم القروض الصغيرة، وتمكين الفقراء. وقد وضعنا لأنفسنا هدفا يتمثل في تخفيض نسبة الفقر في بلدنا من ٣١,٨ في المائة في سنة ١٩٩٧، إلى ما يتراوح بين ٢٥ و ٢٨ في المائة في سنة ٢٠٠٤. وقد فكرنا جديا في الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها خلال القمة العالمية وخلال الدورة الاستثنائية.

وعلينا ألا نحيل هذه الأهداف والالتزامات والإجراءات الأخرى النبيلة التي اتفقنا عليها قبل بضعة أشهر إلى غرف محفوظات هذه المنظمة، حيث لن تحظى بتقدير إلا في خطرات ترد على البال أو في كلمات تقال. وبدلا من ذلك، دعونا نترجمها إلى إجراءات محددة تفيد الجيش البشري بأسره وتعطي مغزى لجهودنا كافة. ودعونا نعمل الآن، مثلما حثنا زعماؤنا، لكي يكون بوسعنا عندما نقوم بعد خمس أو عشر سنوات من الآن، باستعراض ما أحرزناه من تقدم، أن نتطلع إلى عمل المزيد، لا لأننا لم ننجح في

جهودنا، بل لأننا نشعر بأننا كنا مخلصين لالتزاماتنا وأصبحنا على مقربة من تحقيق هدف التنمية الاجتماعية للجميع في عالم ظل يتكامل على نحو وثيق بفعل الموجة التي لا يمكن وقفها والمعروفة بالعولمة.

وتعتقد الفلبين أن المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في السنة المقبلة، سيكون حدثا هاما، إذ يتوقع له أن يناقش اتخاذ إجراءات تستهدف الإسهام في بلوغ هدف التنمية للجميع. ونحن نأمل أن يناقش هذا الحدث، بصورة جدية، مسألة الموارد، التي ينبغي مناقشتها بغية تنفيذ خططنا وإجراءاتنا في مجال معالجة مسألة الفقر وموالاة التقدم والرفاهية لشعوبنا كافة.

في الختام، إذا كنا قد تعلمنا شيئا خلال استعراضنا لالتزامات القمة الاجتماعية فهو أن تحقيق هدف التنمية الاجتماعية للجميع في هذه الألفية الجديدة يتطلب لا أقل من الإسهام والتعاون من قبل الجميع: الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. وهذا الهدف يمكن تحقيقه لا بتكريس أنفسنا له قلبا وعقلا فحسب ولكن أيضا بتكريس الموارد اللازمة له. وهذا سيجعل التنمية الاجتماعية حقيقة لنا جميعا.

السيد كنياجنسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشير الأمين العام على نحو دقيق في تقريره إلى أن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، كانت ذروة جهود المجتمع الدولي الشاملة لتنفيذ المهام التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في ١٩٩٥. والمناقشات الواسعة النطاق جعلتنا نتعلم الدروس من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي حدثت في القرن العشرين ونحاول بذل جهود مشتركة لوضع الإنسانية على الطريق صوب الاستقرار والتنمية البناءة.

وأكدت النتائج التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية أن عملية العولمة والتغيرات الجذرية المتصلة بها في جميع مجالات الحياة الإنسانية ولدت مخاطر وتحديات جديدة بدلا من أن تقضي على الكوارث الاجتماعية. والتهديد بالإبادة النووية في فترة المواجهة النووية حلت محله الآن ظواهر سلبية مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والانفصالية العسكرية والصراع الطائفي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وغيرها من المشاكل الخطيرة.

ولم تستطع بلدان كثيرة أن تنعم بفوائد التقدم في العلم والتكولوجيا. وعدد قليل من الدول المتقدمة النمو تنعم بمستوى نوعي جديد من الرفاه بفضل هذا التقدم. وخلال القرن العشرين لم تحقق معظم البلدان الأخرى أي مستوى جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نحن في حاجة إلى إعادة بناء الهيكل المعاصر للتعاون المالي والاقتصادي الدولي وذلك لسد الثغرة بين قطبي الفقر والثراء. وفي هذا السياق يتسم قرار الدورة الاستثنائية بأن القضاء على الفقر هو الأولوية الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالأهمية بصفة خاصة.

والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات فريدة. وحكومات هذه البلدان ملتزمة بالتغلب على التكاليف الاجتماعية لعملية التحول ووضع حد للعوز والفقر المدقع وتوفير العمالة والاندماج الاجتماعي. ومع ذلك فإن هذه الجهود لم تلق بعد الاستجابة الواجبة من المجتمع الدولي. ولأسباب عملية صرفة لم يتسن تنفيذ قرارات القمة الاجتماعية الخاصة بدعم تلك البلدان، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية. ونشعر بالارتياح لأن الوثيقة التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية تتضمن مبادرات خاصة لتوفير المساعدة الدولية للبلدان التي

تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ومن المهم أن تترجم قرارات كوبنهاغن إلى أعمال ملموسة.

لقد أكدت الدورة الاستثنائية الأخيرة الدور الحاسم للحكومات في التنمية المستدامة، بغية الوفاء باحتياجات جماهير الشعب، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة، والحكومة الروسية من جانبها تضطلع بوضع استراتيجية وطنية طويلة الأجل تؤدي إلى خلق المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة. وترى الحكومة الروسية أن مهمتها الأساسية في الوقت الراهن هي ضمان النمو الاقتصادي المستدام في جو من الاستقرار السياسي ودون تخفيض مستوى معيشة المواطنين. ونعتقد الآن أن الأولولية ليست موجهة إلى الإصلاح في حد ذاته ولكنها موجهة صوب الفرد الذي ينفذ هذا الإصلاح لفائدته.

إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وكذلك المبادرات الإضافية للتنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، توفر لنا مبادئ توجيهية هامة بشأن كيفية التحرك صوب نظام عالمي أكثر نفعا وإنصافا.

السيد تيبورسيو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): طلبنا الكلمة لكي نعرب عن التقدير مرة أخرى للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء معا لكي تؤكد من جديد الالتزامات التي قطعناها على نفسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن وأُعيد التأكيد عليها في جنيف. وفي هذا الصدد يؤيد الوفد المكسيكي البيان الذي أدلى به وفد كولومبيا بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو. وبالإضافة إلى ذلك نود أن نشاطر الجمعية التقدم الذي أحرزته حكومة المكسيك في سياساتها الاجتماعية والأهداف التي تمكنا من تحقيقها في إطار التزاماتنا في قمة التنمية الاجتماعية وأن نشرح رؤيتنا للتحديات القادمة.

استهدفت السياسة الاجتماعية لبلادنا في الست سنوات الأخيرة تحقيق أهداف محددة، مثل تلك التي اقترحت في كوبنهاغن. وكان تحقيق الرفاه لمواطنينا الأولوية الأولى لإدارة الرئيس زيديّو. والعنصر الهام هنا لم يقتصر على رسم البرامج ووضع الأهداف فقط، بل شمل أيضا طريقة تحقيق النتائج المتوقعة.

ونحن مقتنعون بأن فعالية السياسة الاجتماعية، وبصفة خاصة في مجال مكافحة الفقر، ترتبط ببيئة اقتصادية مؤاتية. ولذلك اتخذت التدابير لضمان توفر الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو بما يضمن التنمية المتوازنة ويسمح بحملة شرسة لمكافحة الفقر والتهميش.

وتكرس بلادي موارد متزايدة للنفقات الاجتماعية. وقد ارتفعت هذه النفقات بنسبة ٧ في المائة سنويا خلال السنوات الست الأخيرة. وفي هذا العام تمثل النفقات الاجتماعية أكثر من ٦١ في المائة من الميزانية المقترحة و ٩,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو أعلى معدل يتحقق في تاريخ المكسيك. وحققنا أيضا قدرا أكبر من الشفافية في تخصيص الموارد وعززنا عملية صنع القرار الديمقراطية في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي.

وإحدى الاستراتيجيات في برامجنا لمكافحة الفقر تتمثل في اللامركزية ونقل السلطة والموارد إلى الحكومات المحلية. ولضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين أنشأنا، بالإضافة إلى برامج الصحة العامة والتعليم والأمن الاجتماعي، مجموعة من البرامج التي تستهدف أساسا الأمن الغذائي والصحة والتعليم، كما خلقنا خدمات إسكان وأدخلنا تعديلات عليها. وعملنا على زيادة فرص العمالة،

والدخل للفقراء إلى أبعد الحدود، وذلك عن طريق استخدام القروض الصغيرة والتمويل الصغير.

أود الآن أن أبرز بعض الإنجازات التي حققتها بلادي في مجال التعليم والصحة والعمل. لقد قمنا بتخصيص مبالغ كبيرة للتعليم وبالتالي أصبح لمعظم الأطفال المكسيكيين الآن الحق في الحصول المجاني على التعليم الأساسي، وتحسنت معدلات التخرج، حيث يتخرج الآن حوالي ٩٠ في المائة من جميع أطفال المدارس الابتدائية. وتوسعنا بشكل كبير في البنية الأساسية للخدمات الصحية، كما تحسنت نوعية الخدمة. وأدى هذا إلى انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال. وتجاوز متوسط العمر المتوقع ٧٥ سنة. وأصبح نظام الصحة الوطني يغطي الآن ٩٨ في المائة من سكان المكسيك، الذين يصل عددهم إلى ١٠٠ مليون نسمة تقريبا.

ولقد عززنا سياسة اجتماعية تطلعية تركز على مشاكل الاستثمار في رأس المال البشري. وهذا يتيح للشعب التقدم على أساس جهوده الذاتية. ومن أمثلة هذا برنامجنا التعليمي والصحي والغذائي الذي أتاح لنا نهجه الشامل تغطية ١٤ مليون شخص في المناطق الريفية مع التركيز على الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

وبالمثل تقوم الحكومة المكسيكية بتوزيع الحليب كل يوم على ٤,٢ مليون طفل وتقدم كعكات لقرابة ٦ ملايين طفل. ثم إننا نوزع المنتجات الأساسية بأسعار الكلفة على نحو ٣٠ مليون شخص يعيشون في ظل التهميش. وقد أوجد الصندوق الوطني للمؤسسات الاجتماعية أكثر من ٦٣٨ ٠٠٠ وظيفة. كما استحدثت أكثر من ٥,٦ ملايين وظيفة في إطار برنامج التشغيل الموسمي، وساعدت التنمية الريفية، بأنشطة دعم إضافية، ٣,٥ مليون عامل في الريف، كما ساعدنا بصورة حاسمة فئات السكان الأصليين والمنظمات النسائية وجماعات الحرفيين ذوي الأنشطة الإنتاجية، فاستفاد بها أكثر من مليوني شخص. وأشير أيضا إلى الإجراءات الشاملة التي أفادت العمال الزراعيين النهاريين وغيرهم من المستضعفين.

وقد أحرزت السياسات الاجتماعية للمكسيك تقدما بارزا فيما يتعلق بالتزامات مؤتمر القمة العالمي. فارتفع العمر المتوقع إلى أكثر من ٧٥ عاما. وارتفع متوسط الدوام في المدارس إلى ٧,٨ صفوف. وانخفضت الأمية إلى ١٠ في المائة. أما معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر فقد انخفض إلى ٢٨ وفاة بين كل ١ ٠٠٠ حالة، كما خفضنا البطالة بقدر كبير في المناطق الحضرية.

وكان للمشاركة المسؤولة من المجتمع أثر واضح على هذه الأنشطة. وتتجلى استجابة المواطن في عمل المنظمات غير الحكومية وفي إنشاء مجالس استشارية للمواطنين في المسائل الاجتماعية. وأصبحت المساواة بين الجنسين هدفا هاما للسياسة الاجتماعية. وعموما فإن البرامج الوطنية للقضاء على الفقر تكرس ٥٠ في المائة من مواردها للاحتياجات الخاصة للمرأة.

ورغم الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع والحكومة يظل مدى الفقر وعمقه من التحديات الأساسية. وتتطلب مواجهتهما بذل المزيد من الجهود من جانب كل المكسيكيين. وهذا الالتزام السياسي والأخلاقي والمعنوي إزاء أشد الناس فقرا يتطلب من البناء على نجاحاتنا وإصلاح أوجه قصورنا. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تقوم إجراءاتنا على تعددية ديمقراطية واسعة لمكافحة الفقر وإقامة بلد يسوده العدل كالبلد الذي ظلت أجيالنا السابقة تسعى دائما إلى إقامته.

أما الالتزامات التي قطعناها في كوبنهاغن وأعدنا تأكيدها في جنيف فتفرض على كل البلدان أن تتخذ إجراءات أشد صرامة لمساعدة الفقرة. ونحن نتقاسم هدف

تخفيض معدل انتشار الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا التزام واع جاء التعهد به نتيجة لاستعراض وتقييم ما تحقق من إنجازات منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، في عالم يشهد عولمة مكثفة. وهذه التحديات وغيرها لا بد من مواجهتها بجهود كبيرة في السنوات القادمة على الصعيدين الوطني والإقليمي وفي إطار الأمم المتحدة.

وحكومة المكسيك تؤيد تماما التدابير والمبادرات الجديدة المحددة في جنيف وفاء بالتزامات مؤتمر القمة. ونحن نعلم أننا بتعزيزنا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في إطار الديمقراطية والممارسة الكاملة لحقوق المواطنين سوف نتقدم نحو القضاء على الفقر وعدم المساواة السائدين في بلداتنا. ولا جدال في أننا نستطيع الإسهام في خير البشرية جمعاء في فجر الألفية الجديدة حين نركز على طاقات المجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات العتيدة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي ما جاء في بيان ممثل بوتسوانا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام المعروض علينا بشأن موضوع ''المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، الوارد في الوثيقة A/55/344. إن التقرير يحلل بدقة نتائج المؤتمر الاستعراضي المعقود في حزيران/يونيه الماضي في جنيف بشأن برنامج عمل كوبنهاغن، الذي اعتمد خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

كذلك اعتمد المؤتمر الوثيقة المعنونة ''المبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية'' والتي سجلت تحديدا وتعزيزا لالتزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة ودفع عجلة التكامل الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة يسودها الأمان والعدل لكل الناس. ثم إن التقرير يحدد عددا من التدابير الحاسمة اللازمة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة.

وعلى الصعيد الوطني فنظرا للأخذ بنظام اقتصاد السوق قلّت كثيرا قدرة الدول على تقديم الخدمات الاجتماعية، ولو أن الدولة لم تعد المقدم الوحيد للخدمات الاجتماعية فثمة توافق في الآراء على ضرورة تعزيز المؤسسات العامة لتوفير إطار فعال يكفل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع على أساس المساواة. وعلاوة على هذا، ومن أجل التحقيق الفعال للأهداف، يجب على كل دولة أن تضع استراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية تركز فيها على بناء القدرات وتعطي الأولوية للاستثمارات في التعليم و الصحة والعمالة، ولتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، كي تساعد الناس الذين يعيشون في فقر.

إن ندرة الموارد وضعف البنى الأساسية وسوء شروط التبادل التجاري وأعباء الديون، كلها من العوامل التي تقوض جهود القضاء على الفقر في البلدان النامية. وتشمل العقبات الأخرى التي تعترض القضاء على الفقر، نقص فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب النقية. ولذا فالدعم الدولي مهم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في المجالات المذكورة آنفا.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أتبادل خبرات بلدي في التصدي لقضايا التنمية الاجتماعية. لقد وضعت تترانيا منذ الاستقلال سياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية بكل جوانبها. بيد أن البرامج لم تستمر فترة زمنية طويلة بسبب نقص الموارد.

وبعد مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ اعتمدت تترانيا استراتيجية للقضاء على الفقر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومرة أخرى تظل تعبئة الموارد المحلية الكافية للقضاء على الفقر مشكلة رئيسية. فبعد

اعتماد مبادرة ٢٠/٢٠ شرعت الحكومة التنزانية في تخصيص مزيد من الموارد في الميزانية للقطاعات الاجتماعية الأساسية كي تحسن الأوضاع. غير أن التمويل المناظر من المانحين لم يقدم بصورة منتظمة، كما هبطت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.

وظل التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية محدودا بسبب أعباء الديون. فقد ظلت تكاليف خدمة الديون التي لا تطاق تستترف أكثر من ٣٠ في المائة من الإيرادات الحكومية. وفي هذا الصدد يخفف من قلقنا أننا أصبحنا مؤهلين للتمويل من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونرجو أن نتمكن من استخدام أموال الإغاثة في التنمية الاجتماعية.

كما تعلمون، تستضيف تنزانيا ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما. ووجود هذا العدد الكبير من اللاجئين يشكل عبئا ثقيلا على بلد فقير مثل تنزانيا، وهذا يعني أن علينا، أن نعمل جاهدين على تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا، أن نتحمل أيضا العبء الإضافي لتلبية احتياجات اللاجئين في العديد من الجوانب التي لا يغطيها المجتمع الدولي. وأنه لأمر أساسي إذن أن توفر لنا مساعدة مستدامة متزايدة لا تلبي احتياجات اللاجئين فحسب، بل احتياجات البلد المضيف أيضا. وهناك حاجة أيضا لجهد متضافر لحسم الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، التي تمثل السبب الأساسي وراء مشكلة اللاجئين.

وظهور وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أدى أيضا إلى عدد من النكسات من خلال عدة أمور من بينها إضعافه واستترافه لقاعدة الموارد البشرية التي تشتد الحاجة إليها. الحالة خطيرة، ونحن نطالب المجتمع الدولي بأن يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الوقاية من هذا المرض وتيسير إمكانية حصول الضحايا على العلاج والرعاية. وهناك حاجة أيضا لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي إلى أمراض خطيرة أخرى تؤثر على السكان، بما فيها مرضا الملاريا والسل.

ختاما، أعدت تنزانيا استراتيجية للقضاء على الفقر. ونحن نقدر الدعم المتنامي الذي نتلقاه سواء كان ثنائيا أو من المجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأن حصولنا على الامتيازات الممنوحة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سييسر إلى حد كبير تحقيق برامج القضاء على الفقر.

السيد كارب (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): حقق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في ١٩٩٥، مكاسب هامة في مجال إعادة تشكيل السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، وكذلك المؤسسات والموارد للنهوض بتنمية مستدامة أكثر إنصافا يكون الناس محور اهتمامها. وشددت القمة على أن للاستثمار في الأفراد – في تعليمهم وصحتهم – أهمية بالغة بالنسبة إلى إنتاجيتهم، وشددت بشكل إيجابي على الدور الذي تضطلع به المصارف المتعددة الأطراف وبرامج التكيف الهيكلي وقوة الأسواق الحرة في الحد من الفقر والنهوض بالتكامل الاجتماعي. وحققت فتحا جديدا مع التزامها بتحقيق المساواة بالنسبة للمرأة وسلمت بضرورة المساواة في الفرص لكي يتمكن المعوقون من المساهمة في المجتمع والاستفادة من مشاركتهم الكاملة فيه.

في تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقد المجتمع الدولي اجتماعا لتقييم التقدم المحرز منذ كوبنهاغن – تقييم ما تم إنجازه للقضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الكاملة وتهيئة التكامل الاجتماعي للتوصل إلى مجتمعات مستقرة وآمنة ومنصفة للجميع. ونظرنا في العقبات التي واجهناها في السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن

وناقشنا اتخاذ مبادرات أخرى للتعجيل بالتنمية الاقتصادية للجميع.

وسرعان ما أدركنا لدى النظر في الأعمال المضطلع بها لتحقيق برنامج عمل كوبنهاغن أن الحواجز ما زالت قائمة وإن كان من الممكن تبين حدوث تطور إيجابي هام. وقمنا بعد ذلك بالتركيز على الخطوات الإضافية اللازمة لمواصلة تنفيذ الأهداف والالتزامات المحددة في كوبنهاغن.

وأنا واثق بأن من الممكن أن نتفق جميعا على أن المفاوضات لم تكن دائما سهلة. مع ذلك، ورغم الصدمات التي واجهناها، أعادت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المنعقدة تحت شعار ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده، تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم معولم“. والتي أصبحت تعرف بكوبنهاغن + ٥، تأكيد الالتزامات العشرة التي تم التعهد بها قبل خمس سنوات بشأن النهوض بالتنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. كما تعهدت باتخاذ المزيد من المبادرات لتنفيذ تلك الالتزامات في السنوات القادمة.

وتضمنت الوثائق التي تم التفاوض عليها في كوبنهاغن + ٥ الكثير من الكلام المفيد عن حقوق العمال، والتكامل الاجتماعي، والشؤون الصحية والتعليم، والمعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة التي يكون الناس محور اهتمامها، والحكم السليم الشفاف الخاضع للمحاسبة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والقضاء على الفقر.

وفي حين أننا نؤمن بأنه لا يمكن الفصل بين السياسات الاقتصادية والسياق الاجتماعي والسياسي الذي تطبق فيه، نعتقد بقوة بأن الحكم السليم عنصر حاسم بالنسبة إلى بيئة تمكننا من تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد دأبت الولايات المتحدة على تأييد توجه المجتمع الدولي، وكذلك وكالات الإقراض المتعددة الأطراف، نحو مراعاة الآثار الاجتماعية لدى صوغ وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن الانتخابات الحرة والمنتظمة، وسيادة القانون والشفافية في العمليات السياسية، والحكومات الخاضعة للمحاسبة، ووسائط الإعلام المستقلة والحرة تشكل مجتمعة الأسس الأساسية لبناء مجتمع يسوده الاستقرار.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بأهداف القمة الاجتماعية ونحن نسعى إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين الأمريكيين. كما نعمل على إرساء نظام اجتماعي أكثر إنصافا مع إيلاء الاهتمام لشواغل الأقليات والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين. وقد قمنا برفع الحد الأدنى للأجور وبإصلاح نظام التأمين الصحي لصالح الأفراد العاملين وأسرهم.

غير أننا، كما قالت وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية، دونا شلالة، أمام الدورة الاستثنائية، ما زال علينا أن نفعل الكثير. ولاحظت الوزيرة شلاله في حينه أن على الولايات المتحدة أن تطبق قوانين لمكافحة التمييز القائم على العرق والجنس، والتوسع في توفير الرعاية الصحية، ودعم تدريب العمال، والاستثمار في أكثر المناطق فقرا، وتحسين التعليم. ونحن نعمل بجدية شديدة على تدبير شؤون بيتنا.

ونثني على كل الدول لما تم إنجازه منذ ١٩٩٥. وعلينا مع ذلك أن نواصل جميعا العمل الجاد لتنفيذ الالتزامات المعقودة في كوبنهاغن. ونؤمن بأن من الضروري إيلاء اهتمام خاص للدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في مجال التنمية الاجتماعية، وكذلك في منع نشوب الصراعات وحسم الصراعات. ورغم أن للمرأة دورا حاسما في تنمية المجتمعات، فهي تستبعد في كثير من الأحيان من العملية الاقتصادية والاجتماعية. ولم تغتنم بالكامل فرصة

دمج المرأة بوصفها المستفيدة من الخدمات والشريكة في توفيرها. ومن ثم هناك حاجة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، ويجب أن تشارك المرأة في جميع مستويات صنع القرار. والخطوة الأولى هي من خلال التعليم.

وقد كان هناك وعي متزايد في داخل المجتمع الدولي بأن التعليم وسيلة من أهم الوسائل القيمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إلا أن التمييز على أساس نوع الجنس والتحامل لايزالان موجودين. ولا يزال مستمرا استخدام القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في المواد التعليمية، ولا تولى عناية كافية لالتحاق المرأة بمؤسسات التعليم العالي والقوى المحركة لسوق العمل. ويقتضي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة معالجة أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان وكفالة المساواة بينهم في الحقوق، والواجبات، والفرص والإمكانيات.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة الأسلوب المستخدم في الوثيقتين الختاميتين لكوبنهاغن + ٥ وبيجين + ٥، الداعيتين إلى الإسراع بالعمل وتعزيز الالتزام السياسي لسد الفجوة القائمة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٥، وإلى كفالة التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني الشامل للفتيات والفتيان معا في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وعلينا مجرد أن نواصل العمل معا لإنماء إمكانية المرأة بالكامل في مجتمعاتنا.

وهذا يحملني إلى الكلام عن موضوع العولمة. يجب علينا الاعتراف بأن العولمة أصبحت حقيقة، وليست خيارا من خيارات السياسة يمكن تفاديه أو نقضه. فالعولمة تحدث الآن ثورة في الطريقة التي يعمل بها العالم، ويمكن أن تعود بفوائد هائلة على البلدان النامية – بحفز التجارة، على سبيل المثال، أو تكييف تكنولوجيا المعلومات الجديدة للاستعمالات المحلية، مثل الأعمال التجارية الصغيرة عبر الشبكة الالكترونية، والتعليم عن بعد، والصحة العامة والإعلام. وفي ذات الوقت، ندرك أن البلدان النامية لم تتمكن كلها من الاستفادة من منافع العولمة بدرجة واحدة. فبسبب أنماط التمييز التاريخية، لا تتمكن بعض الفئات الضعيفة، مثل المرأة، من الحصول على هذه المنافع، أو التعليم والتدريب الملائم الذي يمكنها من المشاركة الكاملة في الجوانب الإيجابية للاقتصاد الجديد. وتحتاج كل دولة إلى اتباع سياسات سليمة، مثل النهوض بالتعليم، وتطوير القطاع الخاص، وحرية تدفق المعلومات لمساعدة جميع مواطنيها، بمن فيهم النساء، للاستفادة من فرص العولمة الاقتصادية.

وفي ذات الوقت، نؤمن إيمانا قويا بأن البلدان النامية ينبغي ألا تواجه هذه المهمة لوحدها. فالبلدان النامية تحتاج إلى المساعدة على سد الفجوات حتى تتمكن من أن تنجح في تسخير فوائد العولمة لصالح التنمية الاقتصادية. وكما اتفقنا في أوكيناوا، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بالتضامن مع البلدان النامية في مجالات مثل بناء القدرة التجارية، وتخفيف عبء الديون، وتوسيع فرص استخدام التكنولوجيا الرقمية وفك قيود المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد البلدان النامية على وضع سياسات وبناء مؤسسات ترعى الحرية، وإتاحة الفرص، وتوفير الأمن، وسيادة القانون، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية بصورة أكثر فعالية، وكذلك الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية.

وفي مجال التجارة، فإن قانون التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠، الذي أقره الكونغرس الأمريكي في ربيع هذه السنة، يجمع بين قانون الإدارة الأمريكية للنمو وإتاحة الفرص في أفريقيا، وقانون تعزيز التجارة في حوض البحر الكاريبي، في صفقة اقتصادية تتيح للبلدان المؤهلة حرية الدخول إلى سوق

الولايات المتحدة الأمريكية على نحو خال من الرسوم الجمركية والحصص المحددة. وتتيح المبادرة أيضا مساعدة اقتصادية وتقنية واسعة للنهوض بالتنمية في تلك المناطق.

وقد ظللنا نعمل كذلك مع الاتحاد الأوروبي واليابان لضمان انتفاع البلدان النامية على نحو أكمل من المشاركة في منظومة التجارة العالمية. ومؤخرا أكملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إعداد مقترحات تتيح فعليا لجميع الصادرات القادمة من أقل البلدان نموا الوصول إلى السوق بدون رسوم جمركية. ونعمل أيضا مع الاتحاد الأوروبي واليابان على توفير العون الفني لمساعدة أقل البلدان نموا على المشاركة بوجه أكمل في منظومة التجارة العالمية والوفاء بواجباتها المترتبة على العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية من جديد التزامها القوي بالعمل على تحقيق المزيد من التقدم في الوفاء بتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الملتزمة بالعمل على الحد من الفقر. وقد أحرز تقدم في تنفيذ مبادرة الدين المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد وفت عشرة بلدان بالشروط المطلوبة، وهي تتلقى الآن تدفقا نقديا إسعافيا كبيرا. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٠ يتوقع أن تفي ٢٠ بلدا بالشروط المطلوبة وتبدأ بتلقي الإعانة لتخفيف عبء الديون.

وينبغي لنا أن نركز على أهمية أن تعد البلدان أوراقا عن استراتيجيتها الخاصة للحد من الفقر، وهي تمثل وسيلة ضرورية لضمان أن تؤدي عائدات تخفيف عبء الديون والتنمية إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. ونشجع البلدان التي لم تف بعد بالشروط المطلوبة على الاستمرار في جهود الإصلاح حتى تنتفع من تعزيز المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وقبل أن أختتم بياني يسرني أن أبلغ الجمعية بأن هيئتنا التشريعية العليا (الكونغرس) قد وافقت على تخصيص مبلغ ٤٣٥ مليون دولار، وهو المبلغ الكامل المطلوب لتمويل حصتنا في الصندوق الاستئماني الخاص بمبادرة الدين المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وسداد التزاماتنا المتعلقة بتخفيف عبء الديون على الصعيد الثنائي.

إننا نحتاج إلى العمل معا ومواصلة جهودنا لتحسين نوعية حياة مواطنينا فيما ندخل الألفية الجديدة. ونحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي لضمان أن ينشأ أطفالنا في بيئة آمنة، وصحية، ومزدهرة.

السيد بارنوهادينينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الإندونيسي، يسرني أن أتكلم بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد“.

واسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات.

لقد أدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا إلى زيادة وعينا بما للعولمة من آثار جرى تحليلها بشكل مستفيض وما يصاحبها من آثار واسعة المدى. وبالنسبة لغالبية البلدان النامية، أصبح الأثر المباشر لهذه الظاهرة المتمثلة في إضعاف قدرة الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية على السيطرة على التأثيرات العالمية وإدارتها، معروفا تماما.

وفي نفس الوقت، أدى الإيقاع السريع لتطور تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية إلى إضافة عنصر جديد إلى المعادلة. وبينت الأزمة الاقتصادية الآسيوية بوضوح السرعة التي تتدفق بها الموارد المالية الآن من إحدى مناطق العالم إلى منطقة أخرى والحاجة إلى تكييف أثر

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عولمة الأسواق المالية. ولذلك، فإن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المعنونة ''مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة'' حدث جاء في توقيت مناسب تماما، وقد سهلت المداولات حول هذه القضايا المترابطة والآخذة في الظهور والتي تؤثر بوضوح على التنمية الاجتماعية.

ومن بين القضايا الهامة العديدة التي يجري تناولها، يرى وفد بلادي أن القضاء على الفقر هو أهم هذه القضايا. وفي هذا الصدد، تجدر إعادة النظر في الملاحظات التي أبديت في تلك القمة، والتي مؤداها أن بلدانا عديدة تعاني من زيادة في حدة الفقر ومن نقصان في الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتواجه إندونيسيا أزمة اقتصادية متطاولة. ويقترن بهذه الأزمة عدد من القضايا – مثل التغيرات الديموغرافية والنتائج التي تترتب عليها، وقضية المشردين داخليا واللاجئين، والافتقار إلى الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية – والتي تعترض جميعها طريق القضاء على الفقر. ولذلك، فإننا نؤيد كل التأييد المبادرات الجديدة، التي تشمل في جملة أمور بناء توافق في الآراء بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة على جميع المستويات فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥.

وكانت قضية عبء الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية تتصدر أيضا قائمة العقبات التي يتعين متابعتها منذ انعقاد تلك القمة، وقد سجلت الدورة الاستثنائية كذلك تقدما فيما يتعلق بهذه القضية. وهناك عدة مبادرات تلقى الترحيب انبثقت عن الدورة الاستثنائية بما في ذلك الإسهامات التي قدمت للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بل وإلغاء الديون من جانب بعض البلدان.

وتم أيضا، حسبما ذكر تقرير الأمين العام، تناول قضية المساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة وذلك بإعادة التأكيد على ضرورة الوفاء بهدف ٠,٧ في المائة.

ولا بد لنا أيضا من أن نحيط علما بالإسهامات القيمة التي تقدمها اللجان الإقليمية لدعم المبادرات الإقليمية للتنمية الاجتماعية. لذلك تؤيد إندونيسيا الفكرة التي تدعو إلى ضرورة مواصلة اللجان الإقليمية عقد اجتماعات متابعة رفيعة المستوى. فمن شأن هذه الاجتماعات أن تمكن من تقاسم الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات واستعراض التقدم المحرز وتحديد مبادرات إضافية لتعزيز تنفيذ البرامج وزيادة التعاون داخل المنطقة.

فبدون دخل كاف وفرص عمل لائقة لا يمكن بلوغ هدف التنمية الكاملة. ولهذا السبب، نؤيد تعزيز فرص العمل اللائق القائم على أربع دعائم اجتماعية، تشمل كفالة الحقوق الأساسية في العمل، وضمان المساواة بين الرجال والنساء في شغل الوظائف والمهن، وتحسين فعالية الحماية الاجتماعية للجميع، وتشجيع العلاقة الثلاثية بين أطراف العمل في الحوار الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع إندونيسيا تنفيذ الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي أخطرتها بذلك. وفيما يتعلق بتأنيث الفقر، ترحب إندونيسيا بالاهتمام المتزايد الذي توليه منظمة العمل الدولية لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للعاملات المهاجرات اللائي يعملن في قطاع الخدمة المترلية، وتناشد المنظمة زيادة المساعدة التقنية التي تقدمها في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد، نعرب أيضا عن أسفنا العميق إزاء انخفاض المساعدة التعاونية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل رفاه النساء والأطفال في إندونيسيا للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥. وسيؤدي هذا الانخفاض إلى إضعاف القدرة الوطنية على تلبية الاحتياجات الأساسية

للأمهات والأطفال الإندونيسيين وكذلك إضعاف قدرتهم على التصدي للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية.

وختاما، أود أن أعلن أن إندونيسيا ستظل مناصرا نشطا ومتحمسا للتنمية الاجتماعية للجميع. ونأمل في أن يتحرك المجتمع الدولي فيما يتجاوز العبارات البلاغية نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة في القمة العالمية.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين حول البند ٣٧ من جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير مجموعتنا للأمين العام على تقريره الموجز عن الموضوع، الذي يشكل مرجعا مفيدا جدا للقضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية.

وفي حزيران/يونيه الماضي، خاطب نحو ١٦٣ ممثلا حكوميا الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في جنيف بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقد أتاحت تلك المناسبة الرسمية الفرصة للمجتمع الدولي لإعادة تقييم وفائه للأهداف التي حددت في السنوات الخمس السابقة. ولم يكن سجل الإنجازات مشجعا. وخلال المداولات، اعترف العديد من ممثلي الدول بأنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فإن الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من ناحية توزيع الثروات استمرت في التوسع خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وقد تم تحديد عدد من العقبات التي حالت دون إحراز تقدم منذ قمة كوبنهاغن وتشمل في جملة أمور تحديات العولمة، والمستويات المنخفضة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر هذه التحديات من النوع الذي يتجاوز قدرة أي بلد على التصدي لها بمفرده. لذا، فإن تعزيز التعاون الدولي أمر حتمي إذا ما أريد معالجة هذه القضايا معالجة ناجحة.

واتخذت الدورة الاستثنائية قرارات بعيدة الأثر تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع. ونحن، في البلدان النامية، نرى أن تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو التزام تعهد به قادتنا في قمة الألفية، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للنمو لصالح الفقراء، أمر سيتطلب موارد يصعب الحصول عليها في معظم بلداننا. ولا بد من تحسين أسس موارد اقتصاداتنا الضعيفة كضرورة ملحة. ونحن نرحب بالمبادرات الرامية إلى تحسين فرص الوصول إلى النظام التجاري العالمي، وتخفيض الآثار الاجتماعية السلبية للاضطرابات المالية الدولية، والنهوض بمشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية في جملة أمور. ومع ذلك، هناك حاجة عاجلة أيضا إلى تمكين مبادرات البلدان النامية من الوصول دون عوائق أو قيود إلى الأسواق. ونعتقد أن هذا هو الأسلوب الناجع للتمكين من مساهمتنا الفعالة في السوق العالمية، والنهوض بالنمو، وتهيئة فرص العمل، بغية الحد من الفقر في نهاية المطاف.

ونثني على مبادرة بعض من شركائنا في التنمية، الذين تعهدوا بالإسهام في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسن تشريعات لإلغاء الديون التي قدموها لبعض البلدان النامية. وبالمثل، نود أن نعبر عن امتناننا للبلدان التي أعلنت عن قرارها بزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وعلى نفس المنوال، فقد تعهد بلد آخر بالإسهام بحوالي ١٧٥ مليون دولار في مشاريع إنمائية في مجالي التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومجموعة

الـ ٧٧ ترحب بهذه المبادرات المثلى وتحث المزيد من شركائنا على أن يحذوا حذوها.

والمديونية الخارجية موضوع يتكرر ذكره، الأمر الذي يتطلب الاهتمام العاجل. فخدمة الديون ما زالت عالية للغاية، مما يجعل تعبئة الموارد المحلية لدفع عجلة التجديد الاجتماعي والقضاء على الفقر عملية شبه مستحيلة. ولقد أصبحت الديون أكبر العقبات في التغلب على البطالة والعمالة المتعطلة عن العمل في بلداننا. وإن استمرار سياسات الديون الحالية للمؤسسات المالية الدولية ستزيد من فقر بلداننا فحسب. وبالرغم من ترحيبنا بالمبادرات الجديدة التي عددها، فإننا نؤمن بشدة، أيضا، بأن مسألة الديون يجب معالجتها بطريقة أكثر اتساما وشمولا بغية تحقيق الهدف المنشود. وسيتعين في نهاية المطاف أن يتضمن ذلك الإلغاء الكامل للديون من أجل تحرير الموارد الشحيحة التي ستوفر الأساس للتجديد الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وتضم أفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة ممن يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وفي هذه المنطقة توجد البلدان التي سجلت أبطأ معدلات النمو بين البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في التسعينيات، بمديونية خارجية تتجاوز كل ناتجها المحلي الإجمالي. وتمثل المبادرات التي صدرت عن الدورة الاستثنائية للدراسة الحاجة إلى موارد ميسرة إضافية لأفريقيا والبلدان الأقل نموا ودراسة إنشاء صندوق عالمي للتضامن، خطوات في الاتجاه السليم.

كما أن الآثار المترتبة على انتشار مرض الإيدز هي أكثر تدميرا في أفريقيا من أي مكان آخر. ووفقا لتقرير أخير، هلك ١٤ مليون أفريقي نتيجة هذا المرض، إلى جانب أن ٢٤,٥ مليون أفريقي آخرين يعيشون اليوم بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا شك في أن التحديات التي يمثلها وباء فيروس نقص المناعة البشرية تتطلب استجابة عالمية منسقة.

نؤمن بأن مبادرات البلدان الأفريقية تستحق الدعم من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نرحب بالتدابير التي أقرتها الدورة الاستثنائية، وخاصة المطالبة بزيادة إمكانية الوصول إلى الأدوية من خلال العمل على توفيرها وبأسعار معقولة، وتوزيعها وتوصيلها، بالإضافة إلى وضع سياسة قوية بشأن العقاقير وتخصيص موارد إضافية لدعم البحوث والتطوير والتدريب في أفريقيا، وأقل البلدان نموا في مجال التطعيم والصحة العامة.

والتعليم أساسي للاقتصاد الذي تحركه التكنولوجيا. ويمكن للتعليم أن يوفر للبلدان النامية فرصة التغلب على العقبات التي تعوق تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية. ومن ثم، لا بد للبلدان النامية من أن تواصل تكريس كل اهتمامها للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي. ولذلك، فإننا نرحب بإعادة تأكيد الدورة الاستثنائية على إطار العمل: التعليم للجميع، الذي اعتمده محفل التعليم العالمي في داكار، بالإضافة إلى المطالبة بتشجيع ومساعدة البلدان النامية في بناء القدرات للتعليم الثانوي والأعلى، والمهارات والتكنولوجيات.

ونرحب أيضا بإعادة تأكيد زعماء العالم في إعلان الألفية على عدم ادخار أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها أعداد هائلة من شعوب العالم.

وتظل الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون نقطة تحول لتحقيق الأهداف والمقاصد التي حددها المجتمع الدولي لنفسه قبل خمس سنوات، والتي نوافق جميعنا على أنها لم تعالج بشكل ملائم. وانطلاقا من الدروس المستفادة أثناء نفس الفترة، تؤمن بلدان مجموعة الـ ٧٧ بأن هناك إنجازات عديدة ينبغي تحقيقها في فترة الأعوام الخمسة المقبلة إذا كنا ملتزمين حقا بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة

لشعوب العالم. ولذلك، نؤكد التزامنا بالقيام بدورنا في تحقيق أهداف جعل التنمية الاجتماعية للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد من جديد مطالبتنا بتوفير الموارد الملائمة، على كافة المستويات، بما يسمح بترجمة مختلف الالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية إلى عمل ملموس.

السيد أوغونوفسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشير إلى أن بولندا قد ضمت صوتها إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل فرنسا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة بشأن هذا البند.

لقد انقضت خمس سنوات منذ اجتمع رؤساء دول وحكومات العالم في كوبنهاغن للاتفاق على عمل مشترك للتصدي للمشاكل الاجتماعية على الصعيد العالمي. لقد أدركت قمة كوبنهاغن، وأكدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، على أن الفقر، والبطالة، والتمييز والتهميش الاجتماعي، ظواهر عالمية الطابع وأنه يتوجب على كل مجتمع أن يتصدى لها. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لمعالجة هذه الظواهر بصورة أفضل، والقضاء عليها. وإن استعراض وتقييم ما تم تنفيذه منذ عام ١٩٩٥ من التزامات كوبنهاغن قد أوضح أنه بالرغم من إحراز تقدم، فقد كان غير متوازن، وأنه من الضروري اعتماد مبادرات أخرى في هذا الصدد.

إن الوثائق المعتمدة في كوبنهاغن وجنيف تؤكد على أهمية التعاون والمسؤولية المشتركة والتضامن الدولي لحل المشاكل ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية. كما أن هذه الوثائق تلهم الإدراك الاجتماعي وتحفزه، وتعكس الالتزام الملموس من جانب المجتمع الدولي. وقد أظهرت المناقشات خلال الدورة الاستثنائية، كوبنهاغن + ٥، بوضوح أن العولمة تتيح إمكانات جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يمكنها في الوقت نفسه إعاقة بعض الاقتصادات الأكثر ضعفا والأقل نموا. وثمة اتجاها يبعث على القلق على نحو خاص ويتمثل في أن البلدان والفئات الاجتماعية الأشد فقرا لا تحصل عمليا على أي نصيب من الفوائد الناجمة عن تزايد التعاون الاقتصادي والتجاري.

وتؤكد حكومة بولندا مجددا دعمها الكامل لأهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، وكذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وتدليلا على التزامنا الوطني بهذه الأهداف الهامة في مجال التنمية الاجتماعية، أود التطرق بإيجاز إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة البولندية، وإلى التجارب الإيجابية التي حققناها في سعينا لتحقيق الأهداف التي حددتها قمة كوبنهاغن.

إن الأهداف التي تم تحديدها في كوبنهاغن قد ساعدت الحكومة البولندية على مضاعفة كفاءة جهودها التي تنصب على الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل المنتج، وتعزيز التكامل الاجتماعي. وبغية تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، أدخلت الحكومة البولندية في عام ١٩٩٩ أربعة إصلاحات هيكلية أساسية في قطاعات الإدارة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية والتعليم.

إن خفض الفقر والاستبعاد الاجتماعي قد تم تعريفهما بأنهما أولويتان في سياسة الحكومة الاجتماعية. وفي هذا الشأن، تشجع الحكومة العناصر الفاعلة من المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص لتنسيق جهودها من أجل زيادة كفايتها في مواجهة تلك التحديات.

وعلى الصعيد الدولي، رحبت حكومة بولندا بمقرر بلدان مجموعة السبعة الذي اتخذته في مدينة فولوينا في ١٩٩٩ لتعزيز مبادرة تخفيف الدين فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقبلت بولندا مبادئ تلك المبادرة وقررت أن تشارك مشاركة نشطة في عملية خفض الديون.

وبولندا، إذ تعمل على إتمام عملية التحول إلى اقتصاد السوق، لا تزال تواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومشاركتنا في تلك المبادرة للإعراب عن التضامن مع أكثر البلدان فقرا جهد هام من جانبنا، ستبلغ تكلفته ٢٤٠ مليونا من الدولارات.

في ١٩٩٨ أصبحت بولندا مانحا جديدا لوكالات الأمم المتحدة. وقد وافقت حكومة بولندا على خطط ومبادئ لإنشاء وكالة وطنية للمساعدة الإنمائية. وستكون المهمة الرئيسية لتلك المؤسسة تنسيق توزيع المساعدة الإنمائية البولندية.

وبولندا – من جانبها – عازمة على مواصلة صياغة سياستها في مجال التنمية الاجتماعية وتوسيع التعاون مع كل الشركاء الدوليين المعنيين لتنفيذ التزامات كوبنهاغن تنفيذا تاما.

السيدة إليشا (بنن) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

منذ خمس سنوات، قرر المجتمع الدولي، تصديا للتنمية غير الكافية وآثارها السلبية، مثل الفقر، والأمية والمرض والصراعات، أن يتناول مسألة التنمية الاجتماعية بعقد مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية. وبعد ذلك، في حزيران/يونيه الماضي، قيمت الجمعية العامة، في جنيف التقدم المحقق منذ كوبنهاغن في القضاء على الفقر. وأبرز مؤتمر قمة الألفية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مرة أخرى مشكلة الفقر الرئيسية باعتبارها التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان الموجودة في أفريقيا.

وفي تلك الاجتماعات، اتفق الشمال والجنوب على ضرورة القضاء على الفقر. والآن يجب اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف. ومن المهم أن تبدأ البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء تنفيذ التزاماتها لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر.

من المهم أن ننوه بالتقرير الذي قدمته الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى محفل هذه المنظمة الأخيرة لعام ٢٠٠٠، الذي عُقد في باريس. لقد وضع التقرير سبعة أهداف متكافلة للتنمية من شأنها تحسين حياة ملايين البشر إذا ما كان لتلك الأهداف أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ وهي: تخفيض عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف؛ توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال؛ وبناء قدرة المرأة بالقضاء على الفجوة بسبب التفرقة بين الجنسين في التعليم؛ وتخفيض الوفيات والأمراض بين المواليد حديثا والأطفال؛ وتخفيض وفيات الأمهات خلال النفاس وتعزيز التوصل إلى الخدمات الصحية الإنجابية؛ والنهوض بتنمية بيئة مستدامة.

ووفد بنن يرحب بتلك المقررات ويدعو إلى الإسراع بعملية تنفيذها.

ومحافل التنمية الاقتصادية هذه نفسها أكدت أيضا تخفيض الدين وإلغاء الدين، وهذا شيء تعمل البلدان الصناعية بخصوصه فعلا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن إعادة جدولة الديون أو إلغاءها يخفف وضع البلدان التي تواجه مصاعب. لكن هذا لن يحل كل مشاكلها – فهذا بعيد المنال. وفي ضوء الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أجل الدين اليوم، فسوف تستأنف دائرة الدين غدا وستظل تحتجز رهينة اقتصادات البلدان التي تعاني صعوبات. ولذلك، من المهم إصلاح وتحسين النظام الاقتصادي الدولي لتجميد الدين والقضاء على نفقات خدمة الدين.

علاوة على ذلك، الإصلاحات الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تنعش اقتصادات أقل البلدان نموا. فإلى جانب النوايا الحسنة، نحتاج أيضا إلى السخاء من شركائنا، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب استثمارا مستداما إذا ما كان لها أن تكون سريعة ودائمة.

إن بنن تقوم بإصلاح اقتصادي في سياق استراتيجية لخفض الفقر وتعزيز النمو. وهذه طريقة جديدة لوصف التكيف الهيكلي المحسن ووفقا لصندوق النقد الدولي، استقر معدل نمونا عند حوالي ٥ في المائة مع اتجاه نحو التحسين؛ وإذا نفذت الإصلاحات بشكل مناسب، يمكننا دخول مرحلة من النمو القوي المستدام وخفض الفقر. لكننا لا نزال نشعر بالقلق لأنه لا يمكن لنا أن نفشل: فالنتائج ستكون مكلفة جدا وتعيسة جدا.

وأشدد على جوانب التنمية هذه لأن بلدي يتبع كل الإصلاحات الاقتصادية عن اقتناع بغية تخفيض الفقر؛ ونتوقع نتائج يمكن أن تساعد بسرعة على تخفيف المصاعب التي يواجهها شعبنا. والتنمية الاقتصادية وحدها هي التي يمكنها أن تولد تنمية اجتماعية مستدامة. إننا نؤمن بالتنمية التي تشتمل على القيم الاجتماعية والثقافية للشعب وتحافظ عليها، القيم التي يكون من الممكن عن طريقها تحقيق تنمية دائمة ذاتية الحدوث تقوم على الاعتماد على الذات.

لهذه الأسباب جميعا، يناشد وفد بلدي مرة أخرى شركاءنا الإنمائيين تمكين البلدان النامية والبلدان الصناعية من العمل معا بخصوص أفضل الاستراتيجيات لتحقيق مستقبل أفضل لجميع الشعوب: مستقبل قائم على السلام والكرامة والازدهار.

السيد ثاكور (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا الكبير للأمين العام على تقريره الشامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فهذا التقرير يزودنا بصورة واضحة للتقدم المحرز في مجال التنمية العالمية، كما تبدو من المنظور الاجتماعي، وللتحديات التي تواجه تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وقد كان عقد التسعينات فترة اتسمت باتجاهات صارخة في تناقضها. فكان، من ناحية، فترة تغييرات لم يسبق لها مثيل، تميزت بانتهاء الحرب الباردة؛ وتنامي العولمة والترابط على الصعيد الاقتصادي؛ وزيادة تدفقات رأس المال والسلع والخدمات؛ ونشر الأفكار على نطاق واسع من خلال ثورة الاتصالات. ومن الناحية الأخرى، ازداد تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. وإذ اشتد رنين كلمتي الانفتاح والتحرر الاقتصادي، شرعت معظم البلدان النامية في إصلاحات مضنية، كثيرا ما قلصت سيطرة الحكومات على اقتصاداتها وعرضتها لتقلبات الأسواق الدولية. ولم يتحقق العائد الذي طال انتظاره من وراء السلام، وفقدت البلدان النامية في العالم المتزايد العولمة سيطرتها على ما كان لديها دون أن تتاح لها الفرصة لأن تأخذ بنصيب من الأمور الناشئة خارج نطاق سيطرتها.

وتمخض ذلك عن فجوة آخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، داخل الأمم وفيما بينها، وتزايد الفقر في البلدان الفقيرة، واشتداد التنافس على الموارد المتناقصة بين عدد متزايد من الناس، وازدياد الصراعات، وتعرض أوضاع الناس بصفة متزايدة للتقلب الاجتماعي والاقتصادي، والتدهور البيئي.

ويرى وفدي من البوادر المشجعة للغاية في هذا السياق النهاية الناجحة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة التي عُقدت في جنيف في وقت سابق من هذا

العام. فقد مثلت الدورة الاستثنائية، التي شارك فيها أكثر من ١٩٠ بلدا ومنظمة غير حكومية، تجديد الالتزام وتعزيزه من جانب المجتمع الدولي باستئصال الفقر، ونشر العمالة الكاملة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل تحقيق مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة للجميع. وسلمت الدورة الاستثنائية أيضا بنية صادقة بأن التقدم المحرز في عدد قليل من مجالات التنمية الاجتماعية، كالتعليم والصحة وسبل الحصول على الخدمات الأساسية، غير كاف للوفاء بالاحتياجات الخاصة لغالبية الناس الذين يعانون الفقر.

ونعرب عن تقديرنا لجميع المبادرات الجديدة المدرجة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، ولا سيما مبادرة تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ونرى أنه ما دام القضاء على الفقر هو أولى الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية، فينبغي أن يُعد مسألة عاجلة. وفي هذا الصدد، نقدر الآراء التي تمخض عنها مؤتمر قمة الألفية. وقد اعتمدت نيبال التخفيف من حدة الفقر هدفا رئيسيا لها في خطتها التاسعة الحالية، تمهيدا للقضاء على الفقر المدقع في غضون ٢٠ عاما.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للمبادرات التي اعتمدها مؤتمر قمة كوبنهاغن فضلا عن الدورة الاستثنائية والتي ترمي إلى الترويج للعمالة الكاملة. فبدون العمالة المنتجة لا يمكن استئصال الفقر، ولا توطيد أركان العدالة في المجتمعات. لذلك، فقد ركزت نيبال في سبيل الحد من الفقر وتعزيز العمالة على عدد من البرامج المحددة، كتقديم الائتمانات الصغيرة للفقراء، وما نطلق عليه بيشيشوار أفنو غايون أفاي بانون، ومعناها ابن قريتك بنفسك. ونرى أن تعزيز قدرات التكامل الاجتماعي لدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة سيشكل أكثر الطرق فعالية لتعزيز التكامل الاجتماعي.

وسوف يستحيل تعزيز التكامل الاجتماعي بدون تعزيز التعليم والصحة وغيرهما من أوجه الاستثمار الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشعر الناس من جميع الأديان والأصول بالانتماء من خلال المشاركة في النظام السياسي وفي تنمية يكون محورها الناس وتوطد أركان العدالة الاجتماعية. لذلك فقد شجعت نيبال قيام الديمقراطية المتعددة الأحزاب، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان بوصفها القيم الأساسية في عملية بناء الأمم.

ويساور وفدي القلق العميق من جراء تناقص مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لإعادة بعض البلدان المتقدمة النمو تأكيدها خلال الدورة الاستثنائية لالتزامها بالوفاء بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ذلك أن خدمة الديون وسدادها يستهلكان شريحة كبيرة من الموارد في البلدان النامية، مما يزيد من إبطال قدرة هذه البلدان على الاستثمار في التنمية. ونقدر إعلان بعض شركائنا في التنمية أنهم سيقومون بسن قوانين لإلغاء قروضهم المقدمة للبلدان النامية ولإلغاء الفوائد. ونرحب في هذا السياق أيضا بمبادرة التخفيف من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونحث شركاءنا الإنمائيين على توسيع نطاق هذه المبادرة وتعميقها حتى تتسنى الاستفادة منها لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة أقل البلدان نموا.

ولا تستطيع البلدان النامية أن تحقق نموا مستمرا وتنمية مستدامة دون أن تصل منتجاتها وخدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو أو إلى التكنولوجيا في البلدان الغنية. ولذا نحث شركاءنا الإنمائيين، بإخلاص، على أن ييسروا للبلدان النامية هذا الوصول بحرية أكبر. فمنتجات وخدمات أقل البلدان نموا تحتاج بسبب مشاكلها الإنمائية الخاصة، إلى الوصول بلا رسوم وبلا حصص إلى أسواق البلدان الغنية إذا

أريد لها أن تخرج من دائرة الفقر وتنضم إلى مسيرة الاقتصاد العالمي.

السيدة برغوثي (فلسطين) (تكلمت بالعربية): يسعدني بالنيابة عن وفدي أن أتكلم بخصوص البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة“ لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى تتطلب منا جميعا إيلاء الانتباه والمتابعة اللازمة، إذ يعيش عالم اليوم إشكاليات ومشاكل ذات طابع استراتيجي ووجودي تتطلب تضافر الجهود الدولية الجماعية من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد عالجت القمة الاجتماعية التي عُقدت في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ قضايا ذات أهمية رئيسية في حياة البشر، وعلى رأسها عملية القضاء على الفقر، والقضاء على البطالة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وخلق بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية من أجل تحقيق مجتمع أفضل تسوده العدالة والديمقراطية والرفاهية.

وقبل بضعة أشهر عُقدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة لتقييم الإنجازات والعقبات واتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج القمة، حيث أن التطورات التي تلت هذه القمة تشير إلى أن الأوضاع في العالم لم تتحسن بالشكل الذي توقعته القمة ولم يتم تنفيذ معظم محاور وبرنامج عمل كوبنهاغن، فالإحصائيات تشير إلى أن الفقر قد زاد خمس مرات عما كان عليه عشية انعقاد القمة وزادت البطالة بشكل كبير، وتراجع الاندماج الاجتماعي في العديد من البلدان بفعل ازدياد حالات العنف المسلح واستمرار الاحتلال الأجنبي والتناحرات العرقية والقومية والدينية وتهميش الديمقراطية أو غيابها.

إن الوضع في فلسطين المحتلة يمر في مرحلة خطيرة وفي حالة تدهور على كافة الأصعدة وفي كافة المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية. إن الشعب الفلسطيني، إضافة إلى معاناته اليومية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وأساليبه القمعية، يعيش منذ الثامن والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حياة مأساوية تهدد حياته وكيانه ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية. فإن إسرائيل، قوة الاحتلال، تشن حملة قمع دموية مستعملة كل أسلحتها الفتاكة ضد المدنيين الفلسطينيين في جميع مدن وقرى الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، إذ أسفرت هذه الهجمة الوحشية منذ ذلك الوقت وحتى الآن عن استشهاد ما يزيد عن ١٤٠ شخصا وجرح ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ شخص، حالة العديد منهم خطيرة، إضافة إلى الخسائر الكبيرة المادية والمعنوية.

إن إسرائيل تشن هذه الحرب الشرسة ضد المدنيين الفلسطينيين لمجرد أنهم عبروا عن احتجاجهم وتظاهرهم ضد القمع والاحتلال والعدوان الصارخ على مقدساتهم ومحاولات تهديد مدينة القدس الشريف، وفرض القيود الشديدة على حرية حركة الأفراد والبضائع، وإغلاق المعابر الدولية وفرض الحصار على المدن وعلى العديد من القرى والمواقع الأخرى.

في ظل هذا الوضع المؤلم وهذا المناخ السياسي والاقتصادي الصعب والمعقد الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والذي يخلف آثارا اجتماعية سيئة هناك حوالي ربع الشعب الفلسطيني دون خط الفقر، وتبلغ نسبة البطالة ما يزيد عن ١٢ في المائة. كما أن مؤشرات النمو الاقتصادي ضعيفة نتيجة لغياب الاستثمار بفعل عوامل الأمن وتعثر العملية السلمية والتبعية الاقتصادية العضوية للاقتصاد الإسرائيلي.

كل ذلك ألقى بظلاله على عملية التنمية في فلسطين وإمكانية التطبيق العملي للخطط والسياسات والتشريعات الاقتصادية التي أقرتها السلطة الوطنية الفلسطينية. إن إسرائيل

باستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية تعيق عملية الاندماج الاجتماعي بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال سياسة البانتوستانات والعزل والاستمرار في بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية. يضاف إلى ذلك، رفض إسرائيل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ١٩٤ (د - ٣) ورفض عودة النازحين.

نحن نعتقد أنه لا تنمية حقيقية في ظل الاحتلال وأن الشرط الرئيسي للوصول إلى تنمية اجتماعية حقيقية في فلسطين هو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، وتطبيق كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وهذا يتطلب المزيد من دعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في نضاله العادل واستمرار تحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها الكاملة حتى تحل جوانب القضية الفلسطينية كافة ويحل السلام والأمن والحرية والعدالة للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة كافة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ووفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة والأربعين صباح اليوم، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): من بين مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الأخيرة التي عُقدت برعاية الأمم المتحدة، كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن فريدا من نوعه، حيث عالج مسألة التنمية الاجتماعية بشكل شامل وركز على أن البشر هم محور العملية الإنمائية. وقد حاول مؤتمر القمة تلبية احتياجات الأفراد المادية والروحية، وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها في شتى بلداننا ومناطقنا. وقد وعد المشاركون في مؤتمر القمة بتوفير تصور اقتصادي وسياسي وأخلاقي وروحي على أساس كرامة الفرد وحقوق الإنسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والمسؤولية المشتركة والتعاون والاحترام الكامل للقيم الدينية والأدبية المختلفة والخلفيات الثقافية للشعوب. وأقرت القمة الترابط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة من أجل تقدم الإنسانية وسلامة المخلوقات كافة.

وهو تصور شامل للتنمية المتكاملة يتضمن الإيمان بالإنسان كإنسان. وقد حاولت قمة كوبنهاغن ترجمة هذا التصور إلى التزامات ملموسة يمكن تحقيقها ولا سيما ما يتصل منها بمكافحة الفقر والتهميش وإمكانية الوصول إلى تعليم ورعاية صحية للجميع وتوفير العمل لكل إنسان في إطار يحفظ كرامته.

ومنذ ذلك الحين، تناول مجتمع الأمم الأهداف التي حددتها قمة كوبنهاغن في أطر مختلفة لكي تصبح نقاطا مرجعية للتقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية. ويمكن لهذه الأهداف أن تصبح عناصر رئيسية أساسية في البرامج السياسية لجميع البلدان، غنيها وفقيرها، مع إدراكها، أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية، مع ذلك، دون الالتزام الجماعي وبذل الجهود من جانب المجتمع الدولي. وتتطلب التنمية جهدا مشتركا من جانب فرادى الدول وفي المجتمع الدولي، في إطار روح التضامن.

وقد تكررت التزامات كوبنهاغن الأساسية هذه مرة أخرى، وجرى التأكيد مجددا على أهميتها، أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يتجه نحو العولمة. وكثير من هذه الأهداف تناولها زعماء العالم مرة أخرى في قمة الألفية.

وفّرت الدورة الاستثنائية الفرصة لإمعان النظر في التقدم الذي تحقق حتى الآن. ويجب علينا الآن أن نتطلع إلى المستقبل. ومواطنو العالم يريدون أن يروا النتائج ويريدون أن تترجم الالتزامات إلى حقيقة و لم يعد هناك مجال للرضا الذاتي أو التردد. والمجتمع الدولي عليه واجب نحو كل الذين يعيشون في فقر اليوم ونحو الأجيال المقبلة، ألا وهو أن يكفل بأن يكون هذا القرن الجديد قرن الأعمال الملموسة في جو من التضامن. وبدلا من أن يكون العالم في القرن الجديد عالم الاستبعاد والتهميش، يجب أن يكون عالما يمكن فيه لجميع بني البشر أن يحققوا بالكامل إمكانياتهم الشخصية التي وجهها الله لهم. وبدلا من أن يصبح عالم القرن الجديد عالما للاستغلال يجب أن يكون عالما يستطيع فيه الأفراد والأسر والمجتمعات أن تعيش في كرامة وأمن.

اعترفت قمة كوبنهاغن بأهمية التنمية الاجتماعية وبصفة خاصة بدور الأسواق الحرة والمفتوحة والدينامية. ولكنها اعترفت أيضا بأن السوق وحده لا يكفي لتحقيق الاتساق الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على نحو كاف. فلا بد للحكومات من أن تكفل أن السوق يعمل في إطار قانوني وأخلاقي مناسب. هناك حاجة للحكومات لتعزيز الاستقرار والإنصاف ولخلق بيئة تقترن فيها المبادرة والحرية الاقتصادية تدابير للحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفا.

وركزت قمة كوبنهاغن على حقيقة أن العمل يلعب دورا مركزيا في أي برنامج للتنمية الاجتماعية. ولا يمكن على الإطلاق فصل سياسات العمل عن موضوع العمل الذي هو الإنسان. ولا يمكن التقليل من قيمة العمل حتى يُنظر إليه كمجرد سلعة أو بكونه مجرد عنصر آخر يُنظر إليه عند تقدير الأرباح أو الخسائر في التكلفة النسبية لأي مشروع اقتصادي. وقد ركز قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على البعدين الإنساني والاجتماعي للعمل، وعلى أهميته بالنسبة للفرد اليوم.

وقال في الفقرة ٤٠ من رسالته الرعوية:

”العمل شيء طيب بالنسبة للناس ... لأنه من خلال العمل يمكن للإنسان، ليس فقط أن يحول الطبيعة ويكيفها حسب احتياجاته الخاصة ولكن يمكنه أيضا أن يحقق متطلباته كإنسان، ويصبح في واقع الأمر، بحال من الأحوال ’أكثر من مجرد إنسان‘“.

وفي السنوات الأخيرة تجدد الاهتمام، وخاصة من خلال منظمة العمل الدولية، بمعايير العمل والظروف التي يجري فيها عمل الإنسان. ويؤيد الكرسي الرسولي الجهود التي تبذل لضمان توفير مزيد من الحماية لحقوق العاملين في كافة أنحاء العالم، ولتحسين ظروف العمل والقضاء بسرعة على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

ويتضمن مفهوم شروط العمل أيضا ضرورة توفير تدابير ملائمة للحماية الاجتماعية لحماية العاملين وأسرهم في أوقات المرض أو البطالة أو الصدمات الخارجية وهناك الكثير مما ينبغي عمله في جميع أجزاء العالم لتعزيز السلامة في أماكن العمل وضمان حماية صحة العاملين وكذلك الحماية البيئية بشكل واسع.

لقد وضعت منظمة العمل الدولية مفهوم ”العمل الكريم“ حتى تركز الاهتمام على البعدين الاجتماعي والإنساني للعمل بما في ذلك تطلعات العاملين إلى ما فيه الخير لأسرهم. وركز قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بصفة خاصة على العلاقة بين الأسرة والعمل. فالأسرة هي مدرسة وخبرة حية لما يمكن أن يكون عليه الإنسان بالكامل، وهي المكان الطبيعي الذي نتعلم فيه القيم الإنسانية، مثل الكد والتضامن.

والتحدي الكبير الذي يواجه مجتمع الأمم والشركاء الاجتماعيين العديدين داخل المجتمع يتمثل في تحديد نماذج التنمية التي تخلق عمالة منتجة وتمكّن الرجال والنساء من

المساهمة بجهودهم لصالح المجتمع من خلال العمل. يجب أن تركز سياسات التشغيل على الوظائف التي تثري نوعية حياة العاملين وأسرهم. يجب أن تمكِّن التنمية الاجتماعية والاقتصادية جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم. وجدول الأعمال الخاص بالقضاء على الفقر وجدول الأعمال الخاص بالعمالة الخاصين بقمة كوبنهاغن يتبع كل منهما للآخر. ولا ينبغي على الإطلاق أن يؤدي الكفاح ضد الفقر إلى أشكال جديدة من التبعية بل ينبغي أن يكون هذا الكفاح سبيلا يؤدي فيه الاستثمار في قدرة الأفراد إلى تحقيق إمكانيات الفرد من خلال العمل، بما في ذلك العمل المفيد من الناحية الاجتماعية.

ولا تزال البطالة الطويلة الأجل والبطالة بين الشباب من التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية الاجتماعية. ويأمل الكرسي الرسولي في أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والأعمال التجارية بتناول هذه القضية بطريقة منسقة في السنوات القادمة.

إن العمل أساسي بالنسبة إلى التقدم الاجتماعي والوصول إلى العمالة المنتجة جزء من الطريق الأساسي صوب إنشاء مجتمعات تقوم على المشاركة التي يمكن فيها لكل الراشدين أن يحققوا أعمق تطلعاتهم نحو أنفسهم ونحو أسرهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة الخامسة والأربعين صباح اليوم أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): عندما دعت سويسرا الجمعية العامة إلى عقد دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جنيف كان هدفها تعزيز الحوار بين المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وكان هناك عنصران أساسيان في هذا الهدف. أحدهما تنظيمي والآخر سياسي.

وبالنسبة للجانب التنظيمي وخاصة فيما يتعلق بإعداد خطة للحوار فإن سويسرا سعيدة بأن تحظى بشرف التعاون النموذجي البناء مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة. وأردنا أن نحاول تحديد الحوار بين جميع العناصر الفاعلة في المجتمع بشأن الجانب الاجتماعي للعولمة وهو الحوار الذي تعرض لأحداث في منظمات أو مؤتمرات دولية أخرى. وقد انعقدت الدورة الاستثنائية في جنيف في مناخ صالح للمناقشة بين الحكومات، ومع العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين والدوائر الاقتصادية.

وجرت المفاوضات الموضوعية بين الدول بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالمبدأ خلال الدورة الاستثنائية في جو اتسم أحيانا بالصعوبة. بيد أنه جرى أيضا تبادل آراء مبتكرة كجزء من أنشطة معينة تم تنظيمها على هامش جلسات الجمعية العامة. وشملت هذه الأنشطة محفل المنظمات غير الحكومية وعقد الندوة الدولية المكرسة للشراكات في عالم يتسم بالعولمة. علاوة على ذلك، مكنت هذه المناقشات من إشراك المجتمع المدني في حوار بناء وتفادي قيام أي مظاهرات عنيفة خلال دورة جنيف لسنة ٢٠٠٠.

أما عن العنصر السياسي، فكنا نسعى إلى أخذ زمام مبادرة متعددة الأطراف لتعزيز أشكال التكافل والتعاون بين المنظمات الدولية المعنية بالجوانب الاجتماعية للعولمة. وأردنا منذ البداية الأولى أن يجري حوار بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من ناحية، وبين الحكومات والمجتمع المدني من الناحية الأخرى. ومن دواعي الأسف أنه لم يتسن تماما تحقيق هذا الهدف.

وبوسعنا أن نعرب عن الأسف لذلك، غير أننا يجب أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأن المؤتمر زاد من وعي عدد من الجهات الفاعلة بأهمية تعزيز المناقشة فيما بين المنظمات الدولية.

وفي رأينا أن النتيجة العامة للجمعية مرضية للغاية. فقد جرى تعزيز الإصرار الذي أُعرب عنه في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وخاصة بالنظر إلى اعتماد ٤٠ مبادرة جديدة ترمي إلى تنفيذ نتائج المؤتمر بشكل فعال.

وقد حان الوقت الآن لاستشراف آفاق المستقبل والتفكير في حلول تكفل أفضل متابعة ممكنة لكوبنهاغن وجنيف. وتؤيد سويسرا بنشاط المحفل الدولي للتنمية الاجتماعية وتعتزم المشاركة بهمة في هذه المبادرة الهامة. كما أن سويسرا ستقدم تبرعات مالية لهذا المشروع. ويتمثل الهدف من المنتدى في مناقشة تدابير وأنشطة تنفيذية محددة تلزم لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة الاجتماعية ودورة المتابعة. وسيتيح هذا الهيكل الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة وهي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمجتمع المدني. وندعو الحكومات والمؤسسات الأخرى للانضمام إلى هذا المشروع من أجل إحالته إلى أداة متسمة بالكفاءة المطلوبة إذا أُريد أن تنفذ التزامات مؤتمر القمة الاجتماعية بنجاح.

وختاما، أود أن أوجه الشكر مرة أخرى لجميع المشاركين في الدورة الاستثنائية على قبولهم دعوتنا للحضور إلى جنيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق في المرة الأولى، وخمس دقائق في المرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن أسف وفدي لاستغلال مناقشة قضية بهذه الأهمية، هي قضية التنمية الاجتماعية، مرة أخرى كمنبر لتوجيه الاتهامات ضد دولة عضو. وللأسف الشديد أن بعض المتكلمين، بمن فيهم المراقب الفلسطيني، اختاروا تسييس هذه القضية، وهو عمل يشتت اهتمامنا وطاقتنا بعيدا عن بلوغ أهدافنا الإنمائية المشتركة.

وفي معالجة قضية التنمية الاجتماعية آلت هذه المنظمة على نفسها الالتزام أخلاقيا بحماية أضعف المجتمعات، خاصة الأطفال، من الاستغلال والقسوة. وقد تربى الأطفال الفلسطينيون لسنوات على الكراهية. فلقنوا في كتبهم المدرسية أن اليهود شياطين وأن الإسرائيليين هم العدو الدائم. وأحيطوا برسائل من الأشخاص ذوي النفوذ تمتدح الموت شهادة وتقدس أي مواجهة عنيفة مع العدو الإسرائيلي. وأرسلوا إلى مخيمات صيفية تعلمهم كيف يطلقون نيران بنادقهم وكيف يصنعون القنابل النارية مثلما تعلمهم الاعتداء على الجنود وقتل اليهود. وحرموا من أن يتعلموا لأن المدارس الفلسطينية تعلن الإضراب تضامنا مع الكفاح ضد إسرائيل، وهو إضراب لم يترك أمام الأطفال سبيلا إلا الشوارع والمظاهرات، وبالإضافة إلى هذا الاستغلال الشنيع للطفل أخذ المحاربون الفلسطينيون يختبئون خلف هؤلاء الفتيان، ويفتحون النيران القاتلة على الجنود الإسرائيليين ثم يتحدثون بعد ذلك عن الوحشية الإسرائيلية حين يحصر الأطفال في مواقع النيران الحتمية.

كذلك تأسف إسرائيل أشد الأسف للمعاناة التي تلحق بالمجتمع الفلسطيني نتيجة لقرار قيادتهم مواصلة العنف بدلا من التفاوض. وقد أوضحنا مرارا بأن هدفنا هو التوصل

إلى تسوية سلمية متفاوض عليها تجلب الهدوء والأمن لكل شعوب المنطقة. وقد حققت عملية السلام بالفعل مزايا اقتصادية واجتماعية ملموسة في الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. ويصدق هذا بوجه خاص على فترات الهدوء النسبي. ففي عام ١٩٩٨ نما الناتج المحلي الإجمالي لهذه المناطق بمعدل ضخم هو ٨ في المائة. وفي عام ١٩٩٩ انخفضت البطالة بين الفلسطينيين بنسبة ١٣ في المائة، ويعزى الكثير من هذا إلى تحسن علاقات الجوار الإسرائيلية الفلسطينية، مما سمح بدخول عشرات الآلاف من الفلسطينيين يوميا إلى إسرائيل حيث يعملون في مختلف القطاعات.

لن أثقل على هذه الجمعية بسرد قائمة طويلة بالإحصاءات التي تؤكد التطورات الاقتصادية الإيجابية التي حدثت نتيجة للسلام والتعاون. ويكفي أن أذكر أن عددا من تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك آخر تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي، تبين الفوائد الملموسة التي جلبتها عملية السلام للشعب الفلسطيني.

وأشدد على أن هذه التطورات الإيجابية تأتي نتيجة مباشرة لعملية السلام وفترة الهدوء النسبي التي سبقت آخر أعمال العنف الفلسطينية. فباختيار الفلسطينيين اللجوء للعنف يضيع بطبيعة الحال الكثير من المكاسب الاقتصادية التي تحققت. وبالسعي إلى تحقيق الأهداف بالقوة بدلا من المفاوضات يجلب الفلسطينيون لأنفسهم مصائب اقتصادية من صنع أيديهم. وعسى أن تكون القيادة الفلسطينية قد تعلمت أخيرا أن العنف لا يجدي.

ويجدر بي أن أشدد أيضا على أن العنف الراهن يأتي في أعقاب مؤتمر قمة كامب ديفيد الذي أبدت فيه حكومة إسرائيل رغبة لم يسبق لها مثيل في تقديم تنازلات من أجل السلام. ولو أبرم اتفاق في ذلك الوقت لكنا قد تلافينا الوضع الراهن ولحصد الشعب الفلسطيني مزايا اقتصادية أكبر مما جناه في عدة سنوات سالفة، ومن غير المقبول أن يسعى الفلسطينيون الآن، بعد رفض عروض إسرائيل السلمية، إلى إلقاء اللوم عليها عن ضائقتهم الاقتصادية الحالية.

وأقولها مرة أخرى: نحن لا نعتزم الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني أو إلحاق المعاناة بلا مبرر بالشعب الفلسطيني، وللأسف، مع هذا، أن الوضع الراهن يتطلب منا أن نحمي سكاننا وسكانهم. وأملنا الوطيد أن يعود الهدوء والاستقرار في المنطقة بما يتيح لنا العودة إلى مسار التعاون مع جيراننا الفلسطينيين.

السيدة برغوثي (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): لم أكن أرغب في الكلام في هذه الساعة المتأخرة جدا، ولكن لا بد لي من تقديم بعض التوضيحات ردا على الادعاءات الإسرائيلية عن تحسن الأوضاع الفلسطينية.

الوفد الإسرائيلي يريد إقناعنا بأن هناك ما يسمى احتلالا طيبا، احتلالا حميدا. وأريد فقط أن أقول إنه لا يوجد احتلال حميد. فالاحتلال هو أكبر عامل مدمر للوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

أما عن الملاحظات التي أبداها عن الأطفال وعدم ذهابهم إلى المدارس فأريد فقط أن أقول إن الواقع أن الأراضي المحتلة بأسرها، بما فيها القدس الشرقية، خاضعة للحصار والاحتلال. والسياسات والممارسات الإسرائيلية هي العامل الأساسي الذي يمنع أطفالنا من الذهاب إلى المدارس. فكل المدن والقرى واقعة تحت حصار إسرائيلي مطبق، ومغلقة أمام كل تحرك للناس أو للبضائع.

أما عن القضية الأخرى المتعلقة بعملية السلام فالكل يعلم، وأنا أذكر الممثل الإسرائيلي فقط – بأن حكومة

إسرائيل توقف المفاوضات وقد قالوا إنهم يريدون استراحة زمنية للمراجعة وإعادة التقييم لعملية السلام. ووفدنا وحكومتنا ملتزمان بعملية السلام وسوف نبذل كل جهد لإنجاح عملية السلام.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): وفد بلادي يود أن يرد على ما ورد في بيان المتحدث بأن بعض الوفود حاولت تسييس الموضوع. أود أن أشير إلى أنه، في قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وفي الدورة الاستثنائية، هنالك إشارة واضحة إلى أن الاحتلال الأجنبي من أكبر العوائق أمام التنمية الاجتماعية.

ووفد بلادي عندما تطرق إلى هذا الموضوع في بيانه ذكر، وهذا موقف معروف لبلادي، أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري قد تسبب في نزوح ما يزيد على نصف مليون مواطن سوري من أراضيهم، وأنهم عانوا خلال نزوحهم من ويلات الحرمان والاضطهاد الإسرائيلي. وكثيرا ما تعرضوا إلى الترحيل الجماعي من بيوتهم وتهديم منازلهم وحرمانهم من استغلال أراضيهم ومواردهم. وهم محرومون من حقوقهم. والكثير من المواطنين السوريين الذين تم ترحيلهم من الجولان تتحمل الدولة أعباء إضافية بشأنهم وهذا يشكل عبئا على برامج التنمية الاجتماعية، وهذه من المسائل التي تطرق إليها تقرير الدورة الاستثنائية ووثيقة كوبنهاغن.

وإذا كان المتكلم يجهل أن هذا من صلب موضوع المناقشة، فهذه مسألة أخرى. أما بالنسبة إلى الأحاديث الأخرى التي تطرق إليها المتحدث حول الوضع في المنطقة، فالجميع يشهد عبر شاشات التلفزيون كيف تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم المنازل وقلع الأشجار وقتل الأطفال ومحاصرة الفلسطينيين وإغلاق المدن وممارسة إرهاب جماعي لم يشهد له التاريخ مثيلا – أمام المجتمع الدولي.

كنا نتمنى أن نسمع التزاما بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحزمة القرارات الكبيرة التي تعتمدها هذه المنظمة في كل عام. لكن التحدي الإسرائيلي والغطرسة الإسرائيلية للشرعية الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ولهذه المنظمة أمر واضح، وبات على المجتمع الدولي أن يرد على هذا التحدي الذي يجب أن تكون له نهاية. فالشرعية الدولية يجب أن تسود. والالتزام بقرارات الأمم المتحدة شرط أساسي لمن يريد أن يجلس في هذا المحفل ويتحدث إلى المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قد يبدو أن جيراننا الفلسطينيين ما زالوا لا يدركون المنطق الطبيعي وراء السبب والنتيجة، فكل متكلم تقريبا في مناقشة اليوم أكد على الآثار السلبية البديهية للعنف والصراعات على التنمية الاجتماعية. وحالة القرار الفلسطيني بشأن اللجوء إلى العنف وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين ليس باستثناء. والحل البديهي يكمن في المفاوضات بدلا من المواجهة. وبعد انتهاء المواجهة يمكن أن تبدأ المفاوضات من جديد.

وقد يكون من مصلحتنا جميعا أن نتذكر أحد الأمثلة القديمة وأن يذكر بها من قد يكونوا نسوها وهي: ”قد يكون على من يعيش في بيت من زجاج أن يمتنع عن قذف الحجارة على الآخرين“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيجري في وقت لاحق تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥.